جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993

إعداد
معتصم محمد مفلح زيد

إشراف
د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2015م

مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993

إعداد

معتصم محمد مفلح زيد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/6/4م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. عثمان عثمان / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. إبراهيم أبو جابر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى سر وجودي وكينونتي في الحياة والدي ووالدتي رحمهما الله

إلى من احملهم معي دائما كأيقونة حارسة ولولاهم لما أصبح للحياة معنى زوجتي العزيزة وأبنائي الأحباء (عماد، عميد، لجين، لينا)

إلى من رحلوا عنا ورسموا بدمائهم حلم النصر والتحرير الشهداء الأبرار

إلى من غابوا خلف القيد الظالم لكي ننعم نحن بالحرية أسرانا الأبطال

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا لعله يفيهم جزءا من فضلهم

الشكر والتقدير

اشكر الله أولا وقبل كل شيء، على فضله ونعمته التي لولاها لما وصلت إلى شيء في هذه الحياة.

ثم أتقدم بالشكر للدكتور الفاضل عثمان عثمان الذي تفضل بإشرافه على هذه الأطروحة وصوب مسيرتها بعلمه ومعارفه إلى أن وصلت إلى بر الأمان.

واشكر جميع أعضاء الهيئة التدريسية في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية على ما قدموه لي ولزملائي طيلة فترة الدراسة في البرنامج حيث صقلوا بعلمهم ومعارفهم عقولنا حتى أنارت. واوالوا عن عقولنا غيوم الجهل برياح العلم الطيبة. وأعادوا سمو ملامحنا العلمية والثقافية ليزيدوها جمالا وتألقا.

واشكر زملائي الذين شرفت بأن أكون واحدا منهم على كل ما قدموه لي من محبة خلال فترة الالتحاق بالبرنامج.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: مقتصى محمد مصلح زعير

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ٢٠١٥/٦/٤

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.0	الإهداء	ج
2.0	الشكر والتقدير	د
3.0	الإقرار	هـ
4.0	فهرس المحتويات	و
5.0	فهرس الملاحق	ط
6.0	الملخص	ي
	الفصل الأول: المقدمة وخطة الدراسة	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	15
3.1	فرضية الدراسة	16
4.1	أسئلة الدراسة	16
5.1	أهمية الدراسة ومبرراتها	16
6.1	أهداف الدراسة	17
7.1	منهجية الدراسة	18
8.1	حدود الدراسة	18
9.1	مصطلحات ومفاهيم الدراسة	18
1.9.1	اتفاق أوسلو	19
2.9.1	الوحدة الوطنية	19
3.9.1	المصلحة القومية	21
4.9.1	المصلحة الوطنية العليا	24
5.9.1	الشرعية السياسية	25
6.9.1	التنمية السياسية	26
7.9.1	الأيديولوجيا	27
8.9.1	الأمزجة السياسية	28
9.9.1	القرار السياسي	29
10.9.1	الحزب السياسي	30

الرقم	الموضوع	الصفحة
10.1	الدراسات السابقة	31
	الفصل الثاني: مفهوم المصلحة الوطنية النشأة والتطور	**36**
1.2	في المفاهيم لغة واصطلاحاً	37
1.1.2	المفهوم في اللغة	37
2.1.2	المفهوم في الاصطلاح	37
3.1.2	كيف يختلف المفهوم عن الفكرة؟	38
2.2	مفهوم المصلحة	40
3.2	مفهوم الوطنية	**41**
4.2	مفهوم المصلحة الوطنية	42
5.2	مفهوم المصلحة الوطنية "العامة" "الخير العام"	46
1.5.2	تطور مفهوم المصلحة الوطنية	48
2.5.2	ركائز المصلحة الوطنية العليا	50
	الفصل الثالث: تطور الحركة الوطنية الفلسطينية نظرة تاريخية	**52**
1.3	نظرة تاريخية	53
2.3	العمل السياسي الفلسطيني من 1918-1948	61
1.2.3	منظمة التحرير الفلسطينية	63
2.2.3	المحددات والخصائص العامة للنظام الحزبي الفلسطيني	64
3.2.3	السلطة الوطنية الفلسطينية	65
3.3	الفكر السياسي الفلسطيني	67
4.3	أطر الكفاح السياسي	68
	الفصل الرابع: المصلحة الوطنية و مرحلة التحرر الوطني	**70**
1.4	متغيرات المصلحة الوطنية الفلسطينية	72
2.4	التنشئة السياسية	74
3.4	الثقافة السياسية الفلسطينية	76
4.4	اتفاق أوسلو	78
5.4	الانقسام الفلسطيني	85
1.5.4	الجذور التاريخية للانقسام	85
2.5.4	الانقسام والمصلحة الوطنية	89

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الخامس: مفهوم المصلحة الوطنية لدى التنظيمات الفلسطينية	**97**
1.5	رؤية المبادرة الوطنية الفلسطينية لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية	100
2.5	رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية	105
3.5	رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية	108
4.5	رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية	112
1.4.5	الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح	113
2.4.5	المصلحة الوطنية الفلسطينية من منظور حركة فتح	114
5.5	رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية	119
6.5	رؤية حركة الجهاد الإسلامي لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية	125
1.6.5	المبادئ العامة لحركة الجهاد الاسلامي	125
2.6.5	أهداف حركة الجهاد الاسلامي	126
7.5	رؤية حزب الشعب الفلسطيني لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية	129
	النتائج والتوصيات	**133**
	قائمة المصادر والمراجع	**138**
	الملاحق	**157**
	Abstract	**b**

فهرس الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق (1)	النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية	158
ملحق (2)	البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة 1-8/6/1974	164
ملحق (3)	اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)-13/9/1993	166
ملحق (4)	أوسلو (2) القاهرة 4/5/1994	171
ملحق (5)	خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل	178
ملحق (6)	اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية	180
ملحق (7)	النص الحرفي "لإعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17	181
ملحق (8)	وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني	183
ملحق (9)	اتفاق مكة للوفاق الوطني8-2-2007	188
ملحق (10)	محضر اجتماع لتشكيل حكومة الوحدة	191
ملحق (11)	برنامج حكومة الوحدة الوطنية الحكومة الحادية عشرة	193
ملحق (12)	مذكرة صادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني بخصوص الاقتتال الداخلي وحكومة الوحدة الوطنية 2007-6	206
ملحق (13)	نص الاتفاق الرسمي بين حركة فتح وحركة حماس بتاريخ 20 ايار 2012 بشأن القضايا العالقة في وثيقة الوفاق الوطني	209
ملحق (14)	"محضر اجتماع" بيان التفاهمات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية	212
ملحق (15)	إعلان الدوحة 2012/2/6	214
ملحق (16)	النص الكامل لاتفاق المصالحة «اتفاق الشاطئ»نيسان / ابريل 2014	216

مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثيره على
الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو 1993

إعداد
معتصم محمد مفلح زيد
إشراف
د. عثمان عثمان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وإلقاء الضوء على تطور المفهوم والمراحل التاريخية التي مر بها، والفاعلين الذين يؤثرون في تحديده، والمعايير التي يستند إليها تحديد المفهوم. كما تهدف إلى إلقاء الضوء على أثر المفهوم في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وكيف أثر اتفاق أوسلو (Oslo) على ذلك.

ناقش الباحث ذلك من خلال فصول الرسالة الخمسة، وهي: الفصل الأول، الذي حدد مقدمة الرسالة ومشكلتها وأهدافها وفرضيتها والدراسات السابقة. والفصل الثاني ناقش نشأة وتطور مفهوم المصلحة الوطنية والركائز التي يستند إليها، فيما ناقش الفصل الثالث تطور الحركة الوطنية الفلسطينية والفكر السياسي الفلسطيني والمحددات والخصائص العامة للنظام الحزبي الفلسطيني، وأوضح الفصل الرابع العلاقة بين مفهوم المصلحة الوطنية ومرحلة التحرر الوطني، واتفاق أوسلو، من حيث أسبابه والمواقف منه ونتائجه. بينما سلط الفصل الخامس الضوء على مواقف الفصائل الفلسطينية من مفهوم المصلحة الوطنية وتأثير ذلك على تحقيق الوحدة الوطنية.

انتهج الباحث في دراسته مناهج بحثية عديدة، منها: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن. إضافة إلى إجراء مقابلات مع قيادات من الفصائل الفلسطينية للوقوف على رؤيتها لمفهوم المصلحة الوطنية.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، كان أبرزها وجود اختلاف بين الباحثين حول تبني تعريف محدد للمصلحة الوطنية. وأن الأحزاب والتنظيمات والنخب من أهم الفاعلين

المؤثرين في صياغة مفهوم المصلحة الوطنية. بالإضافة إلى أن مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية يتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية. كما تشهد الحركة الوطنية الفلسطينية تصارعًا في الرؤى، حيث يحاول كل فصيل أن يضفي على المفهوم فكره السياسي وبرامجه وأساليبه ووسائله. وأن اتفاق أوسلو أدى إلى غياب إستراتيجية سياسية أو عسكرية واضحة.

وفي رأي الكثير من المختصين، أنه بعد اتفاق أوسلو وتعثر عملية التسوية وتصاعد قوة حركة حماس، فإن الانقسام الفلسطيني كان نتيجة متوقعة، وما حدث في قطاع غزه صيف 2007 يعتبر بنتائجه ضربة أضرت بالمصلحة الوطنية الفلسطينية.

وتشير الدراسة إلى أن مفهوم المصلحة الوطنية مغلف بالمصالح الخاصة بالتنظيمات، وهو يتراجع لصالح عنصرين: العامل الحزبي والانقسام الاجتماعي. عوضًا عن أن الاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية شرط أساسي لتحقيق الوحدة الوطنية. ووفق الدراسة، لا توجد إشارة صريحة لمفهوم المصلحة الوطنية أو تعريف محدد لها، في أدبيات التنظيمات الفلسطينية، بالإضافة إلى أن معظم التنظيمات الفلسطينية تعتقد بغياب تعريف متفق عليه لدى الفصائل لمفهوم المصلحة الوطنية.

الفصل الأول

المقدمة وخطة الدراسة

الفصل الأول

المقدمة وخطة الدراسة

1.1 مقدمه الدراسة

يعتبر مفهوم المصلحة الوطنية مثار اجتهادات في المجتمعات، تختلف حوله الرؤى ووجهات النظر من حيث محدداته، ومضمونه ومعايير صياغته وأهدافه، والجهات التي تصوغه، وتحكم على الالتزام به واحترامه. وإذا كان التعامل مع مفهوم المصلحة الوطنية ثابت أم متغير يخضع للظروف السياسية وتقلباتها، لدرجة أن ما يمكن اعتباره اليوم مصلحة وطنية قد يصبح غداً خطأً جسيماً يضر بالمصلحة الوطنية. لكن تعدد وجهات النظر قد تضع مفهوم المصلحة الوطنية في منطقة التجاذب الحساسة بين المصلحة الحزبية ومصلحة الوطن، لدرجة أنه قد يؤدي لتعميق هذا الشرخ إلى حد الصراع. لذلك، فإن تحديد تعريف دقيق لمفهوم المصلحة الوطنية، يكون مجال إجماع يحتاج إلى كثير من الجهد الوطني والأخلاقي.

تعد المصلحة الوطنية من أهم الركائز التي تنطلق منها الأمم نحو النهوض والتطور بواقعها. كما أنها تعبر عن الإرادة الجمعية للشعوب، وعن أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها. ويمكن اعتبار مفهوم المصلحة الوطنية مفهوماً قيمياً سلوكياً إضافة الى بعده السياسي والوطني. وعليه يجدر التعامل مع المصلحة الوطنية بحساسية متناهية لأنها ستواجه فاعلين يرون أن المصلحة الوطنية هي ما يرونه من منظورهم فقط، سواء كانوا حكومات، أم افراداً، أم احزاباً سياسية أو غيرها... وبناء على هذه الرؤية التقديرية، يرى كل فاعل من الفاعلين على الساحة السياسية والاجتماعية أنه صاحب النظرة الأدق بالنسبة لمفهوم المصلحة الوطنية، ما يجعل تحديد المفهوم بشكل دقيق أمراً يصعب الجزم به.

إن الاتفاق بين مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية على سقف محدد لمفهوم المصلحة الوطنية ليس أمراً سهلاً، نظراً للتباينات الفكرية والأيديولوجية وترتيب الأولويات بين تلك المكونات واختلافها في الرؤية حول مفهوم المصلحة الوطنية وكيفية تحقيقها. ولكن في الغالب تتجه أغلبية مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية إلى الاتفاق على تعريف جامع قدر الإمكان

لمفهوم المصلحة الوطنية، تساعدها في ذلك البيئة السياسية التي تعيشها ومدى الاستقرار السياسي الذي تمر به وطبيعة التركيبة السياسية الاجتماعية للمجتمع وطبيعة النظام السياسي، وما تتعرض له الدولة من تأثيرات خارجية إقليمية ودولية، وطبيعة البيئة الثقافية والأيديولوجية للمجتمع، ومنظومة القيم السلوكية والأخلاقية والسياسية السائدة، والنظم والقوانين التي تحكم الحياة السياسية في الدولة والمجتمع.

إن الحديث عن مفهوم المصلحة الوطنية فلسطينياً يجعل الباحث أكثر حذراً وحرصاً نظراً للخصوصية التي يمر بها الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، كون الشعب الفلسطيني ما زال يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وقضيته ما زالت قضية تحرر وطني لم تصل بعد إلى مستوى الدول والمجتمعات المستقلة، ونتيجة لتعدد الفصائل والتنظيمات السياسية التي جعلت من تحرير فلسطين هدفها، ونظراً للتداخل بين السلطة الفلسطينية وجدت نتيجة لاتفاق أوسلو (Oslo) 1993 وتمثل الشعب الفلسطيني في الداخل من جهة، وبين منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من جهة أخرى، وبهذا تكون المنظمة مسؤولة عن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وفروعها السياسية والإدارية على الأرض.

عاش الشعب الفلسطيني في ظل الاختلاف في الأيديولوجيا والمنطلقات الفكرية عبر العقود الستة الماضية معاناة كان عنوانها الاحتلال وما نتج عنه من مشاكل معقدة، الأمر الذي أفرز حركات وطنية فلسطينية عملت ولا تزال، من أجل إنهاء حالة الاحتلال المتواصلة، لكن هذه الحالة الوطنية المتواصلة والمتراكمة لم تستطع إنجاز مشروعها الوطني المتمثل بتحرير الأرض وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وتكونت الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هذا التاريخ من العمل الثوري والسياسي، من تنظيمات وحركات سياسية فلسطينية اتخذت أشكالاً مختلفة من التفكير والأيدلوجيا بين الاتجاه الإسلامي إلى الحركات الوطنية العلمانية والتنظيمات اليسارية، وجميعها تقدم نفسها على أنها تعمل من أجل تحقيق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني مع اختلافها في مضمون وأهداف هذا المفهوم وفي سبل تحقيقه.

شهدت الحياة السياسية الفلسطينية بداية التسعينيات من القرن الماضي منحنى أسهم في تباين عميق في تحديد مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية، عندما تم التوقيع على اتفاق إعلان

المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاق أوسلو) في 13 أيلول عام 1993، الأمر الذي أوجد على الساحة السياسية اتجاهاً جديداً يدعو إلى إنهاء الصراع مع الاحتلال عبر طاولة المفاوضات بدلاً من الكفاح المسلح، ونظراً لهذا التغيير والتطور، ونظراً للخصوصية والحالة الفريدة التي تمر بها الحالة الفلسطينية في جميع المجالات، تستحق المصلحة الوطنية الفلسطينية مزيداً من الاهتمام والبحث والتحليل للوقوف على مضمون وأبعاد وأهداف المفهوم والتطورات التي طرأت عليه مع الزمن، والجهات التي ترعاه، والمعيقات التي تواجهها.

في العصر الحديث عاشت فلسطين تحت سلسلة من الأحداث التاريخية المتلاحقة، حيث وقعت تحت الحكم العثماني وكانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية التي امتد حكمها حوالي 400 عام، وبسبب ما عانته الدولة العثمانية في نهاية عهدها من ضعف، أطلق عليها لقب "الرجل المريض"،أو" المسألة الشرقية" ما جعل أراضيها مطمعاً للدول الغربية الاستعمارية، وللحركة الصهيونية العالمية؛ التي كانت تسعى إلى إقامة وطن قومي لليهود في أرض فلسطين، حيث حاول مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هيرتزل (Theodor Hertzl) إقناع السلطان العثماني عبد الحميد بفكرة السماح بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، مقابل سداد ديون الدولة العثمانية ومساعدتها اقتصادياً، إلا أن السلطان عبد الحميد رفض ذلك. ولكن وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى (1914– 1918) وسيطرة بريطانيا وفرنسا على الوطن العربي وتقاسم أراضيه من خلال ما عرف باتفاقية "سايكس بيكو" عام 1916 (Sykes–Picot Agreement)، التي سهلت لبريطانيا هجرة اليهود إلى فلسطين. ولم يقف الدور البريطاني عند حدود تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل تعداه إلى إصدار بريطانيا وعداً رسمياً لليهود بشأن تسهيل إقامة وطن قومي لمن أسمتهم "الشعب اليهودي" في فلسطين وهو ما يعرف بـ"وعد بلفور" (Arthur James Balfour) نسبة الى وزير الخارجية البريطاني الذي أصدر الوعد بتاريخ 1917/11/2.

تبلور المشروع الوطني الفلسطيني في عملية الصراع مع المشروع الصهيوني، وقد استندت مقدماته إلى هوية قومية تبلورت في إطار المشروع النهضوي العربي في منتصف

القرن التاسع عشر، وفي مواجهة سياسة التتريك، كما احتلت القدس أهمية خاصة في الصياغة اللاحقة للهوية الفلسطينية. وشكل الصراع مع المشروع الصهيوني تخوم الحقل السياسي الفلسطيني المستند إلى مجتمع قائم له لغته وثقافته وتاريخه الطويل المتداخل مع تاريخ المنطقة. حيث بدأ المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فلاحياً بسيطاً تسيطر عليه طبقة من الوجهاء والأعيان ذات سمات شبه إقطاعية في مواجهة الاستعمارين البريطاني والصهيوني الاستيطاني، الأمر الذي جعله عرضة لعمليات تغيير سريعة: نمو مدن فلسطينية، وظهور مؤسسات تعليم وصحافة وأنشطة ثقافية، وظهور طبقة عمالية، وبروز أحزاب وحركات سياسية.[1]

هيمنت على النشاط السياسي الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني السمة الاحتجاجية التي تفتقر إلى إستراتيجية شمولية واضحة المراحل، وغلبت على فعاليات الحركة الوطنية ردات الفعل، وكانت القيادة عاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية، وفشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل.[2]

تسارعت الأحداث بعد ذلك التاريخ متجهة نحو الأسوأ، ففي عشرينيات القرن الماضي، عمل اليهود على إنشاء المستعمرات في فلسطين وعلى تهجير سكان البلاد الأصليين عبر ممارسة الإرهاب ضدهم عن طريق العصابات الصهيونية المسلحة مثل (الهاجاناة، الارجون، اشتيرن). وظلت فلسطين في حالة من التهجير واقتلاع السكان من أراضيهم وبيوتهم على يد العصابات الصهيونية، وصولاً إلى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، تحديداً عام 1936 الذي شهد ثورة فلسطينية كبرى في وجه الانتداب البريطاني وفي وجه العصابات الصهيونية تخللها إضراب عام مدته ستة شهور –إلا ثمانية أيام– متتالية، حدثت خلالها مواجهات عسكرية طاحنة بين الثوار الفلسطينيين والقوات البريطانية والعصابات الصهيونية، إلا أن هذه الثورة لم تحقق النجاح المأمول وتم إخمادها دون تحقيق أهدافها؛ حيث أن بريطانيا وعقب استمرار الإضراب، قررت تشكيل (لجنة بيل الملكية) (ROYAL Peel Commission) من أجل

---

[1] تيسير محيسن، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، شبكة صيد الفوائد على الرابط الإلكتروني: http://www.saaid.net/Anshatah/dole/66.htm ص 2

[2] المرجع السابق.

احتواء الإضراب بطريقة سلمية. وتحت ضغوط من الحكام العرب في ذلك الوقت الذين وجهوا نداء مشتركاً من عمان والرياض وبغداد إلى الحاج أمين الحسيني قالوا فيه "... من حيث أننا نثق بالنيات الحسنة لحليفتنا الحكومة البريطانية لإنصاف العرب، بدا لنا أن المصلحة الوطنية تتطلب الاتصال بلجنة بيل". [1] وأعقب ذلك قبول "اللجنة العربية العليا" الاتصال بلجنة بيل وقدمت شهادتها أمام اللجنة بتاريخ 6 كانون ثان 1937، خوفاً من أن تواجه انشقاقات في صفوفها.[2]

وفي أربعينيات القرن الماضي، استمرت سياسة التهجير الصهيوني بحق أبناء الشعب الفلسطيني عبر ارتكاب المزيد من المجازر، بهدف قذف الرعب في قلوبهم وإرغامهم على ترك أرضهم لليهود، ومن أبرزها مجزرة دير ياسين (نيسان/ ابريل 1948).

أصدرت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة القرار رقم "181" بتاريخ 29 تشرين ثان/ نوفمبر 1947 الذي تبنّى خطة تقسيم فلسطين إلى ثلاثة كيانات، كالآتي:

1. دولة عربية.

2. دولة يهودية.

3. القدس وبيت لحم والأراضي المجاورة، تحت وصاية دولية.

وفيما رفض الحاج أمين الحسيني والدول العربية، القرار "181" آنذاك، تنازلت منظمة التحرير الفلسطينية عنه ووافقت على القرارين "242" و"338"،كأساس لعملية السلام اللذين يعتبران أقل بكثير من قرار التقسيم.[3]

---

[1] عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917- 1936**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب،1972، ص 208.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط 10 بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص ص 278-279.

[3] إياد العبادلة، قرار تقسيم فلسطين 1947 في الميزان، 2014/2/7، دنيا الوطن على الرابط الإلكتروني: http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/02/07/493214.html

استمر الوضع السياسي في فلسطين بالتأزم، حيث تم في 1948/5/14 إجلاء آخر جندي بريطاني عن أرض فلسطين، وكان اليوم التالي 1948/5/15 هو اليوم الذي أعلن فيه (بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي)، قيام دولة (إسرائيل) دون أن يحدد حدودها، وأصبح تاريخ إعلان قيام إسرائيل يعرف فلسطينياً بـ"النكبة الفلسطينية" حيث سلبت الأرض الفلسطينية بالقوة وشرد الشعب الفلسطيني إلى دول الجوار، وبات يعاني أزمة اللجوء التي ولدت عام 1948 وتدحرجت إلى يومنا هذا. ولم يقف الأمر فلسطينياً عند هذا الحد من العثرات والهزائم المتتالية، ففي عام 1967، استطاعت إسرائيل هزيمة ثلاثة جيوش عربية (الأردن ومصر وسوريا) واحتلال ما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية و قطاع غزه) وكذلك احتلال الجولان السوري وشبه جزيرة سيناء المصرية.

توالت على القضية الفلسطينية تطورات معقدة، جعلت للتجربة الفلسطينية السياسية ثقلاً وتأثيراً كبيراً على واقع الحياة السياسية، بما في ذلك تعريف الفلسطينيين للمصلحة الوطنية.

حملت كل حقبة من حقب النضال الوطني الفلسطيني المتتابعة مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية، واعتُبر تحقيق هذه المصلحة الغاية المرجوة. ففي فترة الحكم العثماني في فلسطين نجد أن المثقفين الفلسطينيين والنخب السياسية الفلسطينية اتخذت موقفاً ثابتاً ضد سياسة التتريك، التي كانت تستهدف الثقافة العربية الفلسطينية، كما وقفت الحركة الوطنية الفلسطينية ضد التجنيد الإجباري للشباب من قبل العثمانيين والزج بهم في الحروب لصالح الدولة العثمانية. إضافة إلى التنبه لمخاطر هجرة اليهود إلى فلسطين والتحذير منها. وفي عام 1890، قدم وجهاء القدس عريضة احتجاج للصدر الأعظم ضد رشاد باشا متصرف القدس الجديد الذي أبدى محاباة وتحيزاً للصهاينة، بخلاف سلفه رؤوف باشا، وقدموا عريضة أخرى عام 1891، طالبوا فيها بإصدار فرمان سلطاني يمنع هجرة اليهود إلى فلسطين، لأنهم لاحظوا بداية النشاط الصهيوني لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.[1]

[1] إسماعيل أحمد ياغي، موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية والصهيونية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، ص. 5. http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/adad16partie5.htm#_ftn43

تنوعت مظاهر المقاومة الفلسطينية في تلك الفترة بين التشجيع على شـــراء الأراضـــي المهددة من قبل اليهود من جهة والعمل بالجوانب السياسية وعقد المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم المظاهرات والعمل العسكري عبر مهاجمة المستوطنات الصهيونية مـــن جهـــة أخـــرى. كمـــا تصاعدت المقاومة الفلسطينية مع بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين في أواخر القرن التاســـع عشر، وتحولت المقاومة إلى عمل سياسي وعسكري مع فـــرض الانتـــداب البريطـــاني علـــى المنطقة، منها فلسطين، وبعد أن احتلت القوات البريطانية القدس بتاريخ 1917/12/9.

وعمل الانتداب البريطاني على تسهيل دخول اليهود إلى فلســـطين وإنشـــاء تنظيمـــات عسكرية يهودية مسلحة في فلسطين، في حين كانت سلطات الانتداب البريطاني تصـــدر أشـــد العقوبات بحق أي فلسطيني يمتلك سلاحاً أو ذخيرة، تصل حدّ الإعدام. وتركز العمل الـــوطني الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني على قضايا أساسية، هي: إيقاف هجـــرة اليهـــود إلـــى فلسطين ووقف بيع الأراضي لليهود، إضافة إلى إلغاء وعد بلفور، وإقامة حكومـــة فلســـطينية وطنية منتخبة، والدخول في مفاوضات مع بريطانيا من أجل استقلال فلسطين. وتنوعت مظاهر المقاومة في حينه، إذ أنشئت الجمعيات والأحزاب التي وضعت مقاومة المشـــروع الصـــهيوني على رأس برامجها، واختصت بعض هذه الجمعيات في المقاومة الاقتصـــادية عبـــر تشـــجيع الاقتصاد الفلسطيني وشراء الأراضي المهددة بالانتقال إلى اليهود، في حين اهتم البعض الآخـــر بالجوانب السياسية وعقد المؤتمرات الجماهيرية وتنظيم المظاهرات. ويمكن أن نصف المرحلة بين الأعوام 1918– 1929، بمرحلة النضال السلمي للمشروع الصهيوني ومحاولة الضغط على بريطانيا للتراجع عن وعد بلفور.

في عام 1929 شهدت الحركة النضالية الفلسطينية منعطفاً هاماً تمثل بما يعرف تاريخياً بثورة البراق، التي أسست لعقد تلاها من الفعل النضالي العنيف امتد حتى عام 1939، وفي تلك الفترة أصبحت لدى الفلسطينيين قناعة بأن استرجاع حقوقهم بالطرق السلمية بعيدُ المنال.

وشهدت الفترة (1939– 1945) اندلاع الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليهـــا مـــن تشتت للقيادة الفلسطينية بعد هروب الحاج أمين الحسيني إلى العراق ثم إلى ألمانيا عـــام 1941

حيث قام بإنشاء مجموعة من المقاتلين تدربوا على يد الألمان، لكن هزيمة ألمانيا في الحرب وضعت الفلسطينيين في مأزق جديد، بعد أن ألقى الفرنسيون القبض على الحاج أمين الحسيني الذي هرب منهم لاحقاً ووصل إلى مصر وتولى رئاسة الهيئة العربية العليا التي أنشأت بقرار من مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1946/6/12 حيث حلت محل اللجنة العربية العليا.[1]

بتاريخ 1947/11/29، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم "181" الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. وتلا صدور القرار اندلاع حرب 1948 التي أسفرت عن قيام الحركة الصهيونية بإعلان قيام دولة إسرائيل بتاريخ 1948/5/14، الأمر الذي أدى لتمزيق النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني وتشريد حوالي (750 ألفًا- 900 ألف) من أبنائه خارج بلداتهم وبيوتهم. واتسمت الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 48 بالتجريبية الساذجة، بالتالي وقعت ضحية عدد من الأوهام، وكانت قيادتها من حيث الجوهر تعبيراً عن تحالف النزعة العائلية والإسلام التقليدي، كما بقيت هذه القيادة مغتربة عن حركة المجتمع، وعاجزة عن خلق مؤسسات وطنية حيوية، ولذلك، فشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي متكامل.[2]

في عام 1964 شهدت الحياة السياسية تطوراً هاماً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية تمثل في إعلان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية عقب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس بتاريخ 1964/5/28، وانتخب أحمد الشقيري رئيساً للمنظمة وأقر الميثاق القومي

---

[1] الحاج أمين الحسيني، برنامج أرشيفهم وتاريخنا. موقع قناة الجزيرة على الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/programs/theirarchivesandourhistory/2005/7/31/%D8%A7%D9%84%
4% D8%AD%D8%A7%D8%AC-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%8
D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AC2

[2] تيسير محيسن، النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث: دراسة بنيوية،2006، ص 1 على الرابط الالكتروني
https://www.google.ps/webhp?sourceid=chrome-instant&ion=1&espv=2&ie=UTF-
8#q=%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%AD%D9%8A%D
8%B3%D9%86%D8%8C%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D8%A7%D9%84
%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%20%D9%88%22%D8%
A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8
%A7%D9%84%D8%AB%22%3A%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20
%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%8C2006

الفلسطيني، الذي قال إن الكفاح المسلح خيار لتحرير فلسطين بالكامل. وقررت منظمة التحرير الفلسطينية إنشاء جيش التحرير الفلسطيني.[1]

وشهدت الفترة (1967– 1987) تطورات جوهرية في الفعل النضالي الفلسطيني، تمثلت في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للعمل الوطني الفلسطيني، حيث استطاعت تأكيد نفسها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، واستطاعت أن توجد لنفسها موقعاً في الأمم المتحدة كعضو مراقب. وتميزت هذه المرحلة بـــ:

- خروج المقاتلين الفلسطينيين من الأردن بعد صدامٍ دامٍ مع القوات الأردنية
- اندلاع حرب 1973 بين مصر وإسرائيل وما تلاها من مفاوضات أسفرت عن توقيع معاهدة "كامب ديفد" (Camp David) بين مصر وإسرائيل بتاريخ 26 آذار 1979.
- بتاريخ 1981/8/7 وضع على الطاولة مشروع السلام السعودي المعروف بـــ "مشروع الأمير فهد" من خلال حديث أدلى به الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي لوكالة الأنباء السعودية، طرح فيه ثمانية مبادئ، قال إنه يمكن الاسترشاد بها للوصول إلى تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط، وهي:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس العربية.
2. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة.

[1] موقع المجلس الوطني الفلسطيني على الرابط الإلكتروني:
http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=364&Itemid=362&lang=ar

5. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

7. تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

8. تقوم هيئة الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ .

وعرفت هذه المبادئ في ما بعد بـ"مشروع فهد للسلام"، الذي أعلن في مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس المغربية عام 1982، لكن القمة لم تتبنه.

تفاوتت ردود الأفعال العربية على مبادرة فهد للسلام بين مؤيد ومشكك ومنتظر، وهناك من رفضها ودانها، أما الموقف الفلسطيني فقد أعلن عنه فاروق القدومي رئيس الإدارة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو رفض المنظمة لأي قرار يعترف بإسرائيل[1] وقامت السعودية بسحب مشروعها في قمة فاس في تشرين ثان عام 1981.

تراكمت المواقف الفلسطينية الرافضة لأي حلول سياسية للقضية الفلسطينية، حيث قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة في أيلول 1969 رفض كافة الحلول الاستسلامية وبشكل خاص القرار "242"، وأكد المجلس في دورته السابعة (حزيران 1970) رفضه القاطع لكافة الحلول التصفوية. وعلى أثر إعلان مبادرة "روجرز" الأميركية للتسوية، انعقد المجلس الوطني في دورة استثنائية في مخيم الوحدات في عمان بتاريخ 1970/8/27 وأعلن رفضه لقرار مجلس الأمن "242" ومعارضته لمبادرة "روجرز".

ورفض المجلس الوطني في دورته الثامنة بتاريخ 1971/3/5 إقامة دويلة فلسطينية على جزء من فلسطين وقرر أن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بالكفاح المسلح. وقرر المجلس الوطني في دورته التاسعة في القاهرة بتاريخ 1971/7/13

[1] مركز المعلومات الفلسطينية وفا، محطات تاريخية ما بين العامين 1968-1987، على الرابط الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9102

"التمسك الكامل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير وطنه بالكفاح الشعبي المسلح وتجديد الرفض الحاسم لجميع الحلول السلمية بما في ذلك القرار 242 ومشروع روجرز".[1]

- القبول بفكرة الحل السياسي للقضية الفلسطينية والقبول بالحل المرحلي عام 1974 الذي كان مطروحاً منذ بداية السبعينيات والقبول بفكرة إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين. ففي حزيران 1974، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية عشرة في القاهرة لدراسة المستجدات الدولية والإقليمية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، وفي نهاية الجلسات بتاريخ 8 حزيران، صدر البرنامج السياسي المرحلي المعروف بـ"برنامج النقاط العشر" بموافقة كافة الفصائل المسلحة في م.ت.ف ومن أبرز نقاطه:

1- إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.

2- أي خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية م.ت.ف في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

أيدت الدول العربية هذا البرنامج السياسي، وتحفظت العراق عليه، وفي ما بعد، تراجعت الجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مشكلة "جبهة رفض"* للحلول السياسية خارج إطار م.ت.ف.[2]

شكلت فكرة قبول الحل المرحلي بداية الاختلاف في الرأي والأهداف بين الحركات والأحزاب الفلسطينية بين مؤيد ومعارض، فمنهم رأى أن طرح الحل المرحلي "خلق طبقةً

---

[1] غازي حسين، المجلس الوطني الفلسطيني والبرنامج المرحلي، 2012، على الرابط الإلكتروني: http://www.safsaf.org/word/2012/juli/8.htm

* **جبهة الرفض**، واسمها الكامل "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية". هي تكتل شكلته سنة 1974 الحركات الفلسطينية المعارضة لقرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة التي أقرت بإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين.

[2] حمزة زقوت، الصراع العربي الإسرائيلي والتسوية السياسية، جريدة الحياة الجديدة، العدد 7415، 17 كانون أول 2008، على الرابط الإلكتروني: http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=5583&cid=1361

سياسية فلسطينية نخبوية تحرص على تحسين صورة الفلسطينيين لدى الغرب، من خلال طرح مواقف وتصورات أكثر مرونة، وأقرب إلى العقل الغربي، من خلال الإعلان الصريح عن استعداد م.ت.ف للاعتراف بدولة إسرائيل".[1]

- وقوع الثورة الفلسطينية في فخ الحرب الأهلية اللبنانية منتصف السبعينيات.

- شنت إسرائيل حرباً على الوجود الفلسطيني في لبنان، ففي (14- 15) آذار 1978، بدأت "عملية الليطاني" التي أدت إلى حصار قوات الثورة الفلسطينية في لبنان ووصلت القوات الإسرائيلية إلى حد حصار بيروت، بهدف اجتثاث الوجود الفلسطيني المقاتل من لبنان، ونجم عن ذلك إجلاء قوات الثورة الفلسطينية عن لبنان بين 1982/8/21 و1982/9/1 موعد مغادرة آخر القوات الفلسطينية إلى تونس، بعيداً عن خطوط التماس المباشرة مع الأراضي المحتلة.

نتج عن حرب لبنان 1982 وضع إقليمي تزاحمت فيه مبادرات مشاريع السلام في الشرق الأوسط، كان من أهمها:

- مبادرة الرئيس الأميركي رونالد ريغان (Ronald Wilson Reagan) التي تقوم على أساس الحل الوسط بإقامة حكم ذاتي فلسطيني مرتبط بالأردن، وفق قرار مجلس الأمن "242" وقبول الدول العربية بإسرائيل. الأمر الذي رفضه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشر في الجزائر (شباط 1983) لأنه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابته للشعب الفلسطيني.[2]

- مبادرة الرئيس السوفيتي بريجينيف (Brezhnev) 16 أيلول/ سبتمبر 1982، تلخصت بفكرة عقد مؤتمر دولي يبحث قضية الشرق الأوسط على قاعدة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 والاعتراف بالحقوق المشروعه للشعب الفلسطيني وتأمين سلامة

[1] مصطفى يوسف اللداوي، نكسة الحل المرحلي، 2009 على الرابط الإلكتروني: http://www.libya-alghad.com/arabicaffairs16June2009.htm

[2] عثمان عثمان واخرون: **دراسات فلسطينية**، نابلس، مطبعة النصر 2011. ص ص 191-192

جميع الدول بالمنطقة بما فيها إسرائيل.[1] وعبر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشر (شباط/ فبراير 1983) عن تقديره وتأييده للمقترحات التي تضمنتها مبادرة بريجينيف.[2]

شهد تاريخ 11 شباط/ فبراير 1985 إعلان أول اتفاق على تحرك مشترك بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل إفساح المجال أمام المنظمة، للانخراط في العملية السلمية على أساس قراري مجلس الأمن "242" و"338" ونزع صفة الإرهاب عنها دولياً، تحديداً من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي اعتبرت الاتفاق خطوة بناءة لكن ليست كافية، فيما رفضه الاتحاد السوفيتي، ولم يدم هذا الاتفاق طويلاً؛ حيث أعلنت الأردن إلغاء اتفاق شباط بعد عام، وتم إغلاق مكاتب منظمة التحرير في عمان، ويمكن اعتبار "المعارضه القوية داخل القيادة الفلسطينية للاتفاق وغياب الدعم العربي له، إضافة إلى تحسن العلاقات بين الأردن وسوريا من أبرز أسباب إلغائه".[3]

شهد عام 1987 اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وما اتصفت به، كونها هبة جماهيرية عارمة امتدت على طول الضفة الغربية وقطاع غزه وانخرط فيها الشعب الفلسطيني، معبراً عن حالة وطنية فريدة واستعداد للتضحية، وشاركت الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت لواء م.ت.ف، بإدارة الفعل النضالي اليومي من خلال القيادة الوطنية الموحدة، بينما شكلت حركتا حماس والجهاد الإسلامي قيادة مشتركة للإشراف على الانتفاضة وفعالياتها. وشهد تاريخ 1988/11/15 الذي يرتبط بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وشهد "إعلان الاستقلال"، وإن كان خطوة رمزية كونه بيان استقلال من الشتات لم يترجم على الأرض، إلا أن اعتراف العديد من الدول بإعلان الاستقلال في حينه، أعطى للقضية الفلسطينية دفعة سياسية وعادت م.ت.ف إلى واجهة الحدث السياسي في المنطقة. واستمرت الاحداث السياسية على الساحة الفلسطينية إلى أن وصلت الى محطة مدريد عام 1991 ثم أوسلو عام 1993.

---

[1] جواد الحمد، **مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط**، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 479– 482.

[2] عثمان عثمان واخرون، مرجع سابق، ص 194

[3] المرجع السابق، ص ص 198– 199

يجد المتتبع لتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، أن أشكال المقاومة الفلسطينية تنوعت وفقاً للظروف السياسية والعسكرية التي مرت بها القضية الفلسطينية، فبعضها اكتسب صفة مسلحة على المستوى الشعبي جاءت على صورة انتفاضات شعبية، والبعض الآخر على شكل عمل عسكري "منظم"، واتخذ بعضها شكل العمل السياسي.

رغم هذا السجل الحافل من الفعل الثوري المتراكم، لم يتحقق هدف التحرير، كما لم تشهد الساحة السياسية الفلسطينية من قبل تفسخاً وتمزقاً سياسياً كالذي بدأ مع العملية السلمية في مدريد 1991 وتوج بالتوقيع على اتفاق أوسلو، وترسخ هذا التمزق عام 2007 في الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا الانقسام الذي جاء بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة، وانفردت حركة فتح بمقاليد الأمور في الضفة الغربية، وحتى هذا الانقسام شهد انقساماً آخر في وصفه، حيث وصفته حركة فتح بـ"الانقلاب العسكري" ووصفته حركة حماس بـ"الحسم العسكري"، وفي كلتا الحالتين يبرر كل طرف ما قام به من إجراءات تحت عنوان "المصلحة الوطنية الفلسطينية".

2.1 مشكلة الدراسة

تشكل اتفاقية أوسلو مفصلاً تاريخياً في الحياة السياسية الفلسطينية تعددت حوله وجهات النظر، حيث يرى البعض "أن اتفاق أوسلو أتى بسلطة فلسطينية مزقت الشعب الفلسطيني. وأدى إلى بعد الناس عن بعضهم وارتفاع منسوب الفردية والبحث عن المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، ما خلق مشكلة كبيرة اعترضت سبيل هذه الوحدة ".[1]

وعليه، فإن مشكلة هذه الدراسة تتلخص في التعرف على مفهوم "المصلحة الوطنية الفلسطينية" وتطورها وتفسير وتحليل مكوناتها وعناصرها ومدى ارتباطها بتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومدى التباين والتناقض في تفسير معناها وفقاً للاختلافات السياسية بين الفصائل

[1] حنان عرفات، **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005

الفلسطينية ، التي تكافح من أجل الاستقلال الوطني. والتعرف على مرجعية "المصلحة الوطنية" وأهدافها ووسائل تحقيقها.

3.1 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أن **مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية مفهوم مرن وغير ثابت يتغير مضمونه مع تغير الظروف السياسية والعلاقات مع إسرائيل وفقاً لرؤية القيادات السياسية الفلسطينية.**

4.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة البحثية التالية:

1- ما هو مفهوم المصلحة الوطنية بشكل عام والمصلحة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص؟ وماهي محدداتها وأولوياتها ومن هم الفاعلون الذين يحددونها؟

2- ما هي المعايير والجهات التي تحدد المصلحة الوطنية؟

3- كيف تطور أو تغير مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية؟

4- هل يوجد اتفاق على مفهوم موحد للمصلحة الوطنية الفلسطينية لدى الفصائل الفلسطينية ؟

5- ماهي المحددات التي بناء عليها تبني الفصائل الفلسطينية مفهومها للمصلحة الوطنية؟

5.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تنطلق أهمية الدراسة كونها تلامس قضية جوهرية في الحياة السياسية الفلسطينية وتقترب إلى حد الالتصاق بفكرة الكل الفلسطيني الذي يسعى إلى تحقيق الاستقلال الوطني والسياسي عبر التخلص من الاحتلال، وضرورة بناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق الاستقلال الوطني الفلسطيني تنطلق من مفهوم واضح ومحدد للمصلحة الوطنية.

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

1- الأهمية العلمية: حيث تبحث الدراسة في مفهوم له علاقة بالفكر السياسي بشكل عام وهـذا المفهوم يحتاج إلى الكثير من البحث لتحديد ارتباطه بعلم السياسة وعلم الاجتماع والأخلاق وغيرها من العلوم الاجتماعية. كما لم يسبق لأحد أن بحث في هذا الموضوع أكاديمياً بشكل مفصل ومكثف، حيث تفتقر المكتبه العربية لهكذا مواضـيع مرتبطـه بمسـتقبل الشـعب الفلسطيني وقضيته الرئيسة انبثاقاً من مفهوم المصلحة الوطنية.

2- الأهمية العملية: إن واقع القضية الفلسطينية السياسي والاجتماعي والتطورات التي طـرأت على الحركة الوطنية الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948 وحتى وقت إعداد هذه الدراسة عام 2015، مرتبط بمفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وكيفية التعامل مع هذا المفهوم وآثاره السلبية أو الإيجابية على الحالة النضالية التـي عاشـها ولا يـزال يعيشها الشعب الفلسطيني.

6.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف البحثية الآتية:

1. التعرف بشكل دقيق على مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية.
2. إلقاء الضوء على تطور مفهوم المصلحة الوطنية فلسطينياً والمراحل التاريخية التي مر بها.
3. محاولة تحديد الفاعلين الذين يؤثرون في تحديد مفهوم المصلحة الوطنية، والمعايير التي يستند إليها تحديد المفهوم.
4. دور مفهوم المصلحة الوطنية في تحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية التي تسعى لتحرير فلسطين وكيف أثر اتفاق أوسلو عام 1993 على الوحدة الوطنية.

5. كيفية التوصل إلى تحديد واقعي وعملي لمفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية بشكل يسهم في دعم هدف التحرير الذي ينشده الشعب الفلسطيني.

7.1 منهجية الدراسة

انتهج الباحث في دراسته مناهج بحثية تراعي الأسس العلمية منها، المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع طبيعة الدراسة ويغطي احتياجاتها، والمنهج التاريخي الذي يتيح تتبع تطور مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية عبر مراحل تاريخية مختلفة. اضافة الى اجراء العديد من المقابلات مع ممثلي الفصائل الفلسطينية المختلفه ورجال السياسة والفكر ومنظمات المجتمع المدني والأطر النقابية للوقوف على رؤيتها لمفهوم المصلحة الوطنية، من أجل تدعيم قراءته الأكاديمية حول هذا الموضوع. وسوف يتناول بالشرح والتحليل والمقارنه المصادر والمراجع والدراسات العلمية المتخصصه في الدوريات المرتبطه بعنوان الدراسة.

8.1 حدود الدراسة

من أجل حصر الدراسة في نطاق زماني معلوم، قام الباحث بتحديد الإطار الزماني للدراسة من تاريخ توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة "إسرائيل" المعروف ب "اتفاق أوسلو" بتاريخ 13 أيلول 1993، حتى عام 2014؛ كون هذه الفترة من تاريخ القضية الفلسطينية شهدت تبايناً واضحاً في مفهوم المصلحة الوطنية. وهذا لا يعني عدم الخوض في مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتغيرها وتطورها في الفترات السابقة التي تعد ضرورية للمقارنة لفهم التحولات والتغيرات اللاحقة التي طرأت على هذا المفهوم.

9.1 مصطلحات و مفاهيم الدراسة

تناولت الدراسة مفاهيم وتعريفات مختلفة، ومن أجل حصر ذلك للغايات البحثية، فإن الباحث سيتعرض للمفاهيم الرئيسة التالية:

1.9.1 اتفاق أوسلو

هو الاتفاق الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993 والبروتوكولات المرفقة به. وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي جرت فيها المحادثات في وقت سابق من ذات العام وجاءت بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

يعتبر اتفاق أوسلو، أول اتفاق رسمي مباشر بين "إسرائيل" ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس.

2.9.1 الوحدة الوطنية

تعتبر الوحدة الوطنية أحد المقومات الأساسية لبناء أي دولة، الأمر الذي يتطلب نوعاً من التكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. وهي عباره عن أعمال موجهة تهدف لصون الوطن وبنائه تغلفها مشاعر نبيلة، ويجمعها وضوح الهدف، لأن الوحدة الوطنية عمل جماعي مقصود يقوم به المجتمع بمختلف مكوناته، وقد تختلف بينهم المشاعر العاطفية والطرق التي يسعون من خلالها إلى تحقيق الأهداف، إلا أن هناك اتفاقاً لا يمكنهم تجاوزه حول تلك الأهداف.

والوحدة الوطنية إجمالاً، تعني اتفاق قوى الشعب متنوعة الاتجاهات والمشارب، القومي والديني والطائفي والسياسي، على تغليب انتمائها الوطني على أي انتماء آخر يؤدي إلى التفرقة والتشرذم، وبصفة عامة فإن الوحدة الوطنية تعني أن تكون المواطنة هي الهدف الأسمى الذي تجتمع تحت سقفها كل القوى المتنوعة.

"الوحدة الوطنية مفهوم يتألف من عنصري الوحدة والوطنية، ومجموع هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم"[1]

[1] عزو ناجي، مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً، الحوار المتمدن، العدد: 2518 – 2009 / 1 / 6، على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749

يرى ساطع الحصري (ابو خلدون) وأحد مؤسسي الفكر القومي العربـــي أن "الوطنيـــة: فهي ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف بالوطن"[1]. وقد اختلـــف البـــاحثون حـــول مفهـــوم الوطنية، فحسب رأي الباحث سليمان الطماوي أن الوطنية هي "انتماء الإنسان إلى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء إليها.أما عند عبد العزيز رفاعي فهي تعنى حب الوطن بسبب طول الانتماء إليه".[2]

ورأى المفكر الإيطالي ميكافيلي (Niccolò Machiavelli) أن مفهوم الوحدة الوطنية هو ارتقاء الحاكم في الدولة إلى درجة القداسة، لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، وإذعـــان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة، لأن الأخذ بـــآرائهم ســـيؤدي إلـــى الفوضى والاضطراب، لأنه لا يمكن أن يكونوا طيبين إلا إذا اضطروا لذلك، ولا تختلف الوحدة الوطنية عن الوحدة القومية في ذلك، إلا أن ماتزينى (Giuseppe Mazzini) يرى أن الوحـــدة الوطنية هي وعي المحكومين جميعاً بانتمائهم للأرض التي يعيشون عليها واتحادهم وارتبـــاطهم بها.[3]

بينما يرى توماس هوبز (Thomas Hobbes)، أن الوحدة الوطنية تمثل سيطرة الدولة وزيادة مقوماتها من خلال الحكم المطلق الذي سيسهم في إضعاف المناوئين أو المنافسين لهـــا، كما يجب على الدولة غرس صفات الولاء وحب الوطن عند الأفراد عن طريق برامج التعلـــيم والتدريب والتوجيه السياسي.[4]

والوحدة الوطنية عند هيجل (Hegel)،هي طاعة القانون في إطار الحرية الممنوحة منه على أن يتوافق القانون مع منطق العدل الذي هو منطق التاريخ. وعند رينـــان(Renan)، فـــإن

---

[1] ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في الوطن والقومية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ت ن 1985، ص 7

[2] عزو ناجي، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

[4] المرجع السابق

الوحدة الوطنية هي الاشتراك في تراث ثمين من الذكريات الماضية مع الرغبة في العيش المشترك والحفاظ على التراث المعنوي المشترك والسعي لزيادة قيمة ذلك التراث.[1]

أما المفكر كارل ماركس (Karl Marx)، فيعرّف الوحدة الوطنية بأنها القضاء على الصراع والانقسام بين الأفراد في المجتمع، من خلال القضاء التام على الملكية الخاصة التي كانت السبب في صراعات الماضي.

ويرى فلاديمير لينين (Vladimir Lenin) أن الوحدة الوطنية تعني تحقيق المساواة التامة في الحقوق بين الأمم، وحق الأمم في تقرير مصيرها، واتحاد عمال جميع الأمم كلهم هو البرنامج القومي للعمال والفلاحين والمثقفين الأمميين، وعلى هذا الأساس تتحقق الوحدة الأممية.

والوحدة الوطنية عند فريدريك انجلز (Friedrich Engels)، نوع من التكامل التفاعلي المستمد من علاقات التأثير والتأثر المتبادل بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، وبين الجماعات بعضها مع البعض الآخر.[2]

من ناحية أخرى عرف العديد من الباحثين العرب الوحدة الوطنية، لكنهم اختلفوا في تعريفاتهم، بسبب اختلاف ثقافاتهم وتأثر المعاصرين منهم بالمدارس الفكرية الغربية، واختلاف أيديولوجياتهم السياسية، وأوضاع الدول العربية التي نشؤوا فيها.

فقد رأى أبو حامد الغزالي أن الوحدة الوطنية تتحقق من خلال الحاكم (الإمام)؛ لأنه أساس وحدة الأمة، وأنه محور اتفاق الإدارات المتناقضة، والشهوات المتباينة. بينما يرى الدكتور محمد سليمان الطماوي أن الوحدة الوطنية هي قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة، تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويؤمنون بها، ويستعدون للتضحية في الدفاع عنها. ويرى جواد بولس أنها "التعايش بين المجموعات الدينية والعرقية داخل الدولة".[3]

---

[1] عزو ناجي، مرجع سابق

[2] عبدالله متولي، **الوحدة** الوطنية... فريضة شرعية رسخ الإسلام دعائمها لضمان استقرار المجتمع وسلامته، جريدة الرأي الكويتية على الرابط الإلكتروني: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=485810

[3] عزو ناجي، مرجع سابق

أما عبد العزيز الرفاعي، فيرى أنها تجمع كل المواطنين تحت راية واحدة من أجل تحقيق هدف سام هو فوق أي خلاف أو تحزب في ظل ولاء أسمى يدين به كل فرد من أفراد المجتمع.[1]

ويراها المفكر الإسلامي محمد عمارة التآلف بين أبناء الأمة الواحدة من خلال الروابط القومية على أساس من حقوق المواطنة التي ترفض التمييز والتفرقة بين أبناء الأمة بسبب المعتقد والدين، كما يرى عبد الرحمن الكواكبي أنها تجمع الناس على أساس قومي بغض النظر عن الاختلاف في العقائد والمذاهب الدينية.[2]

3.9.1 المصلحة القومية

حاول الباحثون إيجاد مفهوم محدد للقومية يساعد بتقديم تعريف مقبول ولو منهجياً وذلك لأغراض الدراسات السياسية، إلا أنهم وقعوا تحت تأثير عوامل عدة.

من التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم القومية التعريف الذي اتفق عليه كل من رينان (Renan) و تريتشكه (Treitschke) وباري (Barres) وزنكويل (Zanguill) وينظر إلى الأمة على اعتبار أنها كائن عضوي هيجلي، أي عبارة عن روح أو مبدأ روحي ينبعث من تاريخ الإنسان وطبيعته.[3]

ويعرف الإيطالي مانشيني (Mancini) القومية بأنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات واللغة جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي.[4]

---

[1] عزو ناجي، مرجع سابق.

[2] عبدالله متولي، الوحدة الوطنية، فريضة شرعية رسخ الإسلام دعائمها لضمان استقرار المجتمع وسلامته، جريدة الرأي الكويتية على الرابط الإلكتروني: http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=485810

[3] بويد شيفر، ترجمة عدنان الحميري، **القومية– عرض وتحليل**، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1966 ص70

[4] ساطع الحصري، **ما هي القومية**، بيروت، دار العلم للملايين 1963، ص40

أما المفكرين العرب فقد حاول العديد منهم وضع مفهوم محدد للقومية يتناسب مع الحالة العربية ومعطياتها، ومن هذه التعريفات تعريف الدكتور جورج حنا حيث يعرف القومية بأنها "عقد اجتماعي في شعب له لغة مشتركة، وجغرافية مشتركة، وتاريخ مشترك، ومصير مشترك، ومصلحة اقتصادية مادية مشتركة، وثقافة نفسية مشتركة، وهذا العقد يجب أن يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة".[1]

وساطع الحصري يرى أن اللغة القومية، بمنزلة الوعاء الذي تتشكل به وتحفظ فيه، وتنتقل بواسطته أفكار الشعب.[2]

ويقول الحصري في تأكيد أهمية اللغة في تشكيل القومية "وكل من يتوسع ويتعمق في درس صحائف التاريخ المذكور– المتعلقة بالقوميات يزداد تأكداً من شدة ارتباط اللغة بالقومية".[3]

أما المفكر قسطنطين زريق، فيقول إن الوعي القومي "يقوم أولاً على معرفة ماضي الأمة معرفةً صحيحة، وفهم العوامل الطبيعية والتاريخية التي كونتها حتى جعلتها في حالتها الحاضرة والكشف عن مصادر قواها الروحية الخاصة التي تمتاز بها عن غيرها من الأمم. فالعربي الواعي قومياً يعرف من أين أتى، وكيف تحدرت أمته، ومن أي الجذور نبتت حياته الحاضرة"[4]

ويضيف زريق عن اللغة ودورها في تشكيل الوعي القومي "غير أن اللغة العربية ليست سوى مظهر من مظاهر الثقافة. والوعي القومي يتطلب أن يكون لنا فهم صحيح لجوهر الثقافة العربية: فنعرف البذور التي تكونت منها، والمظاهر المختلفة – من علم وأدبٍ وفن – التي تجلت فيها، والخصائص التي امتازت بها، والرسالة التي أدتها إلى العالم والدور الذي مثلته في تكوين التمدن الحديث".[5]

---

[1] جورج حنا، "**معنى القومية العربية**"، (بيروت، دار الثقافة) ص 21

[2] ساطع الحصري،"**ما هي القومية**"، مرجع سابق، ص 72

[3] المرجع السابق، ص 94

[4] قسطنطين زريق، سلسلة التثقيف القومي الجزء الثاني: الوعي القومي، على الرابط الإلكتروني: http://freearabvoice.org/?page_id=108

[5] المرجع السابق

ويستطرد قائلا "يتطلب الوعي القومي الملتفت إلى الماضي أن نلمس روح تاريخنا، ونتصل بالعوامل التي كوّنت هذا التاريخ".[1]

والأسباب التالية وفق زريق كانت مسؤولة عن فشل الحركات القومية العربية:

- تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة من قبل الطبقات والأنظمة الحاكمة.
- غياب التقدم العقلاني والاجتماعي والاقتصادي.
- تدخل قوى خارجية لإبقاء شعوب المنطقة بحالة تخلف للإبقاء على استغلال مواردها المختلفة مستخدمة أساليب التفريق وخلق النزاعات لمنع أي بوادر وحدوية.
- تقصير المثقفين ورجال الفكر في أخذ الدور المنوط بهم.
- هذا كله أدى الى إنكار الهوية والانفصال عن الذات[2]

4.9.1 المصلحة الوطنية العليا

المصالح القومية هي المصالح التي تعتبرها دولة أو قوة ما هدفاً منشوداً، ويعد تحقيق هذا الهدف الشيء الذي تعتقد القوة المحددة له أنه سيكون ذا أثر إيجابي على نفسها ويمكن أن يعزز تحقيق مصالح للدولة.

تعتبر المصلحة الوطنية العليا قاعدة الأساس في عملية صياغة السياسة بالنسبة للدولة حيث يفكر ويعمل رجال السياسة في ضوء المصلحة الوطنية العليا.

ويمكننا أن نرجع ظهور مفهوم المصلحة الوطنية إلى عصر النهضة الأوربية في إيطاليا تحديداً، لما كانت المدن تعرف صراعات دامية حول السلطة، وتقلبات سياسية متتالية،

---

[1] قسطنطين زريق، مرجع سابق

[2] ديمة أمين، العروبة وفلسطين، حوار شامل مع قسطنطين زريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2014 على الرابط الإلكتروني:http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=10905

وصراعات بين أجنحة متنافسة من الأرستقراطية، وبين الأرستقراطية والفئات البورجوازية الصاعدة. وقاد كل هذا إلى فوضى في القيم والمبادئ. كان السؤال الذي يراود ذهن كل مثقف ملتزم آنذاك هو: كيف يمكن الخروج من الأزمة السياسية والأخلاقية؟ كيف يمكن تحقيق الاستقرار والانسجام؟ وكان سؤال آخر مثار جدال وخلاف: ما علاقة السياسة بالأخلاق؟.[1]

أما مكيافيلي، فلم يذكر المصلحة العليا بل تحدث عن الضرورة التاريخية، وعن الضرورة السياسية، ولعله تجنب استعمال المفهوم حيث كان يحمل عادة معنىً قدحياً في التداول السياسي آنذاك. إذ كان يحيل إلى أعمال العنف التي يلجأ إليها الأمير لتثبيت سلطته، ومع ذلك ارتبط المفهوم بنظرية مكيافيلي إذ بدا كأنه يستحضره دون أن يسميه.[2]

5.9.1 الشرعية السياسية

الأصل اللاتيني لكلمة الشرعية "Legitimacy " هو "Legitimus" واستخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون، ولقد أصبح خلال عصر النهضة يعبر عن العقل الخلاق والوعي الجماعي، ويعتبر جون لوك (John Locke) أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة. وتطور المفهوم في العصور الحديثة بحيث أصبح يُعبّر عن اختيار وتقبل المحكومين للحكام والنظام السياسي، وهكذا برز عنصرا الاختيار والرضا كعنصرين أساسيين لمفهوم الشرعية، وطرحت العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية، ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات للتعريف:

1. اتجاه قانوني: يُعرِّف الشرعية بأنها "سيادة القانون"، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده.

2. اتجاه ديني (القانون الإلهي): ويُعرِّف الشرعية بأنها تنفيذ أحكام الدين. [جوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على تطبيق ويلتزم بقواعد الدين].

---

[1] رشيد العلمي الإدريسي، تطور مفهوم "المصلحة العليا للدولة" في النظرية السياسية، ندوة عنف الدولة مراكش، 11 و 12 يونيو 2000 رواق الفلسفه على الرابط الإلكتروني: http://philosophie69.arabblogs.com/riwek21/archive/2009/2/794002.html

[2] المرجع السابق

3. اتجاه اجتماعي– سياسي: حيث تُعرَّف الشرعية بأنها "تقبُّل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية؛ لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة.[1]

تبدو فكرة الشرعية من أهم الأفكار والمفاهيم داخل المنظومة الفكرية ذات التأثير في الحياة الثقافية والفكرية وكذلك السياسية، خاصة أن مفهوم الشرعية برز كترجمة لكلمة Legitimacy.

وتُعرِّف الموسوعة الدولية الاجتماعية مفهوم الشرعية بأنه "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة. وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبُّل المحكومين لهذا الحق".[2]

ويجب هنا التفرقة بين مفهوم الشرعية "Legitimacy" الذي يدور حول فكرة الطاعة السياسية، أي حول الأسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية، ومفهوم المشروعية "legality " بمعنى خضوع نشاط السلطات الإدارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعي. أي أن الشرعية مفهوم سياسي بينما المشروعية مفهوم قانوني.[3]

6.9.1 التنمية السياسية

عرف جابرييل ألموند (Gabriel Almond) التنمية السياسية على أنها "التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. وعملية التمايز أو التخصص هنا مرتبطة بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي، ويرى ألموند أن التمييز بين النظم التقليدية والحديثة يجري على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، إذ يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد

---

[1] ياسر قطيشات: الشرعية وسيادة القانون، على الرابط الإلكتروني:
http://www.aklaam.net/newaqlam/aqlam/show.php?id=412

[2] المرجع السابق

[3] نضال الابراهيم: مقالة فوضى مفهوم الشرعية ما بعد الربيع العربي. 14 يوليو 2014 على الرابط الإلكتروني:
http://ar.mideastyouth.com/?p=43882

والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي. وهذه الخصائص هي ما يميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعد نموذجاً للتطور والتنمية لبقية البلدان". [1]

وحسب دافيد باكنهامDavid (Baknham)، فإن التنمية السياسية "ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي". [2]

أما لوسيان باي (L.Bye) فقدم عشرة تعريفات للتنمية السياسية في كتابه "جوانب ومظاهر التنمية السياسية" منها:

1- التنمية السياسية هي الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية

2- التنمية السياسية هي تحقيق التغيير الحكومي.

3- التنمية السياسية بناء الدولة القومية.

5- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.[3]

7.9.1 الأيديولوجيا

أول من وضع مفهوم الأيديولوجيا هو الفيلسوف الفرنسي ديتوت دى تراسي (tracy) De 1754 - 1836. وكلمة أيديولوجيا (Ideology) كلمة يونانية تتكون من مقطعين، المقطع الأول (Idea) ويعنى الفكرة والمقطع الثاني (Logos) يعني العلم فتكون الترجمة الحرفية (علم الأفكار) وقد تأثر دي تراسي بنظرية الفيلسوف الإنجليزي جون لوك التجريبية، كما تأثر بمذهب الفيلسوف الفرنسي كوندياك الذي يرد كل معرفة أو إدراك إلى أصول حسية بحتة".[4]

---

[1] ريم بن عيسى، نعيمة سمينة، سعيدة العائبي، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، جامعة الجزائر، http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489#sthash.cEuR57py.dpbs2012

[2] خالد محمود، **أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة "1987- 2004")**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2004، ص28.

[3] رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، معهد الميثاق، دون مكان نشر، 2009، ص11

[4] هنري ايكن، **عصر الأيديولوجية**، ترجمة فؤاد زكريا، مكتبة الأنجلو المصرية، 1963، ص 63.

هناك تعريفات عديدة للأيديولوجي، حيث عرفها بارسونز (Parsons) بأنها نسق من الأفكار الموجهة التي لها أصل إمبيريقي ((Empirical (تجريبي) تلك التي تمنح الإنسان تفسيراً للطبيعة الإمبيريقية للجماعة والمواقف التي تقف فيها والعمليات التي نمت بها حتى حالتها الراهنة ثم الأهداف التي يتوجه إليها الأعضاء جماعياً وعلاقتهم بمسار الأحداث في المستقبل.[1]

واستخدم علماء الاجتماع السياسي مصطلح الأيديولوجية السياسية للإشارة إلى مجموعة مفاهيم تتصف بأنها:

أ- تعالج تساؤلات مثل من هم الذين سيصبحون حكاماً، وكيف يتم اختيارهم وما هي الميادين التي سيستندون إليها في ممارسة الحكم.

ب- تمثل عموماً نوعاً من الجدل أو الحوار بين وجهات نظر متعارضة.

جـ- تؤثر في مجموعها في قيم الحياة الرئيسة.

د – تضمن برنامجاً للدفاع عن النظم الاجتماعية الأساسية أو إصلاحها أو هدمها.

هـ- تمثل في جانب منها تبريرات لصالح الجماعة دون أن يعني ذلك كل الجماعات.

و- تعبر عن الطابع المعياري، والأخلاقي على مستوى الشكل والمحتوى.

ز – تمثل جزءاً من سياق أشمل يتضمن نسق الاعتقاد بأكمله.

ومن المعالجات الهامة لمصلطلح الأيديولوجية ما عرضه كارل مانهايم في مؤلفه "الأيديولوجيا واليوتوبيا".[2]

8.9.1 الأمزجة السياسية

تحاول فكرة الأمزجة السياسية في السياسة أن تفسر الصراعات السياسية باستعدادات فردية يحملها الأفراد في أنفسهم حين يولدون، فبعض نماذج الناس مدفوعة بميولهم الشخصية

[1] علي ليلة، **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا**، دار المعارف، القاهرة،1982، ص 7.

[2] أحمد نور، **النظرية والمنهج في علم الاجتماع** كلية التربية، جامعة عين شمس ص، ص 8-9

إلى موقف سياسي معين يجعلهم في صراع مع نماذج أخرى من الناس تدفعهم ميولهم الشخصية إلى الموقف السياسي المناقض.[1]

9.9.1 القرار السياسي

القرار عبارة عن اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة. والقرار السياسي هو المرآة العاكسة لفلسفة وأيديولوجية وأهداف النظام السياسي السائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدولة والعمل على المفاضلة بينها، ثم اختيار أفضلها حتى الوصول إلى المرحلة التي يبلغ فيها القرار مرحلة التطبيق الفعلي وفق أحكام القانون الداخلي أو أحكام القانون الدولي

أقسام القرار السياسي

1. القرار السياسي المتعلق بالوضع المحلي: وهو ما تتخذه الحكومات داخل حدودها.
2. القرارات الخارجية المتعلقة بالسياسة الدولية وعلاقة الدولة بالدول الإقليمية ودول العالم، وهو الأخطر.[2]

القرار السياسى فى أبسط صورة لتعريفه هو محصلة التفاعل ما بين عاملين على الأقل فى عقل صانع هذا القرار، العامل الأول: هو القناعات الشخصية لصانع القرار، أى رؤيته الذاتية للواقع ومقدار فهمه للمعطيات المتوفرة، أما العامل الثانى: فهو المعلومات التى يحصل عليها صانع القرار سواء من مصادر علنية أو سرية.[3]

---

[1] موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، سامي دروبي، جمال الأتاسي، مترجم، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ش بور سعيد، د س ن، ص48

[2] زياد عبدالوهاب النعيمي، آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية، الحوار المتمدن- العدد: 2516 - 2009 / 1 / 4 على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450

[3] معصوم مرزوق، عملية صنع القرار السياسى ،ج اليوم السابع ، 23 ديسمبر 2011 http://www.youm7.com/story/2011/12/31/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%89/567261#.VXcDZNKqqko

خطوات صنع القرار: يمر اتخاذ القرار بالمراحل التالية : تشخيص المشكلة ،ثم وضع البدائل المناسبة ، يليه اتخاذ القرار ، واخيرا عملية التقييم والمتابعة . وتساهم في عملية صنع القرار السياسي منظومتين من الهياكل الرسمية وغير الرسمية حيث تتمثل الهياكل الرسمية في (الدستور،السلطة التشريعية، السلطة القضائية، السلطة التنفيذية). أما الهياكل غير الرسمية فتتكون من (الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، النخب السياسية، الرأي العام)[1]

10.9.1 الحزب السياسي

كانت كلمة حزب حتى منتصف القرن التاسع عشر تعبّر عن مجرد اتجاه أو تيار سياسي، ولم تكن تعني ذلك التنظيم السياسي المتأسس في هيئات محددة، كما هو الحال اليوم. وهذا يؤكد، من الناحية التاريخية، أن وجود الحزب، بالمعنى المعاصر، ظاهرة حديثة تعود إلى الفترة المذكورة. ويبدو أن ألكسي دي توكفيل، كان أول من تكلم عن الأحزاب في كتابه "الديموقراطية في أميركا"، حيث حاول تصنيفها تبعاً لمذهبها وعملها، مميزاً بين الأحزاب الصغيرة التي "تفتن" المجتمع بمكائدها، وبين الأحزاب الكبيرة التي "تقلبه" بأفكارها، يقدم ريمون آرون (Raymond Aron) تعريفاً للأحزاب كتجمعات إرادية، منظمة بشكل ما، تدعي باسم مفهوم معين للمصلحة العامة والمجتمع، تحمل مسؤولية الحكم لوحدها أو بالتحالف مع آخرين.[2]

وهنا يجدر التمييز بين الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، حيث يعتبر البعض أن قادة الجماعات الضاغطة لا ينتخبون من الشعب، وليسوا مسؤولين عن قراراتهم أمامه. كما أن هدف الحزب السياسي هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، في حين تسعى جماعة الضغط للتأثير فقط على صنع السياسة العامة للدولة. كما تحاول الأحزاب استقطاب كل الشرائح الاجتماعية، بينما ينتمي أعضاء الجماعة الضاغطة إلى فئة أو شريحة اجتماعية معينة، كالمزارعين مثلاً.[3]

---

[1] قتيبة سامرائي، **اليات الانظمة السياسية في صناعة القرار السياسي**، جامعة تكريت ، مجلد 4، عدد10 ،ايار 2008 ص.ص 65. 68

[2] خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس – لبنان 2003،ص 157

[3] Michael G. Roskin: **Political science: an introduction,** New jersey, éd. Prentice-Hall, 1977,p:182-199.

10.1 الدراسات السابقة

جميل هلال "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (دراسة تحليلية نقدية)".[1]

يشكل هذا الكتاب دراسة موسعة للتحولات في المجتمع والنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. ويركز الكتاب على مكونات الحقل السياسي الوطني وتحولاته والعوامل المؤثرة عليه ويتعرض أيضاً إلى تحولات النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

استهل الكتاب في الفصل الأول الحديث عن تشكل القومية الحديثة وكيف أن الدولة القومية الحديثة بعد استكمال تشكلها في أوروبا الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. الأمر الذي جذب اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة، كما تطرق الكتاب إلى محددات شكل الدولة الحديثة ومعالم الدولة القومية الحديثة. وأشار إلى السمة الطبقية للدولة والزبائنية الجديدة وتشكل الحقل السياسي الفلسطيني المعاصر مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 وإعادة تشكيلها عام 1969 وكيف انتقلت من منظمة فلسطينية شكلية غير فاعله إلى مؤسسة وطنية تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة ومنحها صفة كيانية تمثيلية بعد هزيمة 1967.

تحدث الكتاب عن محددات الحقل السياسي الفلسطيني وأنه في المجال التكويني البنيوي، فقد شكلت منظمة التحرير الفلسطينية وأدارت حقلا سياسياً وطنياً له معالمه وعلاقاته وأحكامه وخطابه ورموزه وأوجدت تعبيرات خاصه للهوية الوطنية الفلسطينية. وأشار الكاتب أنه يترتب على مأسسة أي نظام ثوري في العادة بروز أشكال من الروتين وتأخذ هذه الأشكال هذا الحجم أو ذاك من التأثير حسب وقع ودور عوامل أخرى، وأن هناك عوامل أسهمت في التأثير على بنية منظمة التحرير الفلسطينية، من أهمها بروز نزعة عسكريتارية رافقت الانتقال من العمل الفدائي المعتمد على وحدات فدائية صغيرة إلى العمل وفق نظام وحدات عسكرية نظامية إضافة إلى تدفق المساعدات المالية للمنظمة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات.

---

[1] جميل هلال،**النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو (دراسة تحليلية نقدية)**، سلسلة دراسات وأبحاث (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية– مواطن)، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 1998

يتحدث الكاتب عن انتقال منظمة التحرير الفلسطينية من هدف التحرير الكامل إلى بناء الدولة الديمقراطية العلمانية لليهود والمسيحيين والمسلمين على كامل الأرض الفلسطينية في أواخر الستينيات من القرن الماضي إلى الموافقة على البرنامج المرحلي عام 1974 المتمثل في إقامة سلطة وطنية على أي أرض يتم تحريرها وصولاً إلى شعار دولتين لشعبين عام 1988 حتى الموافقة في أيلول 1993 على اتفاق أوسلو الذي طرح حكماً ذاتياً محدود الصلاحيات على مناطق من الضفة الغربية وغزه وقيام السلطة الفلسطينية على إقليمها.

يشير الكتاب إلى التحولات في الحقل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو وإلى معالم النظام السياسي الفلسطيني الناشىء ودخول الحركة الإسلامية (الإسلام السياسي) في الحقل السياسي الفلسطيني وإلى العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني.

يختتم الكاتب بالحديث عن ملامح الحقل السياسي الفلسطيني بعد أوسلو حيث نشأ نظام سياسي جديد له تنظيمه الحاكم وأحزابه وتنظيماته المعارضة.

إبراهيم أبراش، "المشروع الوطني الفلسطيني "من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام"، 2012.[1]

يرى الكاتب أن مصير الشعوب وتاريخها لا يرتهنان بتقلب الأزمان، أو بتغيير موازين قوى إقليمية أو دولية، والأهم من ذلك لا يرتهنان بمصير الأحزاب والنخب السياسية التي تفرزها كل مرحلة. ويرى أن حالة التيه السياسي والفشل التي تعيشها كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني من سلطتين وحكومتين وأحزاب – على رأسها حركتا فتح وحماس– تتعاظم يوماً بعد يوم؛ ما يجعل المراهنة على هذه القوى وحدها لتحقيق الحلم الفلسطيني في الدولة مراهنة لا تخلو من مغامرة. ويرى الكاتب أن تراجع وغياب إستراتيجية التحرير أديا إلى وقوع النخب في حالة من الإحباط واليأس والبحث عن الخلاص الشخصي، والتسابق إلى الاستفادة من

[1] إبراهيم أبراش، **المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام**، القدس: دار الجندي للطباعة والنشر، 2012.

توزيع تركة مرحلة التحرر الوطني والجهاد، أو توظيف شعارات تلك المرحلة لتضفي النخب الحاكمة على نفسها شرعية مفتقدة.

يتحدث الكاتب عن ضرورة المراجعة الشمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني رغم صعوبة اعتراف القوى السياسية الفلسطينية بفشلها؛ لأن لكل منها ذخيرة من الحجج التي تدافع بها عن وجاهة خياراتها ونهجها السياسي، وهو يرى المراجعة بمعنى تصحيح المسار وليس المحاسبة، كما يرى أن المثقفين وكل أصحاب الفكر لهم دور في إجراء هذه المراجعة. ويعتقد أن الأوان قد آن لأن يمارس المفكرون والمثقفون دورهم الطليعي، ويأخذوا زمام المبادرة لاجتراح حلول غير أيديولوجية للقضية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والقومية والإسلامية والدولية.

محمود ميعاري، "الثقافة السياسية في فلسطين (دراسة ميدانية) 2003.[1]

تتناول هذه الدراسة موضوع الثقافة السياسية في فلسطين، بالتحديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بناءً على نتائج مسحين ميدانيين، أجري أحدهما في شهر تشرين الأول عام 1997 والثاني في شهري تموز وآب عام 2001 (بعد مرور سنة تقريباً على بدء انتفاضة الأقصى). والدراسة تناولت ثلاث قضايا رئيسة متداخلة: اتجاهات الجمهور الفلسطيني نحو الديمقراطية، مشاركته السياسية وتقييمه لأداء السلطة الفلسطينية، وأخيراً تركز على مدى هذه الاتجاهات والسلوكيات للجمهور الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى. أما طريقة التحليل المتبعة فهي بسيطة ومتداولة، وتعتمد على مقارنة التوزيعات التكرارية للأسئلة المختلفة في المسحين.

تتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء. الجزء الأول يهدف إلى إعطاء خلفية نظرية عن الثقافة السياسية بشكل عام وفي الوطن العربي وفلسطين بشكل خاص. والجزء الثاني يوضح منهجية البحث خاصة مجتمع البحث والعينة وقياس المتغيرات. بينما يستعرض الجزء الثالث النتائج التي تم التوصل إليها من بيانات المسحين. وتنتهي الدراسة بخلاصة تركز على أهم النتائج.

---

[1] محمود ميعاري، **الثقافة السياسية في فلسطين (دراسة ميدانية)**، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003

هذه الدراسة واحدة من دراسات عديدة اعتمدت على بيانات المسحين المذكورين، والدراسات الأخرى المنشورة والمتوقع نشرها، تقع ضمن مشروع بحث مشترك بين دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت ومعهد أبحاث السلام والتنمية في جامعة غوتنبورغ في السويد، بدعم من مؤسسة سيدا/ سارك السويدية.

جواد الحمد، المصالح الوطنية والقومية العليا للشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن [1]

تناقش هذه الدراسة مفهوم المصلحة الوطنية/ القومية، كما تناقش موضوع المصالح الوطنية وتغير مراحل النضال الفلسطيني، وتتطرق الدراسة إلى المحيط الحيوي للمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، ومحددات المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وماهي المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وما هي التحديات التي تواجه المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وما هي إستراتيجيات تحقيق المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

ترى الدراسة أن المصالح الوطنية تشمل في ما تشمل الأمن والتنمية الاقتصادية والكرامة والهوية الوطنية، كما تتناول التهديدات الداخلية والخارجية، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال وتقرير المصير وعودة اللاجئين للشعوب الواقعة تحت الاستعمار والاحتلال، كما تشمل الديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتراف الأممي والوحدة الوطنية للدول المستقلة. وتعتبر المصالح الوطنية للدول والشعوب والأمم أساس التفكير والتخطيط الإستراتيجي وقاعدة بناء علاقاتها وسياساتها الخارجية الثنائية منها والأممية على حد سواء.

وترتبط المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني بمسألة التحرير والاستقلال وتقرير المصير أساساً، حيث تشكل دافعاً قوياً جداً للمشاركة الشعبية الفلسطينية المباشرة. ونظراً لارتباطها ثقافياً وأيديولوجياً بعقيدة الأمة الإسلامية، فإنها تشكل دافعية هائلة للمشاركة من قبل محيطها الحيوي في الأمة وليس فقط من قبل الدول العربية المجاورة لفلسطين، ما يعني عوامل قوة متميزة.

[1] جواد الحمد، "**المصالح الوطنية والقومية العليا للشعب الفلسطيني**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2007

رشيد العلمي الإدريسي، "تطور مفهوم المصلحة العليا للدولة في النظرية السياسية"، 2009[1]

يرى الكاتب أن البدايات الأولى لمفهوم المصلحة العليا للدولة برز في التداول السياسي بداية، وارتقى إلى مستوى النظر الفلسفي والسياسي. ولعله من المفاهيم النادرة التي عرفت هذا الارتقاء الفكري، أي من مستوى التداول إلى مستوى النظر.

هذا المفهوم ظهر في عصر النهضة الأوربية في المدن الإيطالية تحديداً، لما كانت هذه المدن تعرف صراعات دامية حول السلطة، وتقلبات سياسية متتالية، وصراعات بين أجنحة متنافسة من الأرستقراطية، وبين الأرستقراطية والفئات البورجوازية الصاعدة. وقاد كل هذا إلى فوضى في القيم والمبادئ إلى حد إنكار حقيقتها، والعدمية أحياناً. فكان السؤال الذي يراود ذهن كل مثقف ملتزم آنذاك هو التالي: كيف يمكن الخروج من الأزمة السياسية والأخلاقية؟ كيف يمكن تحقيق الاستقرار والانسجام؟ هل يجب الاتحاد مع الدول العظمى، مثل فرنسا أو إسبانيا؟ أو بالأحرى يجب العمل على توحيد المدن الإيطالية، بالتالي العمل على إذكاء الروح القومية فيها؟ تحدث الكتاب عن وجود إشكالية رئيسة، يريد طرحها، ومحاولة الإجابة عنها، وهي: هل مفهوم المصلحة العليا للدولة يسعفنا لفهم جميع أفعال السلطة؟

بمعنى آخر، هل يمكننا أن نجد تفسيراً لجميع أفعال السلطة، وإن كانت محفوفة بالغموض والالتباس على ضوء مفهوم المصلحة العليا للدولة؟

[1] رشيد العلمي الإدريسي، تطور مفهوم المصلحة العليا للدولة في النظرية السياسية،2009
http://philosophie69.arabblogs.com/riwek21/archive/2009/2/794002.html

الفصل الثاني

مفهوم المصلحة الوطنية النشأة والتطور

الفصل الثاني

مفهوم المصلحة الوطنية النشأة والتطور

1.2 في المفاهيم لغة واصطلاحاً

1.1.2 المفهوم في اللغة

يقول ابن المنظور في لسان العرب حول المفهوم إنه "معرفتك الشيء بالقلب، فهمَه فهماً وفَهماً وفهامة، وفهمت الشيء: عرفته وفهمّتُ فلانا وأفهمته وتفهم الكلام: فهمه شيئا بعد شـــي، ورجلٌ فهمٌ: سريع الفهم وأفهمه الأمر وفهمّه إياه: جعله يفهمه".[1]

2.1.2 المفهوم في الاصطلاح

تعريف قلادة: "المفاهيمُ أنظمة معقدة من الأفكار الأكثر تجريداً التي يمكن بناؤها فقط من خبرات متعاقبة في مختلف المجالات".[2]

تعريف القاسمي: "تمثيلٌ فكريٌ لشيء ما (محسوس أو مجرد) أو لصنف من الأشياء لها صفات مشتركة ويعبر عنه بمصطلحٍ أو برمزٍ".[3]

تعريف زيتون: "مصطلحٌ يتضمنُ مجموعةً من الأفكار التي تم تعميقُها من مناسبات أو ملاحظات أو مواقف معينة".[4]

تعريف سعادة واليوسف: "مجموعة من الأشياء أو الأشخاص أو الحوادث أو العمليات، التي يمكن جمعها معاً على أساس صفة مشتركة أو أكثر، التي يمكن أن يشار إليها باسمٍ أو رمزٍ معين"[5]

---

[1] ابن منظور، 1986، ج،12ص459

[2] قلادة، 1979، ص245

[3] القاسمي، 1985، ص213

[4] زيتون، 1986، ص86

[5] سعادة واليوسف، 1988، ص61

تعريف الازيرجاوي: "فئةٌ من المثيرات بينها خصائص مشتركة وهذه المثيرات قد تكون أشياء أو أحداثاً أو أشخاصاً أو غير ذلك".[1]

تعريف ميرل وتينسون (Merrill & Tennyson): "عبارةٌ عن زمرةٍ من الأشـياء أو الرموز أو الحوادث جُمعت بعضُها إلى بعضٍ على أساس خصائص مشتركة يشارُ إليها باسم أو رمز معين.[2]

تعريف حافظ: "هو المعنى المجردُ أو المدركُ الكليُّ، أي الماهية المجردة عـن المـادة الشخصية وعن الأغراضِ اللازمةِ للمادةِ".[3]

يرجع لفظ مفهوم (Concept) في اللغات الأوروبية إلى اللفظ (conceptus)الذي يرجع إلى الفعل (concipere) ومن بين معانية التصور والفهم.

3.1.2 المفهوم و الفكرة

يشير معجم فوليكي (Foulquié ; Dictionnaire) إلى أن "الفكرة تنتمي إلـى اللغـة الشائعة، بينما المفهوم لفظي تقني ينتمي إلى الفلسفة".[4]

ويعرف المفهوم على أنه "مجموعة من الأشياء أو الحوادث، أو الرموز، علـى أسـاس خصائصها المشتركة العامة، التي يمكن أن يشار إليها باسم، أو رمز خاص. وعرفه البعض بأنه تصور عقلي عام مادي، أو مجرد موقف أو حادثة أو شيء ما. وفي تعريف المفهوم المادي، هو

---

[1] عدنان عبد الكريم محمود صبار سعود عبد، ***أهمية إستراتيجية نصوص التغيير المفاهيمي في العملية التربوية***، **مجلـة الفتح**، العدد الحادي والخمسون. أيلول لسنة 2012م، ص 304

[2] ميرل وتينسون، 1992، ص7

[3] دراسة، اثر استخدام نموذج التعلم بالاستكشاف في تحصيل طلبة كلية التربية الأساسية في المفاهيم، حافظ، 2002 على الرابط الالكتروني http://www.acaademia.com/vb/archive/index.php/t-17083.html

[4] الطيب بو عزة، **في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمية** مؤمنون بلا حدود للدراسـات والأبحـاث، الربـاط 2013، ص1

تصور لأشياء يمكن إدراكها عن طريق الحواس. وعن تعريف المفهوم المجرد، هو فكـرة، أو مجموعة أفكار يكتسبها الفرد على شكل رموز، أو تعميمات لتجريدات معينة".[1]

ويرى البعض الآخر من الباحثين أن "المفهوم فكرة أو صورة عقلية تتكون من خـلال الخبرات المتتابعة التي يمر بها الفرد؛ سواء كانت هذه الخبرات مباشرة، أو غير مباشرة".[2]

تتميز المفاهيم باتساع مساحات تفسيرها وتعريفها، ويعود ذلـك إلـى البيئـة الثقافيـة والسياسية والاجتماعية، وطبيعة المراحل السياسية التي ظهرت فيها تلك المفاهيم، حيث تعكـس الأخيرة خصوصية المجتمعات وما تتفق عليه من رؤى واتجاهـات فـي معالجـة احتياجاتهـا والانتقال بآفاق جديدة للمستقبل. إن واقع المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسـانية (الاجتمـاع والفلسفة والسياسة والاقتصاد.. إلخ) يتصف بعدم الدقة والثبات، ومرد ذلك لطبيعة الموضوعات التي تتناولها هذه العلوم التي ترتبط برصد الظواهر الاجتماعية والإنسانية المتعلقـة بالسـلوك الإنساني الذي يتصف بالتحول.

حاول بعض المتخصصين وضع تعريف للمفاهيم، حيث ورد في التعريف أن المفـاهيم "رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغـتهم، أو هـي تجريدات للأحداث" [3]

المفاهيم بصورة عامة يمكن أن نقول عنها إنها الصورة الذهنيـة الإدراكيـة المتشـكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث. وبتعبير آخر، يعنـي

---

[1] معتـز عمـر، تعريـف المفهـوم الحـوار المتمـدن- العـدد: 2227 - 2008 علـى الـرابط الإلكترونـي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128875

[2] إبـراهيم خضـر الفـروق بـين المفهـوم والمصـطلح والتعريـف، موقـع إلكترونـي علـى الـرابط: http://www.alukah.net/Web/khedr/0/51050/1/%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%82%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%A/D%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81

[3] علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمه**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشـر والتوزيـع، 2003، ص29

المفهوم رمزاً مجرداً يعكس مضمون فكرة أو سلوك، أو موقف أفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم.[1]

قبل الخوض في مفهوم المصلحة الوطنية، وكوننا نتحدث عن السياسة التي تدور في فلكها العديد من المفاهيم، يجدر بنا تعريف السياسة:

2.2 مفهوم المصلحة

المصلحة لغة: مَصلَحة (اسم) الجمع، مَصْلحات و مَصالِحُ، والمَصْلَحَةُ: الصَّلاَحُ والمنفعةُ وما فيه صلاح شيء، أو حال المَصْلَحَةُ: هيئة إدارية فرعيه من وزارة تتولي مرفَقاً عاماً.[2]

قال الخوارزمي في تعريف المصلحة، أنها "المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق".[3]

المصلحة بهذا المعنى هي كل ما يحقق للفرد والجماعة مقاصد لا غنى لهما عنها والمصالح حسب تقسيم العلماء مراتب ثلاث: "مرتبة عليا سموها الضروريات ومرتبة وسطى سموها الحاجيات ومرتبة دنيا سموها التحسينيات".[4]

الْمَصْلَحَةُ: عبارةٌ فِي الْأَصْلِ عَنْ جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، وَلَسْنَا نَعْنِي بِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ جَلْبَ الْمَنْفَعَةِ وَدَفْعَ الْمَضَرَّةِ مَقَاصِدُ الْخَلْقِ وَصَلَاحُ الْخَلْقِ فِي تَحْصِيلِ مَقَاصِدِهِمْ.[5]

---

[1] بطرس غالي ومحمود خيري، **المدخل إلى علم السياسة**، ط9، الأنجلو المصرية، 1990م، ص 176.

[2] معجم المعاني الجامع على الرابط الإلكتروني:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9

[3] " البحر المحيط، الزركشي، 76/6

[4] عبد الكريم بناني، مفهوم المصلحة، 2011، على الرابط الإلكتروني:
http://www.maghress.com/almithaq/6318

[5] المستصفي للغزالي، ج1

المصلحة اصطلاحاً: اختلفت تعاريف العلماء للمصلحة بناء على مراد كل واحد منهم "المصلحة، هي الوصف الذي يكون في ترتيب الحكم عليه جلب منفعة للناس أو درء مفسدة عنهم".[1]

3.2 مفهوم الوطنية

هناك العديد من التعريفات المختلفة لمفهوم الوطنية، إلا أن الدراسة تطرقت لتعريف الوطنية على أنها "مشاعر حب الفرد أو الجماعة لوطنه، التي تنعكس عملياً بالتزام أخلاقي في جهود دؤوبة منفردة وجماعية نحو المحافظة على الوطن وصونه وإعماره وتقدمه بأبنائه في مختلف ميادين الحياة. إنها صورة حقيقية لانعكاس الخير الإنساني الإيثاري على أرض الواقع جغرافياً وإنسانياً وغير مشترطة بنظريات وعقائد تحدد مسبقاً منهجاً لسلوك الإنسان".[2]

ويرى الفيلسوف السياسي جون بلامنتيز (John Blomntez) أن الوطنية، هي الرغبة في المحافظة على الهوية الثقافية والوطنية أو تعزيزها عندما تتعرض تلك الهوية إلى التهديد، أو الرغبة في تحويلها أو حتى خلقها عندما تكون غير ملائمة أو منقوصة.[3]

استناداً إلى العلاقة القائمة على اختلاف المصالح وتعدد الألوان السياسية الساعية إلى تحقيق المصلحة الوطنية داخل المجتمع وفق رؤيتها الفكرية والسياسية، فإن ذلك سيؤدي لتفاوتها واختلافها في الأهداف والوسائل، التي تستخدم لتحقيق المصلحة الوطنية. الأمر الذي ينسحب على التعامل مع القوى الخارجية (جهات معادية) المتدخلة سلباً في تحقيق المصلحة الوطنية أو تلك القوى التي تسعى إلى المساعدة على تحقيق المصلحة الوطنية (جهات صديقة).

---

[1] مجلة البحوث الإسلامية، العدد السابع والأربعون، ذو القعدة إلى صفر لسنة 1416هـ 1417هـ على الرابط الإلكتروني:
http://www.alifta.net/Fatawa/fatawaDetails.aspx?BookID=2&View=Page&PageNo=1&PageID==6627&languagename

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة دراسة الأطروحات الدكتوراة (23). 76. ص291 – مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، آب 1993، ص2

[3] M.A. Dugis: **"Defining Nationalism in the Era of Globalization",** Vinsensio. 1999. http://www.academia.edu/1622921/DEFINING_NATIONALISM_IN_THE_ERA_OF_GLOBALIZATION

4.2 مفهوم المصلحة الوطنية

تطرق العديد من الباحثين إلى تعريف "المصلحة الوطنية" أو "الخير العام" وحاول الباحث أن يذكر بعض تلك التعريفات التي من شأنها المساعدة في تفسير وتوضيح معنى ومضمون المصلحة الوطنية ومحدداتها ومجالاتها.

ورد في الدراسات أن تعريف المصلحة الوطنية هو "قيام مؤسسات القطاع العام بتلبية حاجات وأماني جميع عناصر وقطاعات الشعب بغضّ النظر عن درجة قربها أو بعدها عن السلطة. وهي تختلف بل وتتناقض مع المصلحة الخاصة".[1]

يقول الدكتور عبدالله جمعة الحاج، إن مفهوم المصلحة الوطنية هو "أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية، وعمليات إدارة وتوجيه السياسة الخارجية عادة ما يتم تبريرها في صيغ من تحقيق أو المحافظة على المصلحة الوطنية للقُطر المعني. وهذه تعتبر الحاصل النهائي للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والعسكرية والأيديولوجية والثقافية. الاعتبارات السياسية تغطي المحاولات التي يقوم بها قُطرٌ ما لتحسين قوته أو نفوذه في الخارج ويكسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء عن طريق التحالف معهم".[2]

عرف الغزالي المصلحة العامة، على أنها "في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكنا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة هو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة".[3]

---

[1] إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي** الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص120

[2] عبدالله جمعه الحاج، "المصلحة الوطنية"، جريدة الاتحاد، ت ن السبت 19 أبريل 2008على الموقع الإلكتروني: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=36108

[3] أصول الفقه، المكتبة الإسلاميه، على الرابط الإلكتروني: http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?flag=1&bk_no=33&ID=159

يمكن تعريف المصلحة الوطنية العليا بـــ "الحق الطبيعي في حياة آمنة ضـــد الأخطـــار ضمن حدود معترف بها، حرة من كل تهديد لوجودها، سواء أكان ذلـــك سياســـياً أم عســـكرياً، وكذلك حقها الطبيعي في الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي".[1]

ورد في قاموس مريم ويبستر (merriam-webster) تعريـــف مصـــطلح المصـــلحة الوطنية على أنها مصلحة الدولة ككل بوصفها كياناً مستقلاً، وهي منفصلة عن مصالح المناطق أو المجموعات الفرعية وكذلك عن دول أخرى أو المجموعات المتعددة القومية.[2]

يقول جورج فيدل (Vedel George) إن المصلحة العامة ذات مفهوم سياسي وقانوني في آن واحد، فمن الناحية السياسية يرى أنه لتعرف المقصود بالمصلحة العامة يقتضي تجنـــب الوقوع في أحد الخطأين التاليين:

أولهما: أن يسود الاعتقاد بأن المصلحة العامة تعني مجموع مصالح الأفراد.

ثانيهمـــا: عدم الاعتقاد بأن المصلحة العامة تمت بصلة لمصلحة أفراد الجماعات المكونة للأمة. فلا يمكن اعتبار مصلحة معينة مصلحة عامة دون أن يكون لها أدنـــى أثـــر بالنســـبة للأفـــراد الموجودين الذين سيوجدون في المستقبل.

فالمصلحة العامة حسب ذلك المفهوم ليست إلا حكماً بين مختلـــف المصـــالح الفرديـــة، فأحيانا تكون المصلحة العامة مصلحة الأكثرية، وأحياناً يتم إغفال العدد ويركز على نوع الخدمة المقدمة رغم قلة المستفيدين.

من جهة أخرى، ارتبط مفهوم المصلحة العامة بمفهوم الدولة ووظائفها وحدود تـــدخلها في حياة الأفراد، حيث كانت الدولة تقتصر وإلى غاية القرن الثامن عشر على القيام بوظـــائف الأمن والجيش أي الدولة الحارسة، إلا أن هذا الدور توسع ليشمل مجالات عـــدة، كانـــت فـــي

[1] محمد محمود العناقرة، المصلحة الوطنية العليا، ج الدســتور الأردنيــة، شــباط 2010، علــى الــرابط الإلكترونــي: http://www.addustour.com/15675/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7.html

[2] merriam-webster Dictionary, http://www.merriam-webster.com/dictionary/national%20interest

السابق حكراً على الأفراد. وبعد أزمة 1927 الاقتصادية اتضح أن تدخل الدولة يجب أن يكون في حدود تسمح باستقرار اقتصادي وسياسي، وترك المجال مفتوح للمبادرة الحرة والمنافسة في ما دون ذلك.[1]

تطرق بعض الباحثين إلى مفهوم المصلحة الوطنية وعلاقته بالسياسة الخارجية، حيث قال دونالد ي نيذرلين (DONALD E.NUEGHTERLEIN)، إن رجال الدولة والمثقفين استخدموا مصطلح "المصلحة الوطنية" مذ تأسست الدول لوصف طموحات وأهداف الكيانات ذات السيادة في الميدان الدولي. ويناقش وزراء الخارجية والإستراتيجيون العسكريون والأكاديميون المصالح الحيوية لبلدانهم بطرق توحي بأن كل شخص يفهم ما يقصدون بدقة، ويخلصون إلى استنتاجات صحيحة للمصطلح. ويضيف "لا شيء يمكن أن يكون أكبر من الواقعية. وفي الحقيقة، تعاني دراسة السياسات وفن الدبلوماسية من الغموض الواسع في معنى المصلحة الوطنية، حتى أن بعض المثقفين اقترحوا ترك المصطلح واستبداله بأي مصطلح آخر. وبرأيي فإن هذا يعد تنازلاً عن مسؤولية المثقف، لأن مصطلح المصلحة الوطنية، شئنا أم أبينا، متجذر في أدبيات العلاقات الدولية واللغة الدبلوماسية، وليس من الممكن التخلص من هذا المصطلح من مفرداتنا لكون بعض المثقفين يجدوه ببساطة عديم الفائدة. وإن كنا نحاول استبدال مصطلح ما جديد، فإننا سنجد إجماعاً أقل حول ذلك، ويمكن أن نصبح منشغلين في جولة أخرى من خلق المصطلحات. أقترح بديلاً أفضل، وهو العمل الحثيث للحصول على تعريف أكثر دقة للمصلحة الوطنية، ثم تقديم إطار نظري يمكن أن يصبح فيه نقاش السياسات الخارجية والسياسات الدولية مثمراً".[2]

وواجه وضع تعريف محدد لمفهوم المصلحة الوطنية إشكاليات جعل من الصعوبة بمكان، إيجاد تعريف محدد وواضح له، وفي هذا المجال يقول الدكتور رأفت فودة "لكي نتعرف

---

[1] رشيد بنعياش، مفهوم المصلحة العامة، الحوار المتمدن- العدد: 2954 - 2010 على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208921

[2] DONALD E.NUEGHTERLEIN, Ntional Interests And Foregn Polesy: A Conceptual Framework For Analysis And Decision – Making, P P 246- 266 http://www.jstor.org/discover/10.2307/20096778?uid=3738872&uid=2&uid=4&sid=21105460309363

على أبعاد ومعاني هذه الفكرة يجب علينا اختراق ضمير المشرع حيث يقدر وينص على تحقيق المصلحة العامة".[1]

من جانبه تحدث ميكافيلي (Machiavelli) 1469-1527 (مفكر وفيلسوف سياسي إيطالي إبان عصر النهضة. أصبح الشخصية الرئيسية والمؤسس للتنظير السياسي الواقعي، والذي أصبح في ما بعد عصب دراسات العلم السياسي) عن المصلحة العليا وإن كان لم يشر إليها بطريقة مباشرة، إذ لم يذكر "المصلحة العليا للدولة" بل تحدث عن الضرورة التاريخية، وعن الضرورة السياسية، ولعله تجنب استعمال المفهوم حيث كان يحمل عادة معنىً قدحياً في التداول السياسي آنذاك؛ لأنه يحيل إلى أعمال العنف التي كان يلجأ إليها الأمير لتثبيت سلطته، ومع ذلك ارتبط المفهوم بنظرية مكيافيلي إذ بدا كأنه يستحضره دون أن يسميه.[2]

من الضروري أن ينظر إلى المصلحة الوطنية من خلال البعد القانوني والدستوري لكي يتحدد مفهوم المصلحة الوطنية من الناحية القانونية، لكن يصعب إيجاد تعريف محدد لمصطلح المصلحة العامة، فبالنظر إلى جميع النصوص التي جاءت كمصدر لفكرة المصلحة العامة نجد أنها اكتفت بالنص عليها دون وضع تحديد أو تعريف لها. إن ما يهم القضاء الإداري هو النظر إلى وظيفة المصلحة العامة، ولا يعير أي اهتمام لتعريفها وتحديد مضمونها؛ فهو يستخدمها دون أن يعرفها، ولهذا يقال إنها تلاحظ ولا تعرف؛ خصوصاً حينما يقول القاضي الإداري مثلا إن "الوزير لم يذكر أحد اعتبارات المصلحة العامة الذي يبرر اتخاذه لهذا القرار".[3]

باسم المصلحة العامة تتمتع الإدارة بسلطات استثنائية تمكنها من التشريع في مجال جعله الدستور خاصّاً بالسلطة التشريعية، ومن أجل المصلحة العامة تدخل الدولة في حرب ترهق المواطنين، وعلى أساس هذه المصلحة تدخل الدولة في علاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية، وأيضاً من أجل تحقيق الصالح العام تكبل الحقوق والحريات أو تسلب كلياً، أيضا

---

[1] رشيد بنعياش، **مفهوم المصلحة العامة**، الحوار المتمدن. مرجع سابق

[2] رشيد العلمي الإدريسي، "تطور مفهوم "المصلحة العليا للدولة" في النظرية السياسية" 2009، على الرابط الإلكتروني: http://philosophie69.arabblogs.com/riwek21/archive/2009/2/794002.html

[3] رشيد العلمي الإدريسي، "**تطور مفهوم "المصلحة العليا للدولة" في النظرية السياسية**"، مرجع سابق

باسمها تتعطل الدساتير وتحصل على إجازة تطول أو تقصر.[1] وتعتبر المصلحة الوطنية العليا الموجّه الأساسي لصانع القرارات والعامل الأهم في تحديد علاقات الدولة مع غيرها من الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى.

يجدر بالمصلحة الوطنية أن تعلو فوق الطموحات الشخصية والفئوية، والحزبية، وأي محاولة لإغفال المصلحة العليا يفقدها صفة الوطنية ويقودها إلى مربع الأنانية والتفكير بالذات، وعليه فإن ترتيب الأولويات بما يضمن المصلحة الوطنية العليا ومستقبل الأجيال القادمة يعتبر مهمة تقع على عاتق الجميع نخباً وأفراداً. وتصبح مسؤولية الجميع أن يترجموا عملياً إيمانهم بالعمل لصالح الوطن وليس لصالح الأحزاب والجهات.

5.2 مفهوم المصلحة الوطنية، "العامة"، "الخير العام"

في إطار البحث في المفاهيم بشكل عام، وتأثرها بالأبعاد الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والفلسفية، والتاريخية المحيطة، فإن مفهوم المصلحة الوطنية، أو ما يطلق عليه "المصلحة العامة"، أو "الخير العام"، أو "الإرادة العامة"، لا يزال مثيراً للجدل العميق بين المدارس السياسية والثقافية والفكرية المختلفة، حول كيفية صياغة المصلحة الوطنية تحقيق التوافق عليه كمفهوم يخدم مكونات ومصالح المجتمع ككل.

هناك من يعرف المصلحة الوطنية العليا لأية أمة أو بلد "بحقها الطبيعي في الحياة آمنة ضد الأخطار ضمن حدود معترف بها، حرة من كل تهديد لوجودها، سواء أكان ذلك سياسياً أم عسكرياً، وكذلك حقها الطبيعي في الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي".[2]

في إطار المفهوم الجماعي للأمة، يصعب استحواذ البحث في الإطار المفاهيمي على تعريف محدد للمصلحة العامة، أو المصلحة الوطنية.

---

[1] رشيد العلمي الإدريسي، "**تطور مفهوم "المصلحة العليا للدولة" في النظرية السياسية**"، مرجع سابق

[2] محمد محمود العناقرة، مرجع سابق

لقد اختلف الفلاسفة والباحثون حول تبني تعريف علمي محدد للمصلحة الوطنية متأثرين بالبيئة الثقافية والفكرية والسياسية والفلسفية، التي عاش فيها الفلاسفة والمفكرون، حيث أن هناك مقولة تتردد دائماً بأن الفيلسوف هو ابن بيئته، وهذا يفسر إلى حد بعيد الاختلاف في تفسير المصلحة الوطنية "العامة" وفقاً للمراحل التاريخية المختلفة.

رأى الكثير من العلماء أن مفهوم "المصلحة الوطنية" يفرض نفسه دائماً في الخطاب الدبلوماسي المعاصر، وقام المؤرخون وعلماء السياسة بتحليله على نطاق واسع. ولكن، لم يكن هناك تحقيق منهجي لهذا المصطلح من الناحية النظرية التي تشكل منظومة العلاقات الدولية. ويعتبر مفهوم "المصلحة الوطنية" إشكالياً يخلو إلى حد كبير من المحتوى الموضوعي. ففي حين زعم الواقعيون، وكذلك البنائيون في الآونة الأخيرة، أن "المصلحة الوطنية" هي أداة تفسيرية رئيسة في تحليل وفهم السياسة الخارجية المعاصرة، فإننا نجد أن المصلحة الوطنية لها قيمة صغيرة إذا نظرنا في دوافع سياسة الدولة في المجال الخارجي.[1]

بشكل عام، واجه تعريف وتحديد المصلحة الوطنية بشكل دقيق مشكلة تناولتها المدارس الفكرية المختلفة. فالمدرسة الواقعية تؤكد على أهمية مقولة المصلحة الوطنية التي يمكن تعريفها على أنها "الاستخدام الحذر للقوة من قبل قُطرٍ ما، لكي يحقق مصالحه الحيوية في الخارج".[2]

إذا كان من المفترض أن المصلحة الوطنية لبلد ما ثابتة عادة. فإن هذا الطرح يواجه العديد من الانتقادات، أولها أنه شديد التحديد، مفترضاً أنه يوجد لدى الشعوب إرادة حرة محدودة، لكي يقوموا باتخاذ قراراتهم بأنفسهم. ولكن في الممارسة قد تختلف أهداف السياسة الخارجية للدولة من حيث الأولويات، وفقاً للظروف وما يفضله متخذو القرار في تلك اللحظة.

يرى العديد من الذين اهتموا بالمصلحة الوطنية كمفهوم أنه يرتبط بشكل أكبر بالسياسة الخارجية للدول حيث يستخدم مفهوم المصلحة الوطنية في التحليل السياسي والعمل السياسي

---

[1] سكوت برتشل، المصلحة الوطنية في نظرية العلاقات الدولية، ت ن 2005، على الرابط الإلكتروني: http://www.palgrave.com/page/detail/the-national-interest-in-international-relations-theory-scott-burchill/?K=9781403949790

[2] عبدالله جمعه الحاج، المصلحة الوطنية، جريدة الاتحاد، ت،ن السبت 19 أبريل 2008،على الرابط الإلكتروني: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=36108

على حد سواء. وكأداة تحليلية، يتم توظيفه لوصف، أو شرح، أو تقييم المصادر أو كفاءة السياسة الخارجية للدولة. وكأداة للعمل السياسي، فإنه يعمل كوسيلة لتبرير، أو شجب، أو اقتراح السياسات. وكلا الاستخدامين، بعبارة أخرى، يشيران إلى ما هو أفضل للمجتمع الوطني. كما أنهما يشتركان في الميل إلى حصر المعنى المقصود في ما هو أفضل للدولة في الشؤون الخارجية.[1]

1.5.2 تطور مفهوم المصلحة الوطنية

يعد مؤلف فريديك مينيك (F. Meineke)، أول كتاب سعى إلى دراسة مفهوم "المصلحة العليا للدولة" (la raison d'Etat)، من خلال نظريات مختلفة، ابتداء من مكيافيلي وبوتيرو (Botero)، وصولاً إلى هيجل (Hegel) وفيخته (Fichte) ورانك (Rank) وتريتشك (Treitshke).واستهل مينيك كتابه بدراسة مكيافيلي، حيث كان من أوائل المفكرين الذين اهتموا بالقضايا السياسية الهامة في عصرهم دون الاعتماد على مرجعية دينية أو أخلاقية. ويعرف فريديريك مينيك، مفهوم المصلحة العليا للدولة (la raison d'Etat) كمجموعة من الحكم السياسية التي توجه الفعل السياسي في اتجاه الحفاظ على الدولة وتقويتها.[2]

وذهب كارل سميث (Carl Shmitt) بمفهوم مصلحة الدولة إلى أقصى الحدود، وإن كان، في الواقع، يفضل استعمال مفاهيم أخرى، من ضمنها المصلحة الوطنية (intérêt national) وقوة الدولة (la puissance de l 'Etat). وكان كارل سميث معادياً لليبرالية وللحياة البرلمانية، فكان مسانداً لـ"الروح الوطنية" التي كانت متجسدة بنظره في الحكم النازي، ومنادياً متشدداً بما أسماه "الديكتاتورية الشرعية"، التي ستفضي إلى إحياء "الروح الجماعية"، "والروح الجرمانية"، "والأصالة المفقودة" في المجتمع الألماني. وستتحقق هذه الأهداف بكل

[1] James N. Rosena, National Interest, encyclopedia.com http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3045000855.html

[2] رشيد العلمي الإدريسي، مرجع سابق، ص1

الطرق والوسائل، وإن كان هذا سيتم على حساب الحقوق والحريات، حيث أنها أهداف "سامية" تفوق جميع القيم.[1]

كانت إيطاليا في القرن الخامس عشر عبارة عن قطعة مرقعة من خمس قوى حاكمة: البندقية، ميلانو، فلورنس، نابولي والفاتيكان. وهذه القوى لا تختلف في قوتها العسكرية أو السياسية عن الأخرى، الأمر الذي جعل هيمنة قوة على أخرى أمراً مستحيلاً. وبسبب ضعف إيطاليا الجيوإستراتيجي كمركب من دويلات ودوقيات وممالك، أصبحت التدخلات الإقليمية المتواترة على هذه القوى بشكل عسكري تسبب خطراً كبيراً على إيطاليا. فهناك أطماع فرنسا في نابولي وأطماع إسبانيا وأطماع القيصر الألماني في الدويلات الشمالية من إيطاليا. لم تكفِ جيوش هذه الدويلات لصد الهجمات العنيفة من الدول الإقليمية فاضطرت الدويلات الإيطالية إلى شراء المرتزقة (condottieri) بعد إبرام عقد معهم (condotta) للدفاع عن أراضيهم. فكانت الحروب في ذلك الزمان سوقاً مربحة لمن يعرض سلعته على الدويلات والحكام. يشكل هذا الوضع برمته حقبة حياة ميكافيلي في مدينته فلورنس حيث تعيش المدينة حالة من الزعزعة السياسية والصدامات بين الفرقاء السياسيين الموالين للنظام الجمهوري والعوائل المتنفذة في هذه المدينة، ما أدى عام 1494 إلى سقوط عائلة الميديشي (Medici) **(الأسرة التجارية القوية النفوذ الغنية التي سيطرت على فلورنسا طوال قرن ونصف القرن حوالي 1390م – 1540م)** لتعود في عام 1512 إلى الحكم من جديد، ثم تسقط مرة أخرى في عام 1527 لتعود إلى سدة الحكم عام 1530 وتنهي بذلك حكم الجمهورية في فلورنس. وبين النهوض والانهيار للسلطة والنفوذ، يحاول أهل فلورنس تأسيس نظام حكم، بعيداً عن الشمولية والتفرد بالسلطة. فتارة يكونون مجلساً يضم مئة نائب عام 1458 وتارة يضم فقط سبعين نائباً. بعد طرد عائلة الميديشي تم تأسيس المجلس الكبير. وبين الإدارة المصغرة (govorno stretto) والإدارة الكبيرة (govorno largo)تضيع المواقف السياسية والقرارات وتصبح الدولة لقمة سهلة المنال لمن يتربص بها. استطاعت فلورنس أن تؤسس نظاماً تشريعياً لدورة كل سنتين عبر القرعة.

[1] رشيد العلمي الإدريسي، مرجع سابق، ص 2

لقد عاصر ميكافيلي كل هذه التخبطات والصراعات الدائرة على النفوذ والسلطة، وأسهم بشكل أو بآخر في تحريك مسار الدولة السياسي. لكن يبقى السؤال مطروحاً: هل كان ميكافيلي جمهورياً أمْ أنهُ كانَ مُجرد رجلٍ سياسي لم يكن يهمه من يتّبع بل يهمه أكثر السياسة التي يصنعها؟ [1]

2.5.2 ركائز المصلحة الوطنية العليا

يقصد بركائز المصلحة الوطنية العليا "العوامل الأساسية التي تهيمن على سياسات الدولة وتوجهها تحت جميع الظروف وهي تشكل المتطلبات أو الشروط التي لا يجوز لأحد، فرداً كان أو مؤسسة خرقها، بل يحتكم إليها قبل اتخاذ أي قرار أو قبل التوجه إلى أي وجهة للتأكد من أن هذا العمل أو القرار أو التوجه ويتوافق معها ولا يجحف بها ولا يضعفها بل يعززها ويقويها، وهي من المفترض أن ترقى على المصالح الفردية والجهورية والعائلية والفصائلية، وأن تكون محل إجماع وطني أو على الأقل محل تأييد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه في هذه الحالة، ويمكن أن تؤسس لاتفاق على قواسم وطنية تسمح بتحقيق وحدة وطنية أو على الأقل تسهم بتوحيد الجهد الوطني". [2]

يمكن إجمال ركائز المصلحة الوطنية العليا بشكل عام وفقاً لمعظم من كتب في هذا المجال في ما يلي:

- وحدة وسلامة أراضي الدولة.
- الحفاظ على الذات بمعنى "بقاء الدولة والشعب".
- الاستقلال.

---

[1] قرطبة ظاهر، الفلسفة الفكرية في السياسة والدولة نيكولو ماكيافيلي، صحيفة الأخبار العراقية الإلكترونية على الرابط http://alakhbaar.org/home/2011/09/117416.html

[2] نبيل قسيس، **ركائز المصلحة الوطنية العليا**، المؤتمر السنوي الثالث بعنوان "نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية"، أيار 2009

- القدرة على الدفاع عن الوطن وحمايته.
- تحقيق الرخاء الاقتصادي.

وبناء عليه فإن المصلحة الوطنية أو ما يطلق عليه البعض "شأن الدولة" تمثل أهداف الدولة وطموحاتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي يمكن تلخيصها في أوجه عدة، أبرزها:

- بناء الدولة وأمنها.
- تحشيد الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي والقوة العسكرية.
- الحفاظ على ثقافة الأمة وتراثها.

إن الاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية يجعلها المنارة التي يهتدي بها الجميع، وتصبح البرامج السياسية التي تعتمدها الأحزاب والقوى السياسية عبارة عن اجتهادات تتنافس من أجل تحقيق نفس الأهداف والغايات التي أجمع عليها المجتمع ولو بشكل نسبي.و الإجماع النسبي المقصود في هذا المجال يبدو نظرياً أمراً منطقياً، ولكن في إطار التطبيق العملي لا تبدو هذه المهمة سهلة؛ لأن الانتقال إلى المجال العملي يعني أننا ننتقل من العبارات العاطفية التي تتم صياغتها بعناية، إلى مجال التطبيق الواقعي لتصبح العبارات أسلوب عمل يلتزم به الجميع، وهنا قد تبرز مشكلة قد تعقد الوصول إلى الإجماع النسبي وقد يصبح مفهوم المصلحة الوطنية مجال خلاف بحد ذاته.كانت المصلحة الوطنية في الماضي شأناً ثانوياً بالمقارنة مع الأخلاق، فشن الحروب مثلاً كان يبرر بطريقة ما، وغالباً ما كان يتم في سياق ديني.

الفصل الثالث

تطور الحركة الوطنية الفلسطينية
نظرة تاريخية

الفصل الثالث

تطور الحركة الوطنية الفلسطينية نظرة تاريخية

1.3 نظرة تاريخية

تعتبر تعقيدات القضية الوطنية الفلسطينية المتراكمة منذ العهد العثماني، مروراً إلى وعد بلفور ثم عهد الانتداب البريطاني وما رافقه من حراك وطني تراوح بين العائلية والإسلام التقليدي، وصولاً الى استيلاء الحركة الصهيونية على جزء من فلسطين التاريخية بعد عام 1948، وما تبعه من حراك ثوري سياسي وعسكري. وما لحقه من هزيمة عربيه شاملة كان الفلسطينيون الخاسر الأكبر فيها بعد عام 1967، حيث احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين.كل ذلك وما تبعه من تصاعد ثوري في المجتمع الفلسطيني من خلال مجموعة من التنظيمات الفلسطينية التي وضعت جميعها تحرير فلسطين غاية نهائيه لها، أسهم في تطورات متلاحقة أفرزت فعلاً ثورياً ووطنياً لم يستطع أن يحقق حتى اللحظة الغاية المنشودة وهي تحرير الأرض، ولكن الملفت هو أن هذا التطور وتلك المعاناة التي عاشها شعب فلسطين وحركته الوطنية طيلة فترة الاحتلال، خلقت أيضاً حالة من الاختلاف وصلت إلى حد التناحر بل والصدام الدامي أحياناً حول مسألة من يقرر المصلحة الوطنية الفلسطينية، وما هي المصلحة الوطنية التي من شأنها أن تشكل حالة من الإجماع ، والمقصود هنا الإجماع الواقعي في الممارسة وليس الإجماع على الشعارات، وان لا يكون الإجماع على التكتيك بل ان يكون إجماع على الإستراتيجية.

عاشت مراحل النضال الوطني الفلسطيني هذه الأزمة ولم تتمكن من تخطيها في الواقع العملي وفي الجانب الإجرائي. فتحديد صيغه متفق عليها حول مفهوم المصلحة الوطنية لا يزال يعاني الكثير من العقبات في الفعل الثوري الفلسطيني، هذه العقبات جزء منها داخلي له علاقة بطبيعة الأحزاب والفصائل السياسية، وتوجهاتها، وطنيه كانت أو إسلامية، وحتى في داخل هذا الإطار برز جدل بين الوطني صاحب التوجه العلماني، والوطني الذي يحمل الفكر اليساري. وكذلك عاشت الأحزاب الإسلامية حاله مشابهة، حيث تعددت الحركات والأحزاب

الإسلامية الفلسطينية رغم الادعاء بأن مرجعيتها جميعاً واحدة لكن اجتهاداتها تعددت واختلفت في الوسائل.

داخلياً أيضاً، لم تكن الطبيعة الاجتماعية والتركيبة العائلية للمجتمع بعيدة عن التأثير في تأزيم الحالة الوطنية وصياغة أكثر من رؤية تتعلق بإدارة الصراع مع الاحتلال، حيث أسهمت العائلية والقبلية في تعدد الأفكار المرتبطة بمصالحها تجاه المصلحة الوطنية الفلسطينية.

أما الجزء الآخر من العقبات التي واجهت مفهوم المصلحة الوطنية، مرتبط بالتأثيرات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية، وطبيعة التحالفات بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية مع دول الإقليم العربية أو الإسلامية، ومع الدول المؤثرة في الساحة الدولية، الأمر الذي عكس ما تعانيه الحالتان الإقليميه والدولية من استقطاب وتضارب في المصالح والسعي إلى إيجاد مراكز قوى على الواقع الفلسطيني أسهمت في تعقيد الوصول إلى صياغة دقيقه لمفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية.

إذا ما اعتبر أن النجاح الوطني هو تحقيق الأهداف الوطنية التي سعت الحركة الوطنية إلى إنجازها واعتبرتها غايتها النهائية، فيمكننا القول عندها إن الفشل الوطني هو العكس، أي عدم قدرة الحركة الوطنية على تحقيق أهدافها التي سعت من أجلها.[1]

تعتبر تجربة جنوب افريقيا التحررية التي بدأ فيها شعب جنوب إفريقيا كفاحه من اجل الحرية منذ أن حل الهولنديون بأرضهم ، وامتد لاحقا ضد المستوطنين البريطانيين. وفي عام 1911 وجّه الزعيم الإفريقي "بيكسلي إيساكا سيم" نداء إلى الأفارقة، دعاهم فيه إلى تناسي خلافات الماضي، وإلى الاتحاد معاً ، وقال: "نحن شعب واحد، هذه الانقسامات، والتنافس غير المشروع هي سبب كل المصائب التي نعيشها اليوم". وفي مطلع العام التالي 1912؛ اجتمع رؤساء وممثلوا الشعب والمجتمعات الإفريقية، وممثلين عن منظمات كنسية وغيرهم من

[1] أسعد غانم ،**السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنيه فاشلة** ، جامعة حيفا، كلية العلوم السياسية أيلول 2007 ، ص1.

الشخصيات في مدينة (بلومفونتين) (Bloemfontein) ، وأعلنوا عن تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي(African National Congress).[1]

المهمة الأولى التي وضعها المؤتمر الوطني الإفريقي أمامه هي إعادة الاعتبار لشخصية الإنسان الإفريقي الذي فقد ثقته بنفسه نتيجة عقود طويلة من الذل والعبودية ، اما المهمة الثانية التي اضطلع بها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي هي جمع تناقضات شعوب جنوب إفريقيا في بوتقة القومية الإفريقية وقد أتت الجهود في هذا الاتجاه أكُلها، وأثمرت عن جيل جديد ، مؤمن بذاته، يتوق لنيل حريته، ويعمل بذهنية إيجابية فاعلة، وقد بدأت الروح الإفريقية تدب في صفوفه، فيما تذوب الفوارق العرقية شيئا فشيئا، لتحل محلها الشخصية الإفريقية بمعناها الأشمل؛ فصار الأسْود يرى نفسه إفريقيا قبل أن يكون من الكوسا أو الزولو أو التسوانا.[2]

النضال الجنوب الإفريقي لم يقتصر على أسلوب واحد، بل أخذ أكثر من شكل، وكان متصاعدا متراكما ومصمما في نفس الوقت، بالرغم مما أصابه من إخفاقات وتراجع ، واتسم نضال المؤتمر الوطني الإفريقي في الفترة الأولى منذ تأسيسه عام 1912 وحتى استلام الحزب الوطني الحكم عام 1948؛ بالتزامه منهج الحوار في تعامله مع السلطة العنصرية؛ حيث آمنت قيادة المؤتمر آنذاك بإنسانية البيض في جنوب أفريقيا وإمكانية التغيير بالحوار، ولم تتخلى قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي عن السعي لإيجاد حلول من خلال الحوار. ولكن مع إضافة واستكمال استراتيجيات أخرى هدفها الضغط على النظام العنصري من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات كان من اهمها تأسيس رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهي جناح تابع للحزب وامتداد له، كان من بين قادتها "نيلسون مانديلا"، "والتر سيسلو" و"أوليفر تامبو" ، وبعدها أصبحت المقاومة المسلحة الركيزة الثالثة للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي، واعتبر نيلسون مانديلا تلك الخطوة بأنها حاسمة في تاريخ الحزب الذي ظل خمسين عاما يعتبر العمل

---

[1] بنغاني نجيليزا، أدري نيوهوف، دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري، موقع البديل الفلسطيني، المصدر جريدة حق العودة، العدد 21، شباط 2007. http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/263-article09

[2] نيلسون مانديلا، **رحلتي الطويلة من أجل الحرية، السيرة الذاتية لرئيس جنوب أفريقيا**، ترجمة عاشور الشامس، مرشد ديفيدز، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبرغ، ص 94.

السلمي ونبذ العنف من صميم سياسته . ركيزة اخرى اعتمدها المؤتمر الوطني الإفريقي في نضاله هي المفاوضات المباشرة مع العدو، وقد بدأها "مانديلا" بنفسه أثناء وجوده في السجن وبشكل سري، لقناعته أن المفاوضات هي المحصلة الطبيعية لجميع مسارات الكفاح.[1]

ولكن سعي المؤتمر الوطني الافريقي نحو الحرية لم تخلو من المشاكل و أولى المشاكل التي واجهته تمثلت في التركيبة القبلية لشعب جنوب إفريقيا المتمثلة بقبائل تأخذ شكل الممالك، حيث يحكم كل منطقة معينة .اما المشكلة الثانية فهي في غياب الرؤية المشتركة ، وعدم الإجماع على تحديد الخصم الرئيسي وعلى تحديد أولويات الصراع؛ و تجلى ذلك من خلال انشقاق مجموعة عن المؤتمر الوطني الإفريقي في نيسان/ ابريل 1960، وإلاعلان عن تأسيس المؤتمر القومي الإفريقي.وفي هذا الصدد يقول مانديلا أن العلاقات بين المؤتمر القومي الإفريقي والمؤتمر الوطني الإفريقي كانت منذ البداية تنحو نحو التنافس لا التعاون.[2]

يستدل من تجربة جنوب افريقيا ان تصميم الشعب في جنوب إفريقيا وقواه السياسية على مواصلة الكفاح، واستخدام مختلف الأساليب من الحوار مع الحكومة، الى المقاومة الشعبية ، مع تعزيزها بالمقاومة المسلحة، بالتوافق مع الحملات الإعلامية والدبلوماسية على الساحة الدولية، وانتهاءً بالمفاوضات المباشرة، دون أن يطغى مسار نضالي على آخر، إلا وفق تكتيكات مرنة ويحكمها النضج السياسي؛ كل هذه الأشكال النضالية الشاملة والمتنوعة كانت السبب الأساسي والجوهري في انتصار شعب جنوب افريقيا ونيله لحريته.

تجربة اخرى يمكن الاشارة اليها وهي القضية الايرلندية فعلى رغم أن النزاع في ايرلندا هو نزاع سياسي اولا ، إلا أن الدور الطائفي لعب دورا في الأزمة، فأحد أطراف الأزمة (المحتل)هم مسيحيون كاثوليك، بينما المطالبون لالاستقلال هم من المسيحيين البروتستانت، وكان يحركهم الخوف من أن يصبحوا أقلية بعد سيطرة الكاثوليك على الحكم.

---

[1] بنغاني نجيليزا، أدري نيوهوف، مرجع سابق.

[2] نيلسون مانديلا، مرجع سابق. ص 216.

وفي نهاية الثمانينيات تم تشكيل أجنحة سياسية بين الطرفين، ومع بدء المحادثات بين الطرفين تم الاتفاق على إنهاء الأعمال المسلحة، وفي بداية التسعينيات وصلت المفاوضات إلى مرحلة أكثر جدية، بعد إيمان مختلف الأطراف أن المفاوضات هي الحل الأمثل لإنهاء الأزمة في البلاد ، وتزامن هذا مع وصول حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا، الذي وضع حل الأزمة على رأس أولوياته في برنامجه الانتخابي، بالتزامن مع ضغط اللوبي الايرلندي في الولايات المتحدة الأميركية، ما دفع الرئيس الأميركي آنذاك بيل كلينتون لإعطاء مساهماته في الدفع للوصول إلى اتفاق يرضي مختلف الأطراف.[1]حيث تم التوصل الى ما عرف باتفاقية الجمعة العظيمة في 10 ابريل/ نيسان 1998، وساهم فيها عدد من المؤسسات في ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا والمملكة المتحدة . وقسمت إلى قسمين، الأول هو اتفاقية متعددة الأطراف بين مختلف الجهات في ايرلندا، والقسم الثاني دولية بين ايرلندا الشمالية والمملكة المتحدة، وجاءت الاتفاقية في ثلاثة أجزاء، الأول شكل النظام في ايرلندا الشمالية، الثاني تناول العلاقة بين ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا، و الأخير تمحور حول العلاقة بين جمهورية ايرلندا والمملكة المتحدة.

وقد كان في الاتفاقية مجموعة من البنود الغامضة، التي وصفت بالغموض البناء، لأنها وضعت توافقات مقبلة لمجموعة من القضايا منها نزع السلاح وإصلاح الشرطة.

واعترفت الاتفاقية أن أغلبية الشعب في ايرلندا الشمالية يريدون البقاء تحت الحكم البريطاني، وان الشعبين في ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا يريدون الوحدة بين الطرفين، وتم الاعتراف بهذين الأمرين كونهما مطلبين عادلين، وعليه تم الاتفاق على أن تبقى ايرلندا الشمالية جزءا من المملكة المتحدة، مقابل أن يكون للايرلنديين الحق في الحصول على

[1] غسان نصيف ، دعوات للاستفادة من «التجربة الأيرلندية» في حل النزاع السياسي البحريني، صحيفة الوسط البحرينية – العدد 4283 – الجمعة 30 مايو 2014م على الرابط الالكتروني
http://www.alwasatnews.com/4283/news/read/890346/1.html

الجنسية البريطانية أو الايرلندية أو الاثنين معا وتصنيف أنفسهم كبريطانيين أو ايرلنديين أو الاثنين معا.[1]

وعليه، فإن أهمية صياغة المفهوم ترتبط بشكل وثيق بتحقيق الأهداف، وكلما كان المفهوم دقيقاً وواضحاً ومتفقاً عليه، كان تحقيق الأهداف أقرب إلى التحقيق وهنا يبرز الدور المهم الذي تلعبه التنظيمات والفصائل الوطنية ليس في تنفيذ الفعل النضالي فقط، ولكن أيضاً في صياغة وتوجيه هذا الفعل نحو تحقيق الأهداف الوطنية، وعدم التشتت في اختيار الأساليب وإيجاد حالة عالية من التكامل الوطني الذي بإمكانه أن يحقق الغاية النهائية ممثله بالتحرر والتخلص من الاحتلال وهي الغاية النهائية التي وضعتها جميع الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية هدفاً لها. ولكن ما يحدث هو أن التفاصيل والجزئيات المتعلقة في كيفية تحقيق الهدف النهائي وهو التحرر من الاحتلال، ما يجعل الأمور أكثر تعقيداً كونه يرتبط بالعوامل الداخلية والخارجية المذكورة أعلاه.

وبالعودة إلى الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية حتى نتلمس الواقع الفلسطيني. نجد ان الفكر السياسي الفلسطيني وتعبيراته التنظيمية والحركية لم يبدأ في الإطار الفلسطيني، إنما بدأ في أحضان حركة عربية واسعة، لكنه، طبقاً لبعض الباحثين، بدأ بالتمايز عن محيطه العربي منذ عام 1918 تمايزاً لم يدفع إلى القطيعة، بقدر ما نجم عن الاختلاف في طبيعة المخاطر والتهديدات، بالتالي بروز الخصوصيات المحلية والقطرية.[2]

ومنذ أن انتصر العثمانيون على المماليك في معركتي مرج دابق والديدانية (1516-1517) أصبح تاريخ بلاد الشام ومصر جزءاً لا يتجزأ من التاريخ العثماني.[3]

---

[1] فاتن الحداد، دعوات للاستفادة من «التجربة الأيرلندية» في حل النزاع السياسي البحريني صحيفة الوسط البحرينية - العدد 4283 - الجمعة 30 مايو 2014م على الرابط الالكتروني http://www.alwasatnews.com/4283/news/read/890346/1.html

[2] فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين**، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000، ص ص 22- 65.

[3] مسعود الظاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية**، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، ص53.

وبعد دخول فلسطين في كنف الدولة العثمانية وباتت تعرف في حينه "سوريا الجنوبية" وفقاً لموقعها الجغرافي والإداري. ومع حملة نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte) نهاية القرن التاسع عشر، دخلت إلى المنطقة العربية أفكار جديدة، وفتحت مدارس وكليات تبشيرية في كل من مصر ولبنان وفلسطين أسهمت في ظهور حركة فكريه وسياسيه ووطنية.

وأرسل القنصل البريطاني في القدس (جيمس فن) (James fan) تقريراً إلى السفير البريطاني في الأستانة يشير فيه إلى وجود بوادر وعي سياسي لدى عرب فلسطين وأن معظمهم يعتبر الأتراك غزاة ومفهوم كلمة (استقلال) تمثل لهم استقلالهم عن الدولة العثمانية.[1]

وشاركت الحركة الوطنية الفلسطينية ضمن إطار الحركة القومية العربية في مقاومة الحركة الصهيونية وأهدافها بالتوازي مع مقاومة الهيمنة العثمانية، كما شارك الفلسطينيون في تأسيس التنظيمات القومية مثل حزب اللامركزية (تأسس في القاهرة عام 1912 كحزب سياسي علني)، وغيره. على قاعدة أن فلسطين تمثل جزءاً من سوريا الكبرى.[2]

أدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى في نوفمبر 1918 وشهدت في نهايتها انهيار الدولة العثمانية رسم خريطة سياسيه جديدة للمنطقة العربية من قبل بريطانيا وفرنسا، في ما عرف باتفاقية سايكس- بيكو (Sykes–Pico) 1916.

في هذه المرحلة، لم يكن للاستقلال السياسي مفهوم واضح لدى المفكرين والسياسيين الفلسطينيين حيث كان يتصف بأنه فكر قومي للنخبة المثقفة، وبقي مقتصراً على الإطار النظري لم يحاول تعبئة الجماهير لمواجهة خطرين مهمين هما الاستيطان اليهودي والاحتلال البريطاني.[3]

---

[1] على محافظة،**الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهايـــة الانتـــداب البريطـــاني 1918-1948**، عمان مركز الكتب الأردني 1989 ص9.

[2] أحمد ثابت، ***الوعي القومي بقضية فلسطين وحدود العلاقة بين القومية والوطنية***، **شؤون فلسطينية** (نيقوسيا) العدد202 كانون ثان/ يناير 1990، ص27.

[3] بكر تتيره، **تطور الفكر السياسي الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني 1917-1948** ، شؤون عربيه (تونس) 1983 ص94.

وفي نيسان 1920م. أعطى مؤتمر "سان ريمو" الشرعية الدولية لاحتلال الدول العربية من قبل القوى الاستعمارية عندما وافق على فرض فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان وبريطانيا انتدابها على فلسطين وشرق الأردن والعراق، ليجد العرب أنهم تخلصوا من حكم الأتراك ليقعوا تحت خطر أشد تمثل في الاستعمار الغربي، وكانت الحالة الفلسطينية الأكثر خطورة، حيث واجه الفلسطينيون تحالف بريطانيا والحركة الصهيونية لإقامة دوله يهودية في فلسطين. وبدأ الفلسطينيون يتلمسون طريقهم الخاص ضمن المعطيات المستجدة على أرض الواقع.[1]

إن "القارئ للتاريخ الفلسطيني يجد أن الحركة الوطنية الفلسطينية حددت مطالبها العامة خلال فترة الانتداب البريطاني 1920م، الذي امتد قرابة عقدين من الزمن، بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومقاومة إقامة دولة يهودية في فلسطين، وكانت هذه المطالب تمثل ثوابت أساسية في السياسة الفلسطينية إضافة إلى مبدأ الاستقلال الوطني".[2]

مرت القضية الفلسطينية بتطورات كثيرة في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية والفكرية، بحيث جعلت للتجربة الفلسطينية في مجال تطور الفكر السياسي وخاصة الحركة السياسية الوطنية ثقلاً وتأثيراً كبيراً على واقع الحياة السياسية في فلسطين، وانعكست هذه التجربة الفريدة من نوعها على مجمل تطورات القضية. وعملت الأحداث المتلاحقة والمتلاصقة على صقل شخصية فلسطينية ذات طابع مستقل في تكوين الفكر السياسي وتطوره وأوجدت لدى المجتمع الفلسطيني مجموعة من النخب السياسية والثقافية والعسكرية.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة من حيث الجوهر تعبيراً عن تحالف النزعة العائلية والإسلام التقليدي، وبقيت هذه القيادة مغتربة عن حركة المجتمع، عاجزة

---

[1] سامي أحمد،**القوميون العرب والقضية الفلسطينية 1949-1967** ، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 2003 ص50 ص53.

[2] سامي أحمد، **المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1967-1993**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 2011، المجلد 13، العدد B1 ص ص 1253-129

عن خلق مؤسسات وطنية حيوية، ولذلك فشلت في تحويل شعارها السياسي إلى مشروع مجتمعي.[1]

2.3 العمل السياسي الفلسطيني من 1918-1948

مرت القضية الفلسطينية بتطورات مختلفة سياسية، واقتصادية وفكرية، بحيث جعلت للتجربة الفلسطينية في مجال الفكر السياسي ثقلاً وتأثيراً على واقع الحياة السياسية في فلسطين، وانعكست هذه التجربة على مجمل تطورات القضية الفلسطينية. حيث عملت الأحداث المتلاحقة على صقل شخصية فلسطينية ذات طابع مستقل في تكوين الفكر السياسي وتطوره.

يمكن تقسيم التنظيمات السياسية العربية التي ظهرت في فلسطين (1918- 1948) إلى قسمين:

تنظيمات قطرية (لم تتجاوز حدود القطر وكانت امتداداً لأحزاب قائمة خارج فلسطين) الجمعيات الإسلامية المسيحية:

كانت الجمعيات الإسلامية أولى محاولات العمل السياسي الفلسطيني المنظم في ظل الحكم العثماني وتألفت وفقاً لقانون الجمعيات العثماني، اعترفت بها السلطات البريطانية كهيئة ممثلة لسكان البلاد العرب، وكانت أهدافها:

- المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية.
- الاهتمام بشؤون الوطن الزراعية والاقتصادية والاجتماعية.
- إحياء العلم وتهذيب النفوس الناشئة وصقل الروح الوطنية.
- العضوية مفتوحة لكل مواطن مسلم أو مسيحي.[2]

---

[1] جميل هلال: **نظرة تأملية في تاريخنا الحديث**، الكرمل (ربيع/ صيف 1998)، العددان (55- 56)، ص 32.

[2] الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 والأحزاب السياسية الفلسطينية، على الرابط الإلكتروني: http://www.alburayj.com/nakba%20harka%20watanyah.htm

2. تنظيمات عقائدية وتنقسم إلى ثلاثة فئات:

- **تنظيمات قومية:** مثل حركة القوميين العرب.
- **التنظيمات الإسلامية:** جماعة الإخوان المسلمين.
- **التنظيمات الشيوعية:** الحزب الشيوعي الفلسطيني.[1]

يمكن القول إن الحياة الحزبية في فلسطين قبل النكبة كانت أقرب إلى الحركات الوطنية منها إلى الحزب السياسي ذي الطابع التقليدي، بحيث لم تعمر الأحزاب طويلاً لعدم نضوج مفهوم الإطار التنظيمي للحزب، وعدم تبلور منهج متكامل للعمل الحزبي، فهي كانت مرتبطة بما تفرضه طبيعة الحياة السياسية والتغيرات المصاحبة لهذه الأحداث التي اتسمت في فلسطين قبل النكبة بأنها معقدة ومتشابكة ومتلاحقة بحيث لم يكن هناك وقت طويل للتأني والتريث والتفكير في جوهر الأحداث واعتماد نظرية "لكل فعل رد فعل" في الحياة السياسية، ونتج عنه تدهور الأمور من أيدي القيادات الحزبية في تلك الفترة، وأدى إلى كثرة الانشقاقات في النخبة السياسية وظهور الصراعات السلطوية بين بعض العائلات التي كان لها الثقل الكبير في الساحة الوطنية الفلسطينية. وكذلك الدور البريطاني والصهيوني في التركيز على نشر بذور الفتنة والطائفية بين أفراد المجتمع الفلسطيني. ولهذا يقول البعض أن " الحركة الوطنية الفلسطينية اتسمت قبل عام 48 بالتجريبية الساذجة، بالتالي وقعت ضحية عدد من الأوهام"[2] وفي نفس الوقت يرى البعض أن ما وقعت فيه الحركة السياسة في فلسطين قبل النكبة، وامتدت آثاره حتى يومنا هذا، نتج عن ذلك صقل شخصية فلسطينية سياسية تمتلك الكثير من الخبرات التي يجب أن تجند لصالح أصحاب الحق في استرداد حقوقهم.

---

[1] الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 على موقع مؤسسة شهيد فلسطين، الرابط الإلكتروني: http://www.shahidpalestine.org/index.php?option=com_content&view=article&id=498:-----1948&catid=55:2008-09-16-13-34-24&Itemid=8-

[2] فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين**، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000، ص ص 30 37.

من أهم نتائج الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، أن الفلسطينيين فقدوا كيانهم السياسي، القانوني، حيث اطلق على من تبقى منهم داخل (إسرائيل) اسم "عرب إسرائيل" أي اعتبروا مواطنون في (دولة إسرائيل). في حين حمل سكان الضفة الغربية، الجنسية الأردنية، بعد مؤتمر أريحا، الذي عقد في الأول من كانون أول 1948. أما قطاع غزة، أعطيت إدارته للحكومة المصرية، من دون أن يُضَم إلى مصر. وبدأت قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 ولم تنته حتى الآن، حيث أنشئت وبقرار رقم 302 من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 8 كانون أول 1949، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبدأت هذه الوكالة أعمالها، في أيار 1950. وشملت مسؤولياتها الإشراف وتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، في كلّ من سوريا والأردن ولبنان وقطاع غزة.

وشهدت الفترة بين عامَي 1949 و1969، ظهور عدد من التنظيمات الفلسطينية، المنتشرة على امتداد الساحة العربية، منها ما كان عائلياً أو حزبياً أو عقائدياً، فكانت هناك حركة الإخوان المسلمين، وحزب البعث، وحركة القوميين العرب، والشيوعيون. وفي عام 1965، انطلقت "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح"، وبدأت بعض الحركات تفرز لاعبين جدد على الساحة، فحركة القوميين العرب، أفرزت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أفرزت بدورها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وكذلك حزب البعث السوري، الذي أفرز منظمة الصاعقة؛ وحزب البعث في العراق، أفرز الجبهة العربية.

1.2.3 منظمة التحرير الفلسطينية

منذ ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القدس في 28/ مايو 1964، بحضور الملك حسين، ومشاركة وزراء خارجية كل الدول العربية عدا المملكة العربية السعودية التي قاطعت المؤتمر، واعتماد ميثاقها القومي، والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وهي تدير دفة الفعل النضالي الفلسطيني عبر العديد من المحطات لكنها لا تزال تشكل حالة من الإجماع على وحدانية التمثيل.

وبعيد هزيمة حزيران 1967، عقد مؤتمر الخرطوم في 29 آب؛ تلا فيه أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير مذكرة باسم المنظمة، تتلخص في أربع لاءات: لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل، ولا انفراد لدولة عربية بالحل. بيد أن المؤتمر لم يقرر سوى الثلاث الأولى فقط.[1]

جمعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في البدايات بين البعد القومي للقضية ومفهوم الاستقلال الوطني وأخضع إيقاع السياسة الفلسطينية لمعايير مرحلة المد القومي. وشهد الطور في أعقاب هزيمة 1967 صعود الفصائل الفلسطينية المسلحة. ومع أنها لم تغير عنوان المنظمة، ولكنها أحدثت تحولات جوهرية داخلية فيها، أهمها إبراز وطنيتها الفلسطينية مقابل قوميتها العربية، كما أدخلت التعددية السياسية ومفهوم الصيغة الجبهوية التوافقية.[2]

ورغم أن المنظمة شكلت صيغة ائتلافية، تقوم على الإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلالية التنظيمية والفكرية والمالية، إلا أن المسألة الديمقراطية لم تأخذ أولوية في حقل منظمة التحرير وفصائلها لاعتبارات عدة، فاختزلت التعددية السياسية والفكرية لما عرف بنظام الكوتا.[3]

2.2.3 المحددات والخصائص العامة للنظام الحزبي الفلسطيني

تشكل الأحزاب السياسية ركناً من أركان النظام السياسي ، وتعتبر جزءاً من المنظومة الاجتماعية التي تسهم فيها مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كالمؤسسات الأهلية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية، والقطاعات النسوية والعمالية والطلابية وغيرها.

إن النظام السياسي في أية دولة، هو انعكاس لتوجهات الأحزاب السياسية، فإن كانت تلك الأحزاب كيانات غير مؤسسية تحتكم للعنف، انعكست توجهاتها على شكل النظام السياسي. وإن

---

[1] مركز المعلومات الوطني، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، ، على الرابط الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3748

[2] محمد خالد الأزعر، **معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية**، شؤون عربية (ربيع 2006) العدد 125

[3] جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية، ص 48

كانت أحزاباً سياسية مؤسسية تحتكم للحوار وصناديق الاقتراع في صراعها الاجتماعي عكست الوجه الحضاري للنظام الديمقراطي، الذي يحتكم للتصويت الشعبي للوصول إلى السلطة السياسية. ويعتقد الفيلسوف الأميركي جون راولز (John Rawls) أن مبدأ التعددية السياسية، هو صيغة من التنافس العادل والمنصف من أجل الوصول إلى السلطة السياسية.[1]

مارس الشعب الفلسطيني التعددية السياسية والحزبية في وقت مبكر من القرن الماضي، وعبْر مراحل سياسية متتالية، إلا أن هذه التعددية كانت في ظل النضال الوطني ضد الاستعمار والاحتلال من ناحية، وفي غياب سيادة وطنية وسلطة سياسية فلسطينية من ناحية ثانية.[2]

3.2.3 السلطة الوطنية الفلسطينية

لم تكن فكرة إقامة كيان فلسطيني على جزء من الأرض المحتلة وليدة اللحظة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، فقد أقر المجلس الوطني الفلسطيني عام 1974، "البرنامج الوطني المرحلي" لمنظمة التحرير. وكانت صيغة مشابهة له طرحت في صيف عام 1973 في مناقشات داخلية على صعيد "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" وحملت عنوان: "برنامج النقاط العشر".

يقول عبد الإله بلقزيز حول الحل المرحلي وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو: قضت فكرة الحل المرحلي– التي دار حولها جدل سياسي انتهى إلى تكوين جبهة سياسية داخلية رافضة قادتها الجبهة الشعبية. كان ذلك أول عهد الثورة بالتكتيك والمرحلية، وأول عهد العقل السياسي الفلسطيني بفكرة الواقعية السياسية. وحين كان "البرنامج الوطني المرحلي" لمنظمة التحرير يشدد على أن هدف الحركة الوطنية الفلسطينية الراهن هو إقامة سلطة وطنية على أي شبر من التراب الوطني يجري تحريره، لم يدر في خلد الأغلب من الوطنيين الفلسطينيين أن المرحلية

---

[1] صاحب الربيعي، **دور** الأحزاب السياسية في بناء الدولة الحديثة، الحوار المتمدن– العـدد: 1317 – 2005 / 9 / 14 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45480

[2] حنـا عيسـى، الأحـزاب السياسـية فـي فلسـطين.. أنظمـة وقـوانين،2013 ، علـى الـرابط الإلكترونـي: http://www.pnn.ps/index.php/ideas/67612

ستتحول إلى هدف نهائي، وأن التكتيكي سينتهي إلى إستراتيجي، وأن الواقعية الثورية ستؤول إلى واقعية براغماتية".[1]

مع اتفاق أوسلو دخل النظام السياسي الفلسطيني منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه. الأمر الذي أبرز تغيرات عديدة على النظام الحزبي الفلسطيني من أبرزها:

أ. إعادة إنتاج هيمنة حركة فتح باستخدام آليات متعددة كبناء قوة أمنية، والاستناد إلى قاعدة تنظيمية، وإدارة المواجهة مع الاحتلال.

ب. صعود تنظيمات اطلق عليها تنظيمات (الإسلام السياسي)، على حساب التنظيمات اليسارية.

ج. تشكل النظام الحزبي في هذا الطور من قوى مؤيدة ومشاركة في السلطة الفلسطينية في مقابل قوى معارضة.

لم تشارك قوى المعارضة الفلسطينية في الانتخابات العامة التي جرت عام 1996، بينما شاركت أبرز هذه القوى (حماس والجبهتان الشعبية والديمقراطية) في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت عام 2006، دون أن يطرأ تغيير حقيقي على طبيعة السلطة وما يحيط بها من (المحددات والقيود)، الأمر الذي أوقع حماس، التي فازت بالأغلبية في انتخابات 2006 وشكلت الحكومة العاشرة، في الشرك الناجم عن التناقض الكبير بين أيديولوجيا الحركة ونهجها السياسي الذي أوصلها إلى السلطة، وبين التواجد في سلطة مقيدة موضوعياً في ظل الاحتلال.[2]

---

[1] عبد الإله بلقزيز، مأزق الفكر السياسي الفلسطيني، 2005 موقع التجديد العربي الإلكتروني نسخ عن الموقع بتاريخ 20-6-2014 على الرابط -http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9/11291-%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D83%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A.html

[2] عزمي بشارة، حول فوز حماس وفعل التحدي، نسخة إلكترونية، (تم استرجاعها في 2014/6/20 من http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=34412).

إلا أنه يمكن اعتبار اتفاق القاهره الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 17مارس2005 عقب مؤتمر الحوار الفلسطيني بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور 12 تنظيماً وفصيلاً. الذي أكد على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط وبحث فيه المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. كما وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية.[1]

أشار التقرير الصادر عن المجموعة الدولية للأزمات الصادر بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 إلى أن دخول "حماس" في النظام السياسي شكل تتويجاً لعملية تاريخية طويلة ومعقدة. وفيما فضلت حماس العمل خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية والتنافس معها على صعيد التمثيل الفلسطيني، كما رفضت الاعتراف بالسلطة، واتبعت إستراتيجية لإحراجها جمعت بين المواجهة العسكرية مع الاحتلال والمواجهة السياسية مع قيادتها. خلقت الانتفاضة الثانية عام 2000 مناخاً مختلفاً عزز نوعاً من التفاهم المبدئي والتعاون التنافسي بين السلطة وحركة حماس. وبدت حماس راغبة بالمشاركة في الحكم من خلال مشروع كانت ترفضه لا بل وتعاديه وهو مشروع أوسلو.[2]

3.3 الفكر السياسي الفلسطيني

قبل الخوض في رؤية الفصائل الفلسطينية ونظرتها إلى المصلحة الوطنية الفلسطينية لا بد من التعرف على الفكر السياسي الفلسطيني المرتبط بالعمل السياسي والوطني الذي يناقش الإشكاليات التي واجهت الحركة الوطنية الفلسطينية.

---

[1] مركز المعلومات الوطني، النص الحرفي لـ"إعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17 ، على الرابط الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

[2] انظر تقرير49: **مشاركة حماس: تحديات الاندماج السياسي**، الصادر عن المجموعة الدولية للأزمات، 18 يناير 2006

ليس المقصود بالفكر السياسي الفلسطيني الإنتاج الفكري الأكاديمي أو الجامعي الذي تقدمه نخبة متميزة من الباحثين الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني، وفي الجوار العربي، وفي المَهَاجر على امتداد العالم، الذي تدور موضوعاته حول قضايا عديدة ليست جميعها على صلة بقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني. يقول عبدالإله بلقزيز في حديثه عن النظام السياسي الفلسطيني "نعني بالفكر السياسي الفلسطيني ذلك الإنتاج الذي ارتبط بالعمل السياسي وبالحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة، وأتى يجيب عن جملة المعضلات التي طرحتها تجربة النضال الوطني الفلسطيني".[1]

يوصف الفكر السياسي الفلسطيني بأنه الفكر الذي يؤسس رؤية للعمل الوطني، ويزود الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تواجهها. إنه فكر حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة، الفكر الذي أنتجه مثقفون مرتبطون بها، مناضلون في مؤسساتها، أو قادة عمليون لم يكونوا بعيدين عن ميدان التنظير والتوجيه الأيديولوجي حتى وهْم يقودون العمل الوطني. إنه الفكر الذي نجد تجلياته التفصيلية في برامج فصائل منظمة التحرير.[2]

4.3 أطر الكفاح السياسي

في إطار الاقتراب من مفهوم المصلحة الوطنية فلسطينيًا، والتعرف على رؤية الفصائل الفلسطينية وفهمها وترجمتها لهذا المفهوم في سياق عملها النضالي، وما إذا كانت هناك أسس وقواعد تمت صياغتها في أدبيات الفصائل الفلسطينية تتعلق برؤيتها للمصلحة الوطنية، وفي إطار استطلاع هذا الفهم، أجرى الباحث مجموعة من المقابلات الشخصية مع شخصيات قيادية في الفصائل الفلسطينية، محاولًا فهم رؤيتهم لمصطلح "المصلحة الوطنية"، كما قام الباحث

---

[1] عبد الإله بلقزيز، مأزق النظام السياسي الفلسطيني، 2005 ،موقع التجديد العربي نسخ عن الموقع بتاريخ 20-6-2014على الرابط الإلكتروني: http://arabrenewal.info/component/content/article/38-%D8%A3%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9% D9%81 D8%A9/11291-%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A.html

[2] المرجع السابق.

بدراسة أدبيات الفصائل الفلسطينية وبرامجها السياسية والحزبية التي تنطلق منها لمعرفة النصوص المتعلقة بالمفهوم بشكل مباشر –إن وجدت– أو ما يشير إليه في إطار السياق العام، ولكن قبل الإبحار في هذا المجال، كان لا بد من الإشارة إلى المحددات والخصائص العامة للنظام الحزبي الفلسطيني:

1. جاءت التشكيلات السياسية التي عرفها الفلسطينيون منذ بداية القرن العشرين في سياق الرد على التحديات الناجمة عن الاستعمار ومواجهة المشروع الصهيوني، أي في إطار البحث عن هوية وكيانية جديدة.

2. شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية تصارع الرؤى (الاتجاه القومي بديلاً للقيادة التقليدية، وطنية فتح مقابل الاتجاه القومي، وأخيراً إسلامية حماس في مواجهة وطنية المنظمة).

3. اكتساب مساحات التأثير والنفوذ، كانت تتحقق لهذا التنظيم أو ذاك بفعل التمايز والتميز البرنامجي. امتلاك طاقة احتجاجية وتعبوية. الانخراط الفعال في الكفاح الوطني ضد الاحتلال، مع تفضيل الأساليب العنيفة كالكفاح المسلح. المبادرات الجماهيرية التي تعاطت مع مشاكل الجمهور. امتلاك الموارد المختلفة لبناء جمهور المؤيدين.

4. تسبب الفصائلية في شيوع أمراض الشللية والتناحر وروح التعصب وسيادة القيادة الأبوية اللامؤسسية.[1]

---

[1] تيسير محيسن، **النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث"**: دراسة بنيوية، ص ص 3–4

* تتألف أطر الكفاح السياسي أولاً، من مجموعة المؤسسات والعادات والتقاليد والعقليات والاعتقادات والتصورات المشتركة في المجتمع الذي يجري فيه هذا الكفاح.(موريس دوفرجيه مدخل الى علم السياسة ص 137)

الفصل الرابع

المصلحة الوطنية ومرحلة التحرر الوطني

الفصل الرابع

المصلحة الوطنية ومرحلة التحرر الوطني

يعتبر ما عاشه ويعيشه الشعب الفلسطيني منذ أن وقعت أرضه تحت الاحتلال الإسرائيلي هو كفاح سياسي متواصل تداخلت مراحله وأجياله في كل منعطف مرت به القضية الوطنية الفلسطينية.

تشكل مرحلة التحرر الوطني لشعب محتلة أرضه ومغتصبة إرادته منعطفاً فاصلاً، فكيف يقاوم جلاديه وبأي أدوات وصيغ ينظم المقاومة والقوى الشعبية بمختلف انتماءاتها الفكرية والأيديولوجية وتوجهاتها السياسية، إن سلامة الصيغة تشكل الضمانة الأكيدة لانتصار الشعب على أعدائه، من حيث امتداد طول أو قصر هذه المرحلة المفصلية في تحقيق أهدافه.[1]

بعد 67 عاماً مرت على نكبة الشعب الفلسطيني منذ أن احتلت العصابات الصهيونية الأراضي الفلسطينية وهجرت الأغلبية الساحقة من أهلها، وبعد أن مضت 47 عاماً على إكمال إسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه منذ عام 1967، لم تتغير الأهداف الفلسطينية المتمثلة بإنهاء الاحتلال، والحصول على الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي ما زالت حلماً بعيداً عن مرمى الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث أن المتفحص للواقع السياسي الحالي للشعب الفلسطيني وقواه الوطنية، يجد أن القضية الفلسطينية تمر بمربع شديد التعقيد، وبيئة داخلية ممزقه، تتعدد فيها الإستراتيجيات ومصادر القرار، إضافة إلى بروز رأسين يوجهان مركب العمل الوطني الفلسطيني تمثلهما حركتا فتح وحماس بعد عام 2007، الذي شهد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى شطرين، حيث تحكم حركة حماس قطاع غزه، بينما تحكم السلطة الفلسطينية وحركة فتح الضفة الغربية، الأمر الذي جر القضية الوطنية الفلسطينية إلى ويلات جديدة تضاف إلى رصيد كبير من الإخفاقات. إن هذا الوضع المتردي الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية يؤشر إلى مسألتين أساسيتين يجب أن تبادر إليهما النخب السياسية الفلسطينية:

---

[1] فايز رشيد، حول مفهوم الوحدة الوطنية، القدس العربي JUNE 11, 2014 على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=178973

أولاً: ضرورة التعرف إلى ما تمثله المصلحة الوطنية الفلسطينية بالنسبة للفلسطينيين.

ثانياً: أهمية إجراء مراجعة شاملة وعميقة لمسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية واستخلاص العبر من كل التجارب والمراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية والوصول إلى تعريف دقيق ومحدد ومحل إجماع لمفهوم وركائز المصلحة الوطنية الفلسطينية وركائز هذا المفهوم.

1.4 متغيرات المصلحة الوطنية الفلسطينية

تخضع المصلحة الوطنية بشكل عام، في أي مكان وزمان إلى تأثير متغيرات داخلية وخارجية عدة، سواء كانت هذه المتغيرات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو فكرية أو أيديولوجية أو عسكرية، تلعب هذه المتغيرات دوراً مباشراً أو غير مباشرٍ في تحديد وصياغة مفهوم المصلحة الوطنية، في إطارها العام، من خلال التأثير على الفاعلين المؤثرين في صياغة مفهوم واضح لها.

وعندما يدور الحديث عن الفاعلين فالمقصود هو الأحزاب السياسية والقوى والتنظيمات، والنخب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ لما لهذه القوى الفاعلة من تأثير في الحياة السياسية داخل أي مجتمع من المجتمعات.

تعتبر الواجبات الأخلاقية في الحكم من الجوانب الهامة التي تقتضي الإشارة إليها، ونحن نتحدث عن المصلحة الوطنية التي يجب أن تحكم سلوك القوى والأحزاب السياسية أثناء ممارسة العمل السياسي، ففي الصين، ألحّ كونفوشيوس (Confucius)، الذي ولد عام 551 ق.م. على الواجبات الأخلاقية للحكام. وجاء مانشيوس (Manius)*، بعد ذلك بقرنين، ليؤكد أن على الأمراء معاقبة الوزراء الذين يخلّون بواجباتهم، وعلى الوزراء من جانبهم، خلع الأمير الفاسد إذا لم يعمل بنصائحهم الهادفة لضمان خير المجتمع. ويبدو أن العديد من المفكرين الصينيين، لم يتوانوا عن انتقاد الحكومة التي اعتبروها غير صالحة، وهم بذلك كانوا يجازفون بحياتهم الشخصية في سبيل التعبير عن المشاعر الشعبية التي كانت تولي قيمة كبرى لممارسات الحكام الأخلاقية.

قد يمثل إعلان الحرب أحياناً المصلحة الوطنية، وقد يمثل توقيع معاهدة سلام في أحيان أخرى المصلحة الوطنية، لكن الدخول في الحرب يتطلب "إجراء حسابات دقيقة لموازين القوى الذاتية والعدوة. فالقرار المتعلق ببدء العمليات الحربية يجب أن يرتكز على معرفة كاملة برد فعل الخصم، وإمكانية الصمود والمقاومة لديه، وإلا يكون مثل هذا القرار مغامرة غير محسوبة النتائج، هذا إن لم يؤد إلى ما هو مغاير للتوقعات المفترضة. ولذا، فإن الدول لا تعتمد هذا الخيار إلا عندما تقتنع نهائياً بالوصول إلى الطريق المسدود في كل أشكال المفاوضات والضغط الأخرى، ولم يبق لديها سوى هذه الوسيلة للوصول إلى أهدافها".[1]

وعمد الباحث في إطار تحديد متغيرات المصلحة الوطنية الفلسطينية إلى تركيز مجموعة محددة من المتغيرات، تجنباً للوقوع في متاهة الخلط والتكرار، ولما تتمتع به الحالة الفلسطينية من خصوصية في الفترة الزمنية من حيث أن الفلسطينيين لا يزالون في طور مرحلة التحرر الوطني الذي لم ينجز بعد. كما أن فلسطين تعيش حالة من الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزه. إضافة إلى وجود احتلال جاثم على الأرض ووجود سلطة فلسطينية تمارس صلاحيات محدودة على الأرض، بالتالي ليس من السهولة التغلب على المشكلات الناتجة عن ذلك.

وبناء على تحليل الواقع السابق، اتجه الباحث إلى حصر متغيرات المصلحة الوطنية الفلسطينية في:

1. الثقافة السياسية الفلسطينية.
2. التفاهمات السلمية والعملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
3. القوى الداخلية والبيئة السياسية والأطر المرجعية.

---

[1] J.B.Duroselle: «**Tout empire perira**», éd. De la Sorbonne, Paris,1981, p;p 96-104

* **منشيوس** هو أهم الفلاسفة الصينين الذين جاؤوا بعد كونفوشيوس، وكتابه الشهير المسمي [تعاليم منشيوس] ظل من أكثر الكتب احتراماً في الصين، مئات السنين، ونظر إليه الصينيون علي أنه [الحكيم الثاني]، أما الأول فهو كونفوشيوس. ولـد منشيوس سنة 371 ق.م ومات سنة 289 ق.م في سن التاسعة والخامسين وكان الشعب يحبه أكثر من الحكام لأن هو كان ينصح الشعب بنصائح جيدة.

4. القوى الخارجية الإقليمية والدولية.

يمكن اعتبار أن مجموعة المتغيرات المذكورة أعلاه تلعب دوراً في تحديد مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية، وفي قدرة هذا المفهوم على الإحاطة بالاحتياجات، والمصالح العامة، والخاصة في المجتمع الفلسطيني بمختلف أطيافه السياسية والاجتماعية. كما أن هذه المتغيرات تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

2.4 التنشئة السياسية

إن التـــنشئة السياسية (Political Socialization) كجزء من عملية التـــنشئة الاجتماعية للأفراد لا يمكن أن تتم بأسلوب واحد، فهي تبدأ مع الفرد من الولادة وتستمر معه حتى مماته، والفرد خلال ذلك يأخذ من المصادر التي قد تختلف في أساليبها لكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحد، وهو تـــنشئة الفرد تـــنشئة اجتماعية وسياسية يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع. واختلف العلماء والباحثون حول أهمية هذه المصادر بالنسبة للفرد، إلا أنهم يعتقدون أنها جميعاً تتعاون لغرس القيم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع. إن مصادر التـــنشئة السياسية تعمل على تجذير الروح الوطنية والقومية لدى الأفراد، ما يدفعهم لأن يضحوا في سبيل وطنهم وأمتهم.[1]

وهنا يمكن اعتبار التنشئة السياسية "في الإطار العملي" تهدف للوصول إلى مواطن مؤمن بالقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، ويسعى إلى ممارستها في سلوكه اليومي، وأن يكون حريصاً على مصالح المجتمع والوطن ومستعداً للتضحية من أجلها بنفس القدر الذي يحرص فيه على حقوقه الشخصية ودفاعه عنها. ولكن هذا الفهم للمفهوم مختلف عليه من فكر لآخر ومن نظام لآخر.

يتطلب إعداد بيئة مناسبة تنتشر فيها ثقافة سياسية إيجابية وقادرة على التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر، لا بد من وجود مجموعة من العوامل

[1] مولود زايد الطبيب، مصادر التنشئة السياسية ودورها في تنمية التفكير الأيديولوجي لدى الأفراد، ليبيـــا 2003، علـــى الرابط الإلكتروني: http://albahethoun.blogspot.com/2010/12/blog-post_2971.html

التي من شأنها خلق البيئة السياسية المناسبة وأهم القواعد والمبادئ المفيدة للتنشئة السياسية المعاصرة:

1. اعتبار ساحة الفعل السياسي مفتوحة على الدوام على قوى ومجموعات سياسية أخرى ذات تصورات فكرية وسياسية متباينة، سواء تم اعتبارها ضمن صنف الحلفاء أو المنافسين أو الخصوم من جهة، واعتبار التحول والتغيير – من جهة أخرى – قانوناً راسخاً في كل واقع سياسي. الأمر الذي يفرض على المرء اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي، يمكّنه من التكيّف مع معطيات الواقع المتحول.

2. ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي في العمل السياسي، لما يتيحه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل والتعرف على العوامل المؤثّرة في تطوره. إذ أنّ الواقعية والعقلانية تقتضيان تقديراً دقيقاً للإمكانيات الفعلية للذات التي تتوخى الفعل والتغيير في وضع سياسي ما.

3. اعتماد ثقافة الحوار انتصاراً لفكرة أو دفاعاً عن موقف وحماية لمصلحة خاصة أو عامة. وفي سياق ذلك، ينبغي الحرص على عدم اعتماد الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخلاف. [1]

وعليه، فإن الثقافة السياسية هي وليدة لثقافة المجتمع العامة، التي تختلف من مجتمع لآخر بناء على البيئة السياسية والاقتصادية، وطبيعة نظام الحكم.

يرى بعض المفكرين أن الثقافة السياسية عبارة عن "منظومة معنوية من القيم والرؤى والأفكار والاتجاهات الأساسية، التي تتصل بالنظام السياسي والممارسة السياسية، وتؤثر فعلياً في توجيه سلوك أفراد المجتمع سواء كانوا حكاماً أم محكومين، رغم أن تغيير هذه المنظومة

[1] عبدالله تركماني، نحو تجديد الثقافة السياسية العربية، موقع جريدة المستقبل اللبناني، الجمعة 24 تموز 2009 – العدد 3372 – صفحة 19 على الرابط الالكتروني: http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=359305

يمر عبر فترة زمنية ممتدة، إلا أنه من الممكن إخضاع الثقافة السياسية السائدة لمؤثرات مضاعفة، سيما تحت تأثير النزاعات والصراعات الممتدة مع الآخر".[1]

إن أحجار بناء الثقافة السياسية تتعلق بالمواطنة والديمقراطية وآراء المواطنين بشكل نظامهم السياسي وحكومتهم واستيعاب التقدم التكنولوجي وتوطين المعرفة، وبالمحصلة، فإن الشراكة الثقافية الديمقراطية تقود صوب المواطنة وحقوقها الحجر المهم من مكونات الثقافة السياسية.[2]

43. الثقافة السياسية الفلسطينية

لم يتوقف الجدل حول أهمية الحديث عن الثقافة السياسية في المجتمع الفلسطيني، منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، إلى وقتنا هذا، ورغم التجربه الطويلة للشعب الفلسطيني التي اكتسبها خلال سنوات كفاحه الطويل ضد الاحتلال، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي يمكن الإشارة إليها بقوة في إطار نقد الأداء السياسي وهي :

- ظاهرة ثقافة الخضوع والتبعية، وهيمنتها على مجمل علاقات الحكم والسلطة، بما يتلاءم مع نمط الثقافة الأبوية والرعوية والعصبوية المعروفة، التي تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين كونهم تابعين، بعيدين عن القدرة على المشاركة في أدنى حقوقهم بحرية التعبير والتجمع والاحتجاج السلمي.
- غياب المجتمع عن التعبير عن موقفه أثناء مرحلة الاقتتال الداخلي، والانقسام السياسي، وغياب دوره حتى بعد أزمة الشرعيات (شرعية المجلس التشريعي، وشرعية الرئيس، وشرعية الحكومة)، ولم تشكل الثقافة السياسية أي تأثير في الرأي العام.

---

[1] عمر جمعة عمران العبيدي، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، مجلة نبأ، العدد72 تشرين أول 1994،على الرابط الإلكتروني: http://annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm

[2] صلاح هنية، رؤية للثقافة السياسية الفلسطينية، جريدة الأيام الفلسطينية، مقال على موقع الجريدة الإلكتروني على الرابط: http://www.al-ayyam.com/printpreview.aspx?did=33849

- عدم قدرة تنظيمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية، ما يتطلب زيادة في مستوى الوعي السياسي، لقيم البناء القانوني والمؤسساتي في المجتمع.[1]

تعتبر الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة لأي مجتمع أو شعب، وهي أحد منتجات الثقافة الاجتماعية العامة. فالسياسة موجودة في جميع العلاقات الإنسانية الخاصة والاجتماعية، ويمكننا القول إن ثقافة الفلسطينيين العامة وثقافتهم السياسية لا تختلف كثيرا عن الثقافة التقليدية السائدة في المجتمعات العربية التي تشترك معها في عوامل اللغة، والدين، والعادات والتقاليد. وإن كان الواقع الفلسطيني يتميز في بعض القضايا الفرعية بفعل خصوصية المكان، والواقع السياسي، وشبكة الانتماءات والولاءات السياسية والاجتماعية.

لقد أدى تشكل حركة تحرر وطني فلسطيني بداية ستينيات القرن الماضي، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، ثم قيام سلطة سياسية بعد اتفاق أوسلو عام 1993، إلى تطور في الوعي السياسي الفلسطيني باتجاه مفاهيم الوطن والوطنية، لكن الثقافة الفلسطينية ظلت في إطار التنازع بين الثقافة التقليدية التي تغذيها المؤسسات والقيادات السياسية والاجتماعية التقليدية، وثقافة سياسية وطنية أنهكها عجز القيادات الفلسطينية عن تغذيتها وتدعيمها ووضع تصورات واضحة لها أمام مواطنيها. وكان النتيجة بقاء مفاهيم الوطن والدولة غير واضحة ومشوشة.[2]

يتم الحديث في الساحة السياسية الفلسطينية عن العديد من المصطلحات والمفاهيم كأنها متفق عليها، مثل الوحدة الوطنية، والمصلحة الوطنية، والعملية السلمية وغيرها. وعند إلقاء نظرة سريعة على وسائل الإعلام، نجد أن هذه المفاهيم التي يروج لها على أنها متفق عليها ضمنياً، هي من المفاهيم التي تثير حالة من الالتباس في الواقع السياسي الفلسطيني، كما أنها من أكثر المفاهيم تبايناً في التفسير، وفقاً لاختلاف المصالح والمنطلقات والأهداف بين الأحزاب والتنظيمات وحتى الأفراد.

---

[1] منذر الحلولي، الثقافة السياسية ومعوقات النهوض الديمقراطي الفلسطيني ، تاريخ النشر: 2010-04-29 دنيا الوطن، على الرابط الإلكتروني: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/04/29/196607.html

[2] سلافة حجاوي، **في الثقافة السياسية الفلسطينية، مجلة الطريق**، فلسطين، في حلقتين في العددين حزيران وتموز 2008.

وفي هذا الإطار، يقول "عبد المجيد سويلم"، إنه إذا كان من الطبيعي أن يخضع مفهوم المصلحة الوطنية للتباين وفق اختلاف المصالح والانتماءات، وأن يختلف مضمون هذا المفهوم بين مرحلة وأُخرى ويتطور وفق الآليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إطار هذه المراحل، فإن الطبيعي كذلك، أن يسعى كل فصيل وحزب سياسي ليضفي على المفهوم أيديولوجيته وفكره السياسي وبرامجه وأساليبه ووسائله.[1]

ويضيف الدكتور سويلم: "لقد تحولت كل الأجندات الخاصة إلى مصلحة وطنية عليا وتحولت كل الممارسات السياسية إلى مصلحة وطنية عليا واختلطت الأمور إلى درجة خطيرة، فلم نعد نفرق بين المفاهيم والمصطلحات التي تعكس وحدة الشعب والأرض والوطن والقضية عن مصطلحات الشتم والتهويش السياسي، ولم نعد نفهم الفرق بين مرتكزات العمل الوطني ومحددات الشراكة الوطنية وبين مصطلحات الخطاب الأيديولوجي المغرق في ذاته والتائه في ثناياه".[2]

تحول التراشق الإعلامي (التراشق هنا ليس له علاقة من قريب أو بعيد بالرشاقة) إلى بديل للحوار الفكري وإلى سيف مسلط على المراجعة والتقييم وإعادة النظر والاجتهاد.

كل هذا يتم بادعاء الحرص على المصلحة الوطنية ومن أجل "تحقيق" المصلحة الوطنية العليا.

4.4 اتفاق أوسلو

كانت صبيحة الثاني من آب 1990 مهمة في تاريخ السياسة العربية، حيث انعكست على الواقع الفلسطيني، محدثة تأثيرات عميقة على القضية الوطنية الفلسطينية لا تزال بعض ارتداداتها قائمة حتى الآن.

---

[1] عبد المجيد سويلم، **حول مفهوم المصلحة الوطنية العليا**، جريدة الأيام الفلسطينية 9 كانون ثان 2009

[2] المرجع السابق.

تتجلى حقيقة الأزمة الفلسطينية الناتجة عن احتلال العراق للكويت عام 1990 في سؤال طرحه أحمد عبد الرحمن المستشار السابق للرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" في كتابه (عشت في زمن عرفات) حيث طرح سؤالاً في مستهل الفصل الثامن وكان عنوان الفصل (الطامة الكبرى) وقال: أي كارثة لحقت بنا جراء هذا الاحتلال لدولة الكويت؟

أدخلت أزمة احتلال القوات العراقية لدولة الكويت منظمة التحرير الفلسطينية بين المطرقة العراقية والسندان الكويتي، فالكويت كانت لسنوات طويلة نقطة انطلاق هامة في العمل الوطني الفلسطيني، واحتضنت الفلسطينيين لسنوات عدة ووفرت لهم الدعم المادي والمعنوي، والعراق قدمت دعماً سخياً للفلسطينيين مادياً وعسكرياً. وحظي نظام صدام حسين بتعاطف شعبي فلسطيني واسع نتيجة مواقفه المعادية لإسرائيل.

عبر عدد من أعضاء القيادة الفلسطينية عن عدم تأييدهم لقيام العراق باحتلال الكويت، خاصة صلاح خلف (أبو إياد) ومحمود عباس (أبو مازن)، وسليم الزعنون (أبو الأديب). ونصحوا القيادة العراقية بالانسحاب من الكويت إلى الحدود الدولية. إلا أن المواقف العلنية التي عبر عنها أبو عمار في خطاباته بقيت حائرة، حيث لم يدع العراق إلى الانسحاب علناً من الكويت، وإن كان عبر عن رفضه للتدخل العسكري الأميركي في الأزمة. الأمر الذي لم يرق للكويتيين ودول الخليج ومن تحالف معهم.

في فترة احتلال العراق للكويت وجدت في المنطقة كتلتان: الكتلة الأولى تضم الدول التي تقف ضد العراق من قبيل دول الخليج ومصر وسوريا والولايات المتحدة والدول الغربية، والثانية، دول تميل إلى الموقف العراقي بفعل الضغط الشعبي مثل السودان والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في ظل هذه الظروف الصعبة والمعقدة والدقيقة وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في الشرك؛ حيث صوتت في قمة القاهرة ضد الطلب بالتدخل الأميركي في الأزمة. وأطلقت الكويت

على مجموعة الدول التي صوتت ضد الاقتراح (دول الضد) وضمت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والسودان وتونس والجزائر وموريتانيا واليمن. [1]

دخلت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الحرب وتم إخراج القوات العراقية من الكويت بمساعدة بعض الجيوش العربية وعاد النظام الحاكم إلى الكويت، وارتدت على الفلسطينيين الأمور بشكل سيء ، يمكن أن نطلق على ما حصل "النكبة الثانية"، حيث غادر حوالي نصف مليون فلسطيني دولة الكويت إلى دول عديدة مثل الأردن وكندا وأستراليا وماليزيا والجزائر والإمارات. حيث أن مشاركة بعض الفلسطينيين للقوات العراقية في احتلال الكويت، والعمل بشكل علني لصالح القوات العراقية، جعل أبناء الكويت يصبون جام غضبهم على الفلسطينيين الذين نظروا إليهم على أنهم ناكرون للجميل. لقد أحرق هذا الموقف الفلسطيني كل السفن بين الفلسطينيين ودول الخليج العربي ومعها مصر، الذين يعتبرون من الحلفاء الأكثر قرباً لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

في ظل هذا الموقف المتأزم والخطير يقفز إلى بال المتتبع للحالة سؤال مهم وهو "أين كانت تكمن المصلحة الوطنية الفلسطينية في هذه القضية؟"، يتلوه سؤال حول "الكيفية التي تم تقدير الموقف بناء عليها ومدى توافق ذلك مع المصلحة الوطنية الفلسطينية؟".

أم أن القرار الفلسطيني وقع في شرك تعقيدات الموقف السياسي. ولكن بغض النظر عن كل الأسباب، فإن الفلسطينيين كانوا من أكبر الخاسرين في نهاية الحرب.

كانت تبعات ما حصل تتمثل في الوصول عام 1993 إلى التغيير الأبرز الذي حدث في سير القضية الفلسطينية بعد أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو مع (اسرائيل).

لقد سبق وصرح "أمين مقبول" أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح حول أسباب توقيع اتفاق أوسلو، وذكر من بينها الظروف التي كانت تحيط بالقضية الفلسطينية آنذاك، منها حرب

[1] أحمد عبدالرحمن، **عشت في زمن عرفات** ، دار الحرية للنشر، رام الله، ط2 ، 2014، ص.ص 287،288

الخليج المدمرة، وانهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي التي كانت سنداً للثورة الفلسطينية، وتشدد أنظمة العسكرتاريا العربية القمعية، والحصار والتهديد بالطرد للثورة من تونس. وقال مقبول: "لا أدعي أن أوسلو شكلت انتصاراً للقضية، لكن الحفاظ على الذات والحصول على منفعة قليلة هو بمثابة إنجاز، وما أوسلو إلا محاولة للانتقال من مرحلة لمرحلة في تلك الظروف".[1]

ويقول أستاذ الدراسات العربية المعاصرة والتاريخ في جامعة "كولومبيا" الأميركية " رشيد الخالدي" عن التغيرات الدولية التي أدت إلى اتفاق أوسلو، إنه رافق التغيرات الدولية أخطاء في التقييم مع الوضع الجديد، من قبل جهات مختلفة، من ضمنها الرئيس العراقي الراحل "صدام حسين". وأوضح أن قراءة القيادة الفلسطينية من هذه التطورات وتحديداً الخطوة التي أقدم عليها الرئيس العراقي كانت خاطئة، ما أدى إلى ما أسماه "كوارث في المواقف" من قبل القيادة. وقال إن "أوسلو" قام على أساس مبادئ كانت طرحتها إسرائيل عام 1978، ورفضتها القيادة حينها، مبيناً أن أحد أسباب هذا التراجع هو ضعف وضع منظمة التحرير في المحيط العربي، نتيجة الأخطاء في التقدير بالنسبة للعراق، ما أدى إلى عزلة "مخيفة" للمنظمة، أجبر القيادة على التفكير بالخروج من تونس والذهاب إلى فلسطين.[2]

ويقول "غسان الخطيب" استاذ دراسات الشرق الاوسط في جامعة بيرزيت، إن أوسلو ليس أمراً واحداً، بل عملية شملت عدداً من الاتفاقيات والمحطات والمراحل التفاوضية، بالتالي ما يمكن أن ينطبق على مرحلة أو اتفاق، لا ينطبق على سائر المراحل والاتفاقات بالضرورة.

---

[1] جلسة حوار ، نظمها المنتدى التويري الثقافي في نابلس، بالتعاون مع اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، بمناسبة **مرور 20 عاماً على اتفاقية "اوسلو"**، سبتمبر 2013

[2] رشيد الخالدي، مداخلة بعنوان "**المقدمات التاريخية والبيئة الفلسطينية والإقليمية والدولية المهيئة لاتفاق أوسلو**"، المؤتمر السنوي لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع جامعة بيرزيت، تحت عنوان "عشرون عاما على اتفاق أوسلو: مستقبل القضية الفلسطينية بعد خمسة وعشرين عاماً على إعلان الاستقلال". 27-9-2013

ويضيف أن "بعض ما جرى في سياق العملية التي نطلق عليها أوسلو، كان ممراً إجبارياً واضطرارياً، ومكاسبه أكثر من مخاسره أو تكاليفه، بينما كانت هناك محطات أخرى في هذه المسيرة، لم تكن ممراً إجبارياً، ولا ضرورة، وأضراراها أكثر من مكاسبها".[1]

حماس التي عارضت ولا تزال تنتقد اتفاق أوسلو، بعد دخولها الانتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيل الحكومة العاشرة بعد فوزها بالانتخابات تحت مظلة أوسلو، أشارت لصعوبة الجمع بين السلطة والحكم من جهة والمقاومة من جهة أخرى، وجاء هذا الاعتراف في كلمة لرئيس المكتب السياسي للحركة "خالد مشعل" في مؤتمر "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي.. تجارب واتجاهات" الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في العاصمة القطرية في تشرين أول 2012. في محاضرته التي كانت بعنوان "التيار الإسلامي وسبل إدارة سلطة في ظروف معقدة. الدروس المستفادة من تجربة حركة حماس، حيث قال "مشعل" إن "حركة حماس حاولت "الجمع بين المقاومة والسلطة، وهذا أمر صعب لكنها بقيت مقاومة ومع المقاومة".[2]

وأضاف "مشعل" أن تجربة حماس بالمشاركة في الحكم "لا تصلح لأن تكون نموذجاً يدرس إلا من باب دراسة التجربة وأخذ العبرة"، مشيراً إلى أن "السلطة في الحالة الفلسطينية سلطة منقوصة السيادة وسلطة تحت الاحتلال"، معتبراً أن هذه "السلطة لم تكن ثمرة نضال وطني، إنما ثمرة اتفاق أمني اقتصادي من اتفاقي أوسلو إلى باريس".[3]

وبرر "مشعل" قبول حماس بخوض الانتخابات التشريعية في السلطة الفلسطينية في ظل إطار اتفاق أوسلو عام 2006، بقوله إن "الحركة من منطلق إطارها الفكري ورؤيتها وبعد أن

---

[1] غسان الخطيب، مداخلة بعنوان "**هل كان اتفاق أوسلو ممراً إجبارياً أم مغامرة تاريخية**" المؤتمر السنوي لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع جامعة بيرزيت، تحت عنوان "عشرون عاما على اتفاق أوسلو: مستقبل القضية الفلسطينية بعد خمسة وعشرين عاماً على إعلان الاستقلال". 27-9-2013

[2] خالد مشعل ، محاضرة في مؤتمر "**الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي.. تجارب واتجاهات**" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، تشرين أول 2012

[3] المرجع السابق.

اضطرت إلى دخول الانتخابات والحكومة للحد من سلبيات مسار اتفاق أوسلو، حاولت الجمع بين المقاومة والسلطة، وهذا أمر صعب ". [1]

وطالب " مشعل" القوى السياسية العربية، من ضمنها الحركات الإسلامية أن تؤسس لنموذج معاصر للديمقراطية، لافتاً إلى وجود فرق بين موقع المعارضة والحكم، بين التخيل والافتراض والمعايشة والمعاناة، وفرق بين الناقد والممارس.[2]

وفي ذات السياق اشار "مشعل" إن على الإسلاميين الاعتراف بأن الحكم أعقد مما كانوا يتصورون، وتوجه إلى الحركات الإسلامية وغيرها بضرورة التواضع في الوعود للناس وفي ادعاء امتلاك الحقيقة.

وأوصى "مشعل" الأنظمة الديمقراطية التي تنشأ عن ثورات الربيع العربي بالتوازن بين الهم الوطني الداخلي وأولويات الهم العربي والإقليمي، وأخص بالذكر في هذا السياق مصر ممثلة بالرئيس (السابق) "محمد مرسي"، إذ قال إن "دولة بأهمية مصر مثلاً لا يمكن أن تنكفئ على نفسها، وتبقى في منأى عن قضية فلسطين أو التوازن الإقليمي أو الصراع العربي الإسرائيلي، والملفات الكبرى. وهذا هو الدور المطلوب من نظم ما بعد الثورات العربية".[3]

ودعا (مشعل) الحركات الإسلامية العربية وخاصة في دول التي عاشت ما اطلق عليه (الربيع العربي) إلى "إدارة علاقاتها مع الغرب بحكمة وإلى عدم دفع تنازلات"، قائلا: "يا حكام العرب الجدد لا تدفعوا بتنازلات للغرب بثمن أو من دون ثمن".[4]

---

[1] جريدة القدس، مشعل: تجربة "حماس" في الحكم تحت سقف أوسلو شابها أخطاء، 10 أكتوبر 2012 http://www.alquds.com/news/article/view/id/390473

[2] خالد مشعل ، محاضرة في مؤتمر "**الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي.. تجارب واتجاهات**"، م س

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

وكان (خالد مشعل) قد قال عقب نجاح حماس في انتخابات عام 2006: "كما نجحت حماس في المقاومة ستنجح في التغيير والإصلاح ومن مصلحة الجميع أن يركبوا القطار الذي ستقوده حماس سننجح وسننتصر وسترون".[1]

وعن مصير الاتفاقيات الموقعة، قال "مشعل" "سنتعامل مع كل اتفاق وقانون بواقعية استناداً إلى مصالح شعبنا.. ما يناسبنا سنأخذه وما لا يناسبنا لن نأخذ به لكننا لن نحمل السلم بالعرض.. بالتأكيد نؤمن بالمرحلية والتدرج والواقعية ونستطيع إنجاز حقوقنا خطوة خطوة ونقيم دولتنا شرط أن تكون ذات سيادة".[2]

وحول السبب الذي دفع حماس إلى التعاطي مع أوسلو، يقول عضو المكتب السياسي لحركة حماس "موسى أبو مرزوق" : "على الرغم من عدم اعتراف حماس بأوسلو، وما نتج عنها فإن الحركة تعاملت معها كأمر واقع، ودخلت الانتخابات، لا لشهوة السياسة، وإغراءاتها، ولكنها المسؤولية الوطنية، بعد أن وصل الفساد في السلطة والتآمر على المقاومة مبلغاً لا يمكن السكوت عليه، وعندما اختارها الشعب حوصرت، وحدثت الأزمة، وقتل من فتـــــــــح ومن حماس قرابة 360 مواطناً، ونتـــــــج عن هذا الانقسام البغيض، ومع ذلك واجهنا كل الضغوط التي مورست، وأبقينا على السلطة الفلسطينية وقوانينها ولم نفتأ نطالب بالوحدة الوطنية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني".[3]

ويضيف أبو مرزوق "انطلاقاً من مسؤولياتنا الوطنية، ووحدة شعبنا وقضيته الوطنية، فإننا لم نخط خطوة إلا وكانت المصلحة الوطنية رائدنا، فنحن شعب تحت الاحتلال، يجب أن تزول كل أسباب التفرقة بين أبنائه، لصالح وحدة وطنية، لنستطيع مواجهة أعدائنا".[4]

---

[1] **مشعل يحذر من تعطيل انتصار حماس ويؤكد انها ستتعامل مع اوسلو بواقعية شديدة**، جريدة الحياة الجديدة، الاحد 29 كانون ثاني 2006 ،العدد 3692

[2] المرجع السابق.

[3] موسى أبو مرزوق، مأزق حماس وثوابتها الوطنية، صحيفة القدس العربي DECEMBER 17, 2013 على الـرابط الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=114712

[4] المرجع السابق.

وفي إطار الحديث عن الحالة الفلسطينية، يقول يزيد الصايغ الباحث في معهد "كارينغي" للشرق الأوسط: "يجب على فتح وحماس تشكيل كتلة تاريخية يمكنها التفاوض على تحقيق سلام ملزم ودائم مع إسرائيل. وما من شكّ في أن هذا هو الأمر الأصعب بالنسبة إلى حماس، التي لا تزال تختبئ وراء ورقة عدم الاعتراف بإسرائيل، بينما تفوّض سلطة عباس للتفاوض معها. غير أنه يتعيّن على حركة فتح أيضاً أن تثبت استعدادها للمخاطرة بامتيازاتها المكتسبة لتمكين الدبلوماسية الفلسطينية وتحقيق حل الدولتين القابل للعيش، لا سيما من خلال الالتزام بمقاومة غير عنيفة ومتواصلة لمواجهة حملة التوسّع الاستيطاني والسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية و شرقي القدس . هذا يشكّل فرصة لأي فصيل سياسي يريد تحقيق الأهداف الوطنية ليأخذ مكانه كقوة رائدة في المصير السياسي الفلسطيني، في المستقبل. والواقع أن إنجاز الوحدة، مهما كلّف الأمر، هو السبيل الوحيد لذلك". [1]

5.4 الانقسام الفلسطيني

1.5.4 الجذور التاريخية للانقسام

الانقسام، مصطلح أضيف لقاموس المصطلحات السياسية في القضية الفلسطينية، هذا القاموس المكتظ بكل ما يعكس واقع الخلافات والصراعات والأزمات الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار التي حكمت القضية منذ نكبة 1948.

ومع أنه يمكننا أن نستخرج من قاموسنا السياسي مفردات تعبر عن الجانب الإيجابي من المشهد السياسي مثل: المقاومة والجهاد، والصمود، وانتفاضة الحجارة، ومواجهة الحصار..

[1] يزيد الصايغ، الوحدة الوطنية الفلسطينية: مناورة تكتيكية أم خيار استراتيجي؟، 01 أيار/مايو 2014 مركز كارينغي للشرق الأوسط على الرابط الإلكتروني:
http://carnegieendowment.org/2014/05/01/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A/h9ri?reloadFlag=1

إلخ؟ إلا أن المصطلحات السلبية هي التي تعبر عن الواقع السياسي المأزوم الراهن، بينما المصطلحات الإيجابية أصبحت مجرد شعارات.

إن الوحدة الوطنية الحقيقية وغير المزيفة ليست شعاراً مجرداً بل هي حاجة موضوعية ضرورية كآلية كفاحية لا مفر منها، يحتّمها طابع وطبيعة التناقض الأساسي على ساحة الصراع والتطور في ظرف زماني محدد ومكاني محدد. كما يجري بناء الوحدة الوطنية وفقاً لمقاييس ومعايير محددة وأفق إستراتيجي محدد يلبي مطلب تجسيد المصلحة الوطنية العليا وهي التحرر وإنجاز الاستقلال الوطني بعد التخلص من وجود ودنس المحتل الأجنبي. ففي ظل الاحتلال الأجنبي فإن التناقض الأساسي، الأولي والجوهري، يكمن في التناقض بين الوجود الاحتلالي الأجنبي وضحاياه.[1]

يزخر تاريخ العمل الوطني الفلسطيني بالخلافات السياسية والتنظيمية، ولكن عند الحديث عن الانقسام فليس المقصود به الخلافات والصراعات السياسية داخل النظام السياسي، فهذه خلافات عادية تدخل في إطار التعددية السياسية وهي موجودة في كل الأنظمة السياسية خصوصًا الديمقراطية، وإن كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية شكل تحولاً نوعياً في العمل السياسي الفلسطيني بما مثلته من إطار موحد للفلسطينيين، وهذا ما نصت عليه المادة "8" من الميثاق الوطني. إلا أن وجود المنظمة لم يمنع ظهور تباينات وانشقاقات بينها وبين بعض الفصائل المنضوية تحت لوائها كالجبهة الشعبية أو منظمة الصاعقة أو جبهة التحرير العربية، أو داخل نفس الحزب كالذي عرفته الجبهة الشعبية حيث انشقت عنها الجبهة الديمقراطية ثم الجبهة الشعبية –القيادة العامة، أو الانشقاقات التي عرفتها حركة فتح كخروج جماعة أبو نضال وأبو موسى وغيرهم... إلخ. [2]

---

[1] أحمد سعد، خدمة المصلحة الوطنية العليا المحك الأساس للوحدة الوطنية الكفاحية، الحوار المتمدن–العدد: 1596 – 29 / 6 / 2006 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68765

[2] ابراهيم ابراش ،**الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني**، مرجع سابق.

يعتبر الانقسام الذي حدث منتصف 2007 الأخطر ليس فقط من الجانب الجغرافي، لأنه في الواقع لم يكن هناك تواصل جغرافي بين غزة والضفة إلا في ظل الاحتلال، بل باعتباره الانقسام الذي يهدد وحدة المشروع الوطني.

ويرى "إبراهيم أبراش"، أن انقسام 2007 كان "تتويجاً لظروف تعرض لها المشروع الوطني من خلافات وانشقاقات داخل فصائل المنظمة لم يتم تجاوزها ومعالجتها في حينه، ومع قيام السلطة الفلسطينية تعمقت ونشطت مبررات الانقسام، ومع تعثر عملية التسوية السياسية القائمة على قاعدة اتفاق أوسلو، وتصاعد قوة حركة حماس، أصبح الانقسام نتيجة متوقعة".[1]

لقد كان أخطر ما نتج عن ربط المشروع الوطني بقراري "242" و"338" تحديداً، هو إفقاد هذا المشروع استقلاليته الوطنية التي دافعت عنها منظمة التحرير وخاضت مواجهات مع أكثر من دولة عربية من أجل الحفاظ عليها. فمع توقيع اتفاقية أوسلو تم الانتقال من مشروع وطني مستقل–نسبياً– ومقاوم، لمشروع وطني خاضع لشروط تسوية غير متوازنة، ما أدى لحدوث تصدع للإجماع الوطني حول هذا المشروع، بالتالي غياب لإستراتيجية فلسطينية واضحة سواء إستراتيجية سلام أو إستراتيجية مقاومة.[2]

إن عدم نجاح الثقافة السياسية الفلسطينية في التغلب على اختلاف الرؤى حول إستراتيجية التحرير على اعتبار أن مكونات الثقافة السياسية التي يمكن حصرها في: التعددية السياسية، والشراكة السياسية والمواطنة، وحقوق الفرد، وقضايا الديمقراطية، والمنظومة الثقافية والقيم، وهذه جميعها مكونات الثقافة السياسية التي يجب أن يعيد الفلسطينيون تشكيل مكوناتها الأساسية باتجاه يخدم تنمية توجهاتهم المستقبلية. حيث يرى الباحث صلاح هنية أن الفلسطينيين يعانون من ثقافة سياسة انفصامية تقدس وتحترم هذه المكونات نظرياً وترفضها واقعياً.[3]

فالأساس المنطقي هو أن تعلو المصلحة الوطنية فوق كل الطموحات الشخصية والجمعية والفئوية والحزبية، ويجب جعلها مصلحة عليا فوق كل المصالح والاعتبارات الأخرى، وأن

---

[1] ابراهيم ابراش، **الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] صلاح هنية، "**رؤية للثقافة السياسية الفلسطينية**"، جريدة الأيام الفلسطينية، تاريخ نشر المقال 04 آذار 2006

ينطلق هذا الموقف باتجاه الفعل الصحيح وفق حسابات دقيقة بعيداً عن مستنقع المنافع والأحقاد ورواسب الحسابات الذاتية. لأن محاولة إغفال المصلحة الوطنية يقود نحو الأنانية الضيقة.

مع الترحيب الحذر من الشارع الفلسطيني باتفاق المصالحة (اتفاق الشاطئ) في نيسان 2014، فقد نوقش هذا الاتفاق من قبل العديد من الباحثين في الشأن الفلسطيني، ونشرت مجلة السياسة الخارجية الأميركية "Foreign Policy" التي تتبع لمجلس العلاقات الخارجية الأميركي مقابلة لتوم كوتش (Tom Kutsch) المحرر المساعد في قسم شؤون الشرق الأوسط فيها مع مصطفى البرغوثي الأمين العام لحزب المبادرة الوطنية الفلسطينية، تحدث فيها عن الاتفاق الأخير نيسان 2014. وقال كوتش إن اتفاق المصالحة الفلسطينية أدى إلى توحيد الحكومة الفلسطينية لأول مرة منذ أربع سنوات في جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال البرغوثي في المقابلة إن العوامل التي دفعت في التوصل للاتفاق هي:

- شعور الفلسطينيين بالإحباط من الانقسام الداخلي
- إدراك حركتي فتح وحماس أنهما بدأتا في خسارة القاعدة الشعبية.
- فشل عملية السلام والعناد الإسرائيلي.
- التغير في المنطقة، حيث أظهرت القيادة المصرية الجديدة قدرتها على التوصل لاتفاق مصالحة بين حماس وفتح. وأصبح المصريون أقل عرضة للضغوط الخارجية التي كانت تستهدف الوحدة، وأبدوا قدراً كبيراً من المرونة والإرادة، ما عكس تغيراً في السياسة المصرية بشكل عام.[1]

[1] مركز الدراسات السياسية والتنموية اتفاق الوحدة الفلسطينية رؤية من الداخل، مترجم ، عن مجلة السياسة الخارجية الأميركية "Foreign Policy"، http://cpds.ps/ar/newscats/62/119/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82+%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9%3A+%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9+%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84

2.5.4 الانقسام والمصلحة الوطنية

عاشت القضية الفلسطينية تطورات يمكن وصفها بالكارثية أواسط عام 2007، حيث تدهورت الأوضاع الداخلية، وتحديداً في قطاع غزة، بعدما نشب اقتتال داخلي بين حركتي فتح وحماس أدى إلى وقوع قتلى وجرحى، وكان الحال أقرب إلى الحرب الأهلية، وما نتج عن تلك الأحداث من وقوع قطاع غزه خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، وأصبح تحت سلطة حركة حماس بالقوة المسلحة، وإن كان ما حصل أوقع شرخاً كبيراً في النسيج الاجتماعي والسياسي، والثقافي والوطني الفلسطيني قد اختلف على توصيفه وتسميته، إذ تم توصيفه بأنه (انقلاب عسكري) من قبل السلطة الفلسطينية وحركة فتح، فيما أطلق عليه وصف (الحسم العسكري) من قبل حركة حماس.

وبغض النظر عن المسمى، فإن ما حدث في صيف 2007 في قطاع غزة، اعتبره البعض بمثابة ضربة للهوية الوطنية الفلسطينية في كل مفاصلها، المتمثلة في: وحدة الأرض، والسكان، والحكومة، والقانون، وذلك من وجهة نظر السلطة الفلسطينية وحركة فتح تحديداً، حيث قالت حركة فتح في بيان صدر بتاريخ 14يونيو2010 عن مفوضية الإعلام والثقافة بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لـــــ"انقلاب حماس": "انقلاب حماس واغتصابها السلطة بقوة السلاح وإقدام قواتها على ارتكاب مجازر بحق مناضلي الحركة وكوادرها وقياداتها ومنتسبي الأجهزة الأمنية، كان جريمة ضد الإنسانية لا تقل فظاعة عن جرائم منظمات الهاغاناه وشتيرن الصهيونيتين، كما يمثل الانقلاب نكبة أنزلتها حماس على رؤوس الشعب الفلسطيني لتضاف إلى ما حل بشعبنا من مآسٍ ونكسات ونكبات على يد الاحتلال الإسرائيلي".[1]

في المقابل، بررت حماس الحدث بقولها إنه كان "خطوة ملحة وإجبارية في سبيل الحفاظ على المشروع الوطني وثورة على اتفاق أوسلو".

[1] وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية وفا ، **فتح:** انقلاب حماس نكسة جديدة تضاف إلى مآسي شـــعبنا، ، 2010 علـــى الرابط الإلكتروني: http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=77927

وفي إطار توصيف الحدث، قال النائب في المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، يحيى موسى: "قراءتي الخاصة لذلك المشهد وتلك الأحداث المؤلمة تتلخص في أنها لم تكن أحداثاً اختيارية إرادية لكنها أوضاع اضطرارية لجأت إليها فتح وحماس دون إرادة منهما، وهذا لا يعني بالضرورة عدم مسؤوليتهما عنها، لكنه توصيف للواقع الفلسطيني الهش والمعقد في معادلة اللعبة الدولية في الشرق الأوسط، فقد عملت الولايات المتحدة وبمساعدة إسرائيل على دفع الأوضاع الفلسطينية إلى حافة الانهيار وقامتا بإغراء بعض العناصر المتنفذة في الأجهزة الأمنية للسلطة ودفعها للعمل بكل الوسائل والطرق غير المشروعة للانقلاب على نتائج انتخابات 2006 وتفشيل حماس وعدم تمكينها من امتلاك أدوات السلطة المالية والإدارية والأمنية حتى تدحرجت الأحداث إلى حافة الحرب الأهلية التي نجانا الله منها بانهيار الأجهزة الأمنية وتوقف الاقتتال".[1]

ويضيف موسى أن "أحداث حزيزان 2007 التي أنهت حكم فتح وأجهزتها الأمنية في غزة وجاءت بحكم حماس، مؤلمة وقاسية، وتثير في نفس كل وطني غيور مشاعر من الحزن والأسى لما آلت إليه العلاقات الوطنية بين أطراف رئيسة في الحركة الوطنية الفلسطينية (فتح وحماس) فقد حلت القطيعة بدل الوصال وعمت مشاعر الكراهية بدل الحب وسادت أجواء الفرقة والانقسام بدل الوحدة والوئام".[2]

وإذا كان طبيعياً أن يخضع مفهوم المصلحة الوطنية للتباين وفق اختلاف المصالح والانتماءات، وأن يختلف مضمون المفهوم بين مرحلة وأُخرى وفق الآليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإنه من الطبيعي كذلك أن يسعى كل حزب سياسي إلى منح المفهوم أيدلوجيته الخاصة وفكره السياسي وبرامجه.

يرى الدكتور إبراهيم أبراش، أن ما حدث في قطاع غزه صيف 2007 "غالباً ما يتم ربطه بما أقدمت عليه حركة حماس وأدى لسيطرتها على القطاع (سواء سمي ذلك انقلاباً أو

[1] قدس نت، نائب عن حماس أحداث حزيران 2007 قاسية ومؤلمة ، 2013 على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.com/news/article/view/id/444166

[2] المرجع السابق.

حسماً عسكرياً) وما ترتب عليه سياسياً واجتماعياً. إلا أن الاعتقاد الأقرب إلى الواقع، أن للانقسام جذوراً أعمق مما جرى في حزيران 2007 وأبعد من كونه صراعاً سياسياً بين فتح وحماس، كما لا يمكن اختزاله فقط كحالة صراع على السلطة بين فتح وحماس، فما جرى في غزة هو تتويج لتاريخ من الخلافات العميقة التي واجهت النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسه كمشروع تحرر وطني، ثم تعمق وازداد إشكالا مع وجود السلطة الفلسطينية، بالتالي فإن الانقسام أثر سلبياً على المستوى الإستراتيجي على ركيزتي المشروع الوطني الفلسطيني – المقاومة والتسوية السياسية– بما يطرح تساؤلات حول مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني برمته". [1]

في ظل وجود برنامجين يتصارعان في الساحة الفلسطينية، أحدهما يتخذ من العمل المسلح فقط وسيلة لتحرير فلسطين ويرفض الاعتراف بإسرائيل والآخر يتخذ من العمل السياسي القائم على التفاوض طريقاً لحل القضية الفلسطينية، معترفاً بإسرائيل وداعياً إلى حل الدولتين كإستراتيجية وحيدة ممكنه، فإن التعاطي مع مفهوم المصلحة الوطنية يخضع للعديد من الاجتهادات المتباينة في فهم وتطبيق المصلحة الوطنية الفلسطينية حيث دار نقاش مطول داخل النخب السياسية والتنظيمات والمواطنين الفلسطينيين حول ما إذا كانت العمليات التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين تصب في مصب المصلحة الوطنية الفلسطينية أم أنها ألحقت بالمفهوم (الذي لم يتم الاتفاق عليه لا من حيث الهدف ولا من حيث الأسلوب) أضراراً خطيرة؟ وفي نفس الموضوع خضع استخدام الصواريخ واستهداف المدن الإسرائيلية للنقاش، في ما إذا كان يؤدي إلى تحقيق المصلحة الوطنية أم يؤدي إلى عكس ذلك؟

أما الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون ثان 2006 وشارك فيها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وانتهت بفوز حركة حماس بـــ 76 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الـــ 132 مقابل 43 مقعداً لحركة فتح، وأسفرت عن بروز نظام سياسي فلسطيني برأسين متناقضين تماماً، حيث أن منصب الرئاسة بقي في يد حركة فتح التي

[1] إبراهيم أبراش، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2009 على الـــرابط الإلكتروني: http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

تتبنى الحل السياسي وتعترف بإسرائيل ويرأسها الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) وحركة حماس التي تتخذ من المقاومة المسلحة وسيلة لتحرير فلسطين ولا تعترف بإسرائيل، الأمر الذي أوجد تركيبة معقدة، مارست ديمقراطية، نجحت في الممارسة ولكن واجهت الكثير من المشاكل على مستوى التطبيق.

عقب الانتخابات التشريعية 2006، شكلت حماس حكومتها برئاسة (إسماعيل هنية) الذي سلم يوم 19 آذار 2006، قائمة بأعضاء حكومته إلى الرئيس (محمود عباس)، لكن الحكومة قوبلت بحصار إسرائيلي مشدد عرقل عملها، وبمحاولات داخلية للإطاحة بها من خلال سحب كثير من صلاحياتها. كان أهمها عدم سيطرة وزير الداخلية في حكومة حماس على الأجهزة الأمنية، وإنشاء مسمى جديد في السلطة الفلسطينية، وهو مدير عام الأمن الداخلي عهد به إلى القيادي في فتح (رشيد أبو شباك) حيث "صدر قرار في 6ابريل2006، من الرئيس (محمود عباس) بتعيين (رشيد أبو شباك) مديراً عاماً للأمن الوطني، دون التشاور مع الحكومة أو وزير الداخلية. مع العلم أن القانون الأساسي ينص على أن الرئيس يصادق على من ينسبه وزير الداخلية لهذا المنصب، ولا يعطى صلاحية التعيين للرئيس دون موافقة وزير الداخلية والحكومة. الأمر الذي يعني مزيداً من السيطرة على الأجهزة الأمنية التي في عمومها مشكلة من عناصر منتمية أو مؤيدة لحركة فتح حسب سياسة التوظيف التي كانت قائمة سابقاً".[1]

وحول هذا القرار، قال البعض إنه تم بالتوافق مع وزير الداخلية في حينه (سعيد صيام) خلال المؤتمر الصحافي في تفقدية قام بها لمقر جهاز الأمن الوقائي في مدينة غزة برفقة (رشيد أبو شباك) مدير الأمن الداخلي، حيث أعلنا هناك عن التغييرات الجديدة في قيادة الجهاز بالإضافة إلى الإجراءات المزمع اتخاذها لضبط الفلتان الأمني في المرحلة المقبلة. وتأتي الزيارة في "ظروف العدوان المتصاعد على شعبنا بهدف التأكيد على دور المؤسسة الأمنية بكافة مكوناتها في حفظ الأمن الداخلي والحفاظ على وحدة النسيج الفلسطيني".[2]

---

[1] أحمد الحيلة، صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، مركز الزيتونه 2006 على الرابط الالكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4645.html

[2] جريدة الحياة الجديدة ، 17 كانون الأول 2008 العدد4715 على الرابط الالكتروني: http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=29690&cid=1361

ولكن الأمور ازدادت سوءاً بعدما أصدر (إسماعيل هنية)، رئيس مجلس الوزراء في حينه ، قرارات عدة بخصوص الأجهزة الأمنية، من بينها "إلغاء التنسيب الصادر عن الحكومة التاسعة بخصوص (رشيد أبو شباك) كمدير عام للأمن الداخلي، ووقفه عن العمل، والعمل على تنسيب مدير عام جديد للأمن الداخلي حسب الأصول القانونية لم يعلن عن اسمه".[1]

ونظراً لرفض الأجهزة الأمنية التعاطي مع الحكومة الجديدة، شكل وزير الداخلية آنذاك (سعيد صيام) قوة تم تسميتها بـــ"القوة التنفيذية"، ضمّت أفراداً من (كتائب عز الدين القسام) التابعة لحركة حماس، فشنت حركة فتح عليها حملة واسعة وصلت حد الاصطدام مع القوة التنفيذية والأجهزة الأمنية الأخرى.

في إطار الصراع ذاته، يمكن الإشارة إلى أنه بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، عقد الرئيس (محمود عباس) اجتماعاً بتاريخ 28يناير2006 لنقل مسؤولية ثلاثة أجهزة أمنية من الحكومة إلى الرئاسة. مع العلم أن الأجهزة الأمنية الثلاثة وهي (الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني) كانت أصلاً من صلاحيات وزارة الداخلية.

وفي نفس دائرة الصراع وبتاريخ 13فبراير 2006، انعقد المجلس التشريعي (المنتهية ولايته) في جلسة استثنائية لنقل مجموعة من الصلاحيات للرئيس (محمود عباس) ، وتم ذلك بإصدار قانون يمنح الرئيس (محمود عباس) صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية برئيسها وقضاتها بالتوازي مع قرارات المجلس التشريعي المنتهية ولايته، كما تم إصدار مجموعة من القرارات في حكومة (أحمد قريع) (حكومة تسيير الأعمال في حينه) بترقية وتعيين 19 وكيل وزارة دفعة واحدة ممن ينتمون ويوالون حركة فتح. وفي 24مارس2006، قرر الرئيس (محمود عباس) إنشاء هيئة للإشراف على المعابر برئاسة (صائب عريقات) بعد أن كانت من صلاحيات الحكومة. إضافة إلى كل ما سبق، هيمنت الرئاسة ومددت صلاحياتها لتشمل

[1] المركـــــــز الفلســـــــطيني للإعـــــــلام، غـــــــزة، علـــــــى الـــــــرابط الإلكترونـــــــي: https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=42211

الإشراف على وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، بالإضافة إلى مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الفلسطيني، التي من المفترض أن تكون تحت إشراف وزارة الإعلام.[1]

وهنا لا بد من الحديث عن حقيقة واجهت الجميع بعد الانتخابات التشريعية 2006، وهي أن حركة حماس فازت وشكلت حكومة فلسطينية لأول مرة. وفي إطار مناقشة دور حماس كلاعب أساسي في الساحة السياسية الفلسطينية، لا يمكن تفسير نشأة حماس، ثم تطورها، بعيداً عن عاملين أساسيين:

الأول: نشأتها في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتماعي نشط.

الثاني: يتصل بكونها، في منطلق الأمر ونهايته، امتداداً لتيار الإسلام السياسي في المنطقة ولحركة الإخوان المسلمين. وحماس تنتمي إلى ما يعرف بالحركات المحددة للهوية، إذ أنها تقوم على أساس ديني. [2]

وحسب إحصائية أعدتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، قتل نتيجة الانفلات الأمني خلال الفترة المتراوحة بين كانون ثان وتشرين ثان عام 2006 نحو 322 فلسطينياً منهم 236 في قطاع غزة و86 في الضفة الغربية. [3] وعلى الرغم من الجدل الواسع الذي دار حول ما جرى في غزه صيف عام 2007 فلم يخرج الاقتتال الداخلي الفلسطيني من مرمى ربطه بالمصلحة الوطنية الفلسطينية .

وفي إطار تدارك الأزمة الداخلية ومحاولة لوضع حل يفصل في الصراع القائم بين فتح وحماس، تحديداً في أيار 2006، أطلقت قيادات الأسرى الفلسطينيين وثيقة للمصالحة سميت لاحقا بـــ"وثيقة الأسرى" لاقت ترحيباً من جميع الأطراف، وعلى أثرها عُقد مؤتمر الحوار

---

[1] أحمد الحيلة، مرجع سابق.

[2] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، المواد 2،5،6، 12، 27

[3] جريدة الصباح الالكترونية، حماس من الانطلاق الى الانقلاب، على الرابط الإلكتروني: http://www.alsbah.net/new1/modules.php?name=News&file=print&sid=21608

الوطني يوم 25 أيار 2006، ومع ذلك، ظل الانقسام قائماً ولم تتوقف الاشتباكات المسلحة، وفشلت وساطات عديدة بينها الوساطة القطرية في تشرين أول 2006 في تهدئة الأوضاع.

في إطار تشخيص حالة الانقسام الفلسطيني يرى عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (كايد الغول) أن الانقسام الفلسطيني لم يكن إلا في إطار الصراع على السلطة، رغم أن البعض حاول تصوير الانقسام على أنه نتاج خلاف سياسي.

ويضيف (الغول) "لم يتوقف الانقسام عند حدود ما بدأ به، بل جرى ترسيخه في ما بعد من خلال مأسسته وسن تشريعات يتم تكييفها للإمساك بالسلطة، واتخاذ إجراءات قمعية تعزز من ذلك. وهذا قاد في نهاية الأمر إلى وجود بنية انقسام ليس من السهل تفكيكها. وأن تعامل طرفي الانقسام مع الجهود التي بذلت وطنياً، ومع الاتفاقات التي وقعت في كل من مكة والقاهرة والدوحة، كان يتم انطلاقاً مما يمكن أن تحققه له من مصالح تحفظ سيطرة أي منهما على ما يملك من مكونات السلطة بل وإضافة المزيد لها".[1]

ما حصل جعل العديد من المراقبين للمشهد السياسي الفلسطيني يتساءل بأي معنى يكون تكريس انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية مصلحة وطنية عليا؟ وبأي معنى تكون المطالبة بفتح معبر رفح مصلحة وطنية عليا إذا كان فتح هذا المعبر في ظل حالة الانقسام لا يعني غير تحوله لحدود دولية لجزء منفصل من الكيان الفلسطيني الذي يفترض أنه وحدة جغرافية واحدة مع الضفة؟ وماذا عن الممر بين الضفة والقطاع ولماذا اختفى فجأة من القاموس السياسي؟ وإلى أي مدى يكون من المصلحة الوطنية رهن القضية الوطنية لحساب خيار واحد دون غيره سواء خيار المفاوضات أو خيار العمل المسلح؟.

وحول الفوضى التي حلت بالساحة الفلسطينية كما وصفها البعض وتأثيرها على الواقع، كتب الباحث محسن أبو رمضان تحت عنوان "السياسة الفلسطينية وفن إدارة الفوضى"، أن المأزق الذي وصلت إليه الساحة الفلسطينية يمكن إبرازه من خلال التصريحات والمواقف

[1] كايد الغول، حوار صحفي ، مع المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد أبو علي مصطفى 20-5-2014 على الرابط الإلكتروني: http://www.kataebabuali.ps/ar/news.php?action=show&id=1566

والمبادرات والتحركات المختلفة التي تعكس حالة من الفوضى، فلم تعد السياسة فناً لإدارة الصراع الوطني بل أصبحت أداة لتعميق الخلافات الداخلية. ففي الوقت الذي يعلن الرئيس أبو مازن عن وصول مسار المفاوضات لطريق مسدود، يقوم رئيس وزراء حكومة تسيير الأعمال بالضفة الغربية د.سلام فياض بطرح فكرة إنشاء مؤسسات الدولة. وفي نفس الوقت الذي يصرح به خالد مشعل بأن الخيار هو للمقاومة وليس لمشاريع التسوية، نجد تهدئة بالقطاع، وتحركات سياسية دبلوماسية لحركة حماس سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحوار مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي بواسطة سويسرا كما صرح أحمد يوسف. [1]

كل هذه التساؤلات تجعل من البحث في مفهوم المصلحة الوطنية في الواقع السياسي الفلسطيني أمراً في غاية الحساسية، بسبب كثرة المتغيرات وكثرة الفاعلين السياسيين وتعدد الرؤى، فإن الواقع الفلسطيني يحتاج إلى "مراجعة كل ما من شأنه تجديد العقد الاجتماعي الفلسطيني، (...) وإذا كان هناك حاجة ماسة للانتخابات من أجل تجديد شرعية النظام السياسي (...) فهناك حاجة ماسة إلى تجديد الشرعية الوطنية الفلسطينية القائمة على شرعية الحقوق ومشروعية الأهداف الوطنية وعلى مشروعية النضال الوطني من أجل إزالة الاحتلال (...)، والمصلحة الوطنية لا تحددها المصالحة الوطنية والمصالحة الوطنية تكفي أو تكاد لمنع الانقسام أو منع تكريسه نهائياً ولو بصورة عاجلة ومؤقتة، أما المصلحة الوطنية وتحديد مضامينها وتحويلها إلى ناظم سياسي، وإلى ركيزة للشراكة الوطنية فهذه مسألة أبعد من الاتفاق على حكومة وأكثر أهمية من اتفاق على انتخابات أو توافق على كيفية إدارة معبر".[2]

---

[1] محسن أبو رمضان، السياسة الفلسطينية وفن إدارة الفوضى، الحوار المتمدن–العدد: 2825 – 2009 / 11 / 10 على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=191156

[2] عبدالمجيد سويلم، مرجع سابق.

الفصل الخامس

مفهوم المصلحة الوطنية لدى التنظيمات الفلسطينية

الفصل الخامس

مفهوم المصلحة الوطنية لدى التنظيمات الفلسطينية

تقع عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة على عاتق النخب السياسية والثقافية، وعليه فإن بناء دولة حديثة حضارية تنظر إلى الإنسان على أنه غاية وليس وسيلة لتحقيق المصالح، هو من مسؤولية هذه النخب على قاعدة الشراكة السياسية والاحتكام إلى قواعد القانون والدستور بهدف الارتقاء بالدولة والمجتمع. ويعتقد جون راولز (John Rawls) أن "مبدأ التعددية السياسية، هو صيغة من التنافس العادل والمنصف من أجل الوصول إلى السلطة السياسية".[1]

عند الحديث عن دور الأحزاب السياسية في التنمية، فإننا نتحدث عن المفهوم العالمي لهذا الدور المتمثل في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية. فالأحزاب السياسية تعتبر أحد عناصر النظام السياسي الحديث، الذي يفعل مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصورة منفردة أو مشتركة سواء في الحكم أو في المعارضة، وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، وفقاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة لكل دولة. وبعيداً عن التعريف العالمي وبالانتقال إلى الوضع الفلسطيني، فإن الأحزاب التي تعمل داخل منظمة التحرير أو خارجها وكشقيقاتها في الوطن العربي، تعاني من بقاء للنخب والقيادات لعشرات السنوات وغياب التناوب على الهرم الحزبي

ومن خلال التجربة الفلسطينية لإدارة الانتخابات خلال دورتي 1996 و2006، يتضح أنه كان للأحزاب دور هام في التفعيل الديمقراطي، ولكن تلك الانتخابات كانت بمثابة مشاريع سياسية آنية تفتقد لمشروع سياسي اقتصادي اجتماعي يمكن أن نقول إنه أحدث تأثيراً حقيقياً في الواقع السياسي الفلسطيني.

ويقول (يزيد الصايغ) الباحث في معهد كارينغي (Carnegi) عن الوحدة الوطنية الفلسطينية وإشكاليات تحقيقها ودور الأحزاب السياسية الفلسطينية، تحديداً حركتا فتح وحماس

[1] صاحب الربيعي، دور الأحزاب السياسية في بناء الدولة الحديثة، الحوار المتمدن- العـــدد: 1317 - 2005 / 9 / 14 على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45480

في ذلك، إن سجلّ محاولات بناء وحدة وطنية فلسطينية لا يبدو مشجّعاً؛ إذ لم تشارك فتح وحماس قطّ في إطار مؤسّسي مشترك حيث لم تنضمّ حماس حتى الآن إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت فتح الانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية التي عرضت حماس تشكيلها بعد أن فازت في الانتخابات التشريعية 2006. ولم يُنفَّذ اتفاقا المصالحة اللذان وقعتهما فتح وحماس في القاهرة في نيسان 2011 وفي الدوحة في شباط 2012، لأن أياً من الحركتين لم تلتزم بهما. ولعلّ هذا ما يفسّر الترحيب المشوب بالشك لمعظم الفلسطينيين باتفاق المصالحة الأخير (نيسان 2014).[1]

ومن أجل الاقتراب أكثر من رؤية الفصائل الفلسطينية لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية، ولما كانت المقابلة تفرض نفسها في عملية البحث السياسي لأسباب عديدة تعود لندرة الوثائق، أو عدم إمكانية الحصول عليها أو لأية أسباب أخرى، ولذا فإنها تعتبر مصدراً ثرياً للمعلومات، سيما عندما تتم مع أشخاص شهدوا أحداثاً معينة، أو أسهموا في صنعها. أي أن أهميتها تكمن في ما يمكن أن يتولد عنها من تفاسير، أو شروحات، أو كشف عن أمور محددة كان لها تأثير ما في مرحلة معينة من المراحل.[2]

وبناء على ذلك، قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات مع شخصيات سياسية فلسطينية تمثل تنظيمات سياسية مختلفة من أجل التعرف على رؤيتها لمفهوم المصلحة الوطنية وكيف يؤثر على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية وهذه التنظيمات هي:

1. المبادرة الوطنية الفلسطينية

---

[1] يزيد الصايغ، الوحدة الوطنية الفلسطينية: مناورة تكتيكية أم خيار إستراتيجي؟، 01 أيار/ مايو 2014 مركز كارينغي للشرق الأوسط على الرابط الإلكتروني:
http://carnegieendowment.org/2014/05/01/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85% %D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%8AD9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A/h9ri?reloadFlag=1

[2] خضر خضر، مرجع سابق، ص 57

2. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

3. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

4. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

5. حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

6. حركة الجهاد الإسلامي

7. حزب الشعب الفلسطيني

1.5 رؤية المبادرة الوطنية الفلسطينية لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية

في إطار التعرف على رؤية المبادرة الوطنية الفلسطينية لمفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية، ينظر حزب المبادرة الوطنية الفلسطينية* إلى المصلحة الوطنية من ثلاث زوايا:

الزاوية الأولى: هي الزاوية الوطنية البحتة، التحرر والحرية من كل أنظمة الاحتلال والقمع العنصري و استعادة الحقوق الوطنية من قبيل حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها والحق في دولة فلسطينية مستقلة، والحق في القدس، ككافل أساسي للمصلحة والوطنية.

الزاوية الثانية: البعد الديمقراطي بمعنى أن مصلحة الناس الوطنية تقتضي أن يكون هناك نظام ديمقراطي ليس فيه تفرد لحزب أو شخص أو مجموعة، وأن يكون هناك فصل للسلطات وتجري الانتخابات بشكل دوري، ويكون هناك مجلس تشريعي فاعل ورقابة على السلطة التنفيذية، وعلى جميع أجهزتها، بما فيها الأجهزة الأمنية. وأن تتم إعادة النظر بشكل جذري وشامل في الموازنة الفلسطينية، فلا يجوز أن يخصص 30% من الموازنة للأمن و7. 0% للزراعة، و3. 0% للثقافة.

الزاوية الثالثة: العدالة الاجتماعية، فيجب الالتفات لمصالح الفئات الفقيرة والمحرومة التي تشكل أغلبية الشعب وهي التي تقدم التضحيات في كل مراحل التحرر الوطني، وهذه الفئة تعاني إما

من التمييز الجغرافي أو الطبقي أو الاجتماعي وتعاني أيضاً من سياسة عدم تكافؤ الفرص ولن تتحقق العدالة الاجتماعية ما لم تتم إزالة منظومة الزبائنية التنظيمية أو السياسية من نظامنا السياسي التي تشكل أهم مصادر للفساد في فلسطين.

ترى حركة المبادرة الوطنية أن هذه الزوايا هي ما يشكل الأساس في مفهومها للمصلحة الوطنية الفلسطينية وأنها زوايا مترابطة، حيث لا يمكن الخوض في معركة تحرر وطني والانتصار بها ما لم يقتنع الشعب بأنها تكفل مصالحه أو تحقق العدل.[1]

ويرى الدكتور (مصطفى البرغوثي) أن المصلحة الوطنية تقتضي نسج علاقات دولية واسعة، والقدرة على الاستثمار لفرصنا المتاحة في هذه العلاقات، وأن المصلحة الوطنية هي إعادة لم شمل الشعب الفلسطيني الذي تشتت بعد اتفاق أوسلو، وإيجاد جامع وطني مشترك وقيادة وطنية موحدة ورؤية مشتركة. وأشار البرغوثي إلى أن برنامج المبادرة يرتكز على مجموعة من المبادئ العامة، تشكل في مجملها رؤية الحركة لمفهوم المصلحة الوطنية دون وجود نص صريح يعرف مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية. ويقول إنه لا يوجد اتفاق على مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية بين مكونات الواقع السياسي الفلسطيني، وأسهل ما يمكن التوافق عليه هو الموضوع الوطني، بمعنى الأهداف الوطنية العامة مثل:

- حق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال.
- إزالة نظام الفصل العنصري.
- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويضيف (البرغوثي) أن مفهوم المصلحة الوطنية يتراجع لصالح عنصرين: العامل الحزبي الفئوي، وعوامل الانقسام الاجتماعية، وأفضل مرحلة من مراحل وحدة الشعب

[1] الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية على الرابط الإلكتروني
http://www.almubadara.org/new/template.php?id=16

* أعلن كل من حيدر عبد الشافي في غزة ومصطفى البرغوثي في رام الله، وإبراهيم الدقاق في القدس، في وقت واحد في السابع عشر من حزيران2002، عن المبادرة الوطنية الفلسطينية للنهوض بالشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال، ومن أجل العدالة والنزاهة والعيش الكريم وحماية القرار الفلسطيني المستقل وتحقيق السلام العادل.

الفلسطيني كانت الانتفاضة الأولى عام 1988؛ لوجود إطار وطني جامع، بالتالي ذابت كل الفروق الاجتماعية والعشائرية والمناطقية، مع الإطار الوطني الجامع، إلا أن هذه الفروق عادت لأن المشروع الوطني الجامع تراجع، عدا التشدد المبالغ فيه للمصلحة الحزبية لدرجة أن الأحزاب تبدو أحياناً كأنها عشائر وقبائل، بالتالي فإن هذا يضعف مفهوم المصلحة الوطنية المشتركة.[1]

ويقول (البرغوثي) إن اختلاف الرؤى والمصالح بين الاتجاهات المختلفة، وتفاوت التقديرات يخلق اتجاهات سياسية مختلفة وذلك هو جوهر التعددية السياسية. مؤكداً أن اختلافات الرؤى والبرامج يجب ألا تمس الإطار الإستراتيجي الوطني العام الذي يفترض أن يكون جامعاً بمعنى أن الاختلاف على سبل الوصول إلى الهدف يجب ألا يكون اختلافاً على ماهية الهدف نفسه.

ويقارن (البرغوثي) بين الواقع الفلسطيني والواقع الإسرائيلي بالقول: "رغم التفاوت الكبير بين الأحزاب الإسرائيلية إلا أنها تتفق على الإطار الإستراتيجي العام. فلا حزب في إسرائيل اليوم يقبل مثلاً قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس. لأن هناك توافقاً بين هذه الأحزاب على الهدف الصهيوني الإستراتيجي العام".

وفي الماضي كان الفلسطينيون متفقين على الهدف وهو التحرير الشامل ثم أصبح إنهاء الاحتلال، وكان الاختلاف على الأساليب والوسائل والطرق والآليات، وفق البرغوثي.[2]

ويقول (البرغوثي) إن الشرخ الرئيس حدث في هذا المجال نتيجة توقيع اتفاق أوسلو، لأنه أنشأ انقساماً حول تحديد الطابع الإستراتيجي العام للمرحلة: هل نحن في حالة صراع أم في مرحلة حل للصراع؟ وما زال هذا الانقسام قائماً.[3]

---

[1] مصطفى البرغوثي، مقابلة شخصية، **مفهوم المصلحة الوطنية**، الاثنين 2014/6/30، رام الله، مقر الإغاثة الزراعية

[2] المرجع السابق.

[3] مصطفى البرغوثي: "حوار في المفاهيم قراءة في الواقع والتحديات الفلسطينية" على الرابط الإلكتروني: http://www.almubadara.org/details_ar.php?id=ms5tjia644ythgvz44wj تم أخذه بتاريخ 22-8-2014

وفي ما يخصّ اتفاق أوسلو ومدى تأثيره على الواقع الفلسطيني، يمكن أن نلخص نظرة المبادرة الوطنية الفلسطينية على لسان أمينها العام (مصطفى البرغوثي)، بالآتي:

1. لم تنفذ إسرائيل معظم عناصر ذلك الاتفاق وتراجعت عما نفذت منه عند أول منعطف.

2. استخدمت إسرائيل الاتفاق وعناصره – مثلاً تقسيمات المناطق إلى أ، ب، ج– كوسيلة لتنفيذ مخطط الضم التدريجي للأرض وتحويل التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية إلى معازل وكنتونات والهدف هو عزل الفلسطينيين في إطار حكم ذاتي ضعيف على جزر مقطعة الأوصال في مساحة لا تتجاوز40% من الضفة الغربية.

3. استخدمت إسرائيل الاتفاق كرافعة لتكريس وتوسيع نظام التمييز والفصل العنصري، أي أن الاتفاق لم يصبح بديلاً للمشروع الصهيوني كما راهن أنصاره الفلسطينيون.

4. لأن الاتفاق لم يشمل تجميد الاستيطان؛ زاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية منذ توقيعه بنسبة 300% وعدد المستوطنات بنسبة 100%.

5. تحولت عملية السلام إلى بديل للسلام نفسه، وأصبحت المفاوضات عملية خالدة لا نهاية لها بحيث أصبح الهدف مجرد عملية السلام.

6. أدى الاتفاق ومع نشوء السلطة الفلسطينية إلى احتواء حركة التحرر وتهميش وإضعاف قيادتها – منظمة التحرير الفلسطينية – وانغلاقها، واستبدال معظم مؤسساتها بمؤسسات السلطة.

7. خلق نشوء السلطة التباساً شاملاً لدى القوى الفلسطينية التي وجدت نفسها جميعها ودون استثناء في تنازع على سلطة (ما زالت تحت الاحتلال) على حساب الوحدة في مواجهة الاحتلال.

8. عملية إعادة الانتشار الكاملة الوحيدة التي جرت، في قطاع غزة لم تتم في إطار اتفاق أوسلو، بل بمعزل عنه كخطوة انفرادية كان أيضاً من أهدافها الخبيثة تكريس الفصل بين الضفة والقطاع.[1]

ويرى (البرغوثي) أنه إذا ما عدنا إلى جذور الاختلاف بين من أيدوا أوسلو ومن عارضوه. نجد أن القسم الأول قال إنه "السبيل الأفضل لتحقيق المصلحة الوطنية في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة مستقلة"، بينما الثاني قال إنه "سيؤدي إلى إلحاق الأذى بالمصلحة الوطنية". مضيفاً: "في حينه قيلت تلك المقولة الشهيرة، إن الاتفاق إما أن يؤدي إلى دولة أو إلى كارثة. وآن الأوان للاعتراف أنه أدى إلى كارثة".[2]

يستخلص الباحث أن المصلحة الوطنية الفلسطينية وفق رؤية حركة "المبادرة الوطنية" هي:

1- تحقيق الاستقلال وإنهاء الاحتلال.

2- وجود نظام ديمقراطي تحرري قائم على مبدأ الفصل بين السلطات.

3- تحقيق العدالة الاجتماعية.

يتضح من البحث انه لا يوجد نص صريح وواضح يعرف مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية في أدبيات المبادرة الوطنية.

كما ترى "المبادرة" أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه بين الفصائل الفلسطينية للمصلحة الوطنية الفلسطينية، فالموجود هو اتفاق على مواضيع وطنية عامه والاختلاف الأكبر بين الفصائل يقع في الجانبين الاجتماعي والديمقراطي.

---

[1] مصطفى البرغوثي: "**حـــوار فـــي المفاهيـــم قراءة في الواقع والتحديات الفلسطينية**"، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

وفي ذلك، يقول (البرغوثي) إن جذور الخلاف بين مؤيد اتفاق أوسلو ومعارضه، أن الأول يراه يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية والثاني يعتبره ضد المصلحة الوطنية الفلسطينية.

وفي النظر إلى اتفاق أوسلو، فإن المبادرة الوطنية تقول إن الاتفاق إما أن يؤدي إلى دولة أو إلى كارثة، وقد آن الأوان للاعتراف أنه أدى إلى كارثة.

وترى حركة المبادرة أن عامل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية يتراجع لصالح عاملين آخرين هما العامل الحزبي والانقسام الاجتماعي.

2.5 رؤية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين* لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية

تعتبر الجبهة الديمقراطية من أهم الفصائل اليسارية على الساحة الفلسطينية التي تنضوي تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية. وللتعرف على رؤيتها تجاه مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثير اتفاق أوسلو على هذا المفهوم، قام الباحث بإجراء مقابلة مع (قيس عبد الكريم ،أبو ليلى) نائب الأمين العام للجبهة، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن الجبهة الديمقراطية.

يقول (أبو ليلى) إن الجبهة الديمقراطية تنظر إلى المصلحة الوطنية من حيث المفهوم على أنها القاسم المشترك الذي تجتمع على قاعدته مصالح كل طبقات الشعب وفئاته الوطنية في مرحلة تاريخية معينة، ولا يمكن إدارة أي مجتمع سياسي أو أي نظام سياسي في الواقع إلا إذا قام على قاعدة تفاهم على ركائز المصلحة الوطنية في أي بلد من العالم، حتى في البلدان المستقلة هناك ثوابت مجمع عليها يقوم النظام السياسي على قاعدة تسليم الجميع بها، تتمثل أحياناً

* تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 1969/2/22 كفصيل يساري من فصائل المقاومة الفلسطينية. اتخذت لنفسها في السنوات الأولى للتأسيس اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" ولاحقاً "الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين". واستمرت الجبهة تعمل تحت هذا الاسم إلى أن كان عام 1975 فأقرت اللجنة المركزية الثانية البرنامج السياسي الجديد "للجبهة الديمقراطية" تعبيراً عن التحولات البرنامجية الطبقية والأيديولوجية التي وصلت إليها الجبهة.

بالدستور أو بميثاق وطني وغيره من الأشكال، وتدور اللعبة السياسية في إطار هذه المحددات التي يجمع عليها الجميع.[1]

ويضيف (أبو ليلى) أنه من دون الاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية كقاعدة، لا يمكن تحقيق وحدة وطنية كاملة، أو بناء نظام سياسي يدار في إطاره وفي إطار وحدته وتماسكه كل أشكال الخلافات بين القوى، والأفكار، والبرامج المختلفة، لذلك فإن الجبهة الديمقراطية تعتبر الاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية متطلباً أساسياً من متطلبات الوحدة كما أنه متطلب أساسي من متطلبات أي نظام ديمقراطي بشكل عام.[2]

ويقول (أبو ليلى) إن الجبهة الديمقراطية ترى المصلحة الوطنية في هذه المرحلة التاريخية من القضية الفلسطينية، متمثلة بالدرجة الرئيسة في:

1. جلاء المحتل الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967.
2. تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن حق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار "194".
3. تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وتحالفاته العالمية والدولية من أجل الوصول إلى إجبار إسرائيل على الاستجابة لهذه الحقوق التي كفلتها الشرعية الدولية.[3]

ويوضح (أبو ليلى) أنه لم يرد في النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية وبرنامجها السياسي ذكر مفهوم "المصلحة الوطنية" بشكل مباشر، إلا أن جميع نصوصهما تدور حول مفهوم ومعنى المصلحة الوطنية دون ذكرها، حيث أنها عندما تتحدث عن القاسم المشترك بين جميع طبقات الشعب فإنها تتحدث بالواقع عن مصالح هذه الطبقات التي تلتقي عند القاسم المشترك الذي هو المصلحة الوطنية العامة.[4]

---

[1] قيس عبد الكريم، مقابلة شخصية، **مفهوم المصلحة الوطنية**، الخميس 2014/7/3، رام الله، عمارة الكرمل، مكتب المسار للدراسات.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

وحول ما إذا كان هناك مفهوم للمصلحة الوطنية متفق عليه بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، يقول (أبو ليلى): "لا توجد حالة اتفاق على مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية، وهناك خلاف متواصل لتفسيره، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لحل هذا الخلاف، ورغم أن هذا قد تم فعلاً بتوقيع ما سمي وثيقة الأسرى أو وثيقة الوفاق الوطني التي وقعتها كل فصائل منظمة التحرير إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في حزيران عام 2006، وهي الوثيقة التي جسدت بالضبط مفاهيم المصلحة الوطنية خلال المرحلة التاريخية الراهنة، فإن هذه الوثيقة لا تزال موضوعة على الرف من قبل أبرز هذه الفصائل ولا يزال الخلاف بينها قائماً بهذا الشأن، لكن من المهم أن توقيع هذه الوثيقة أشار إلى الإطار النظري للمصلحة الوطنية الذي يمكن أن يلتقي عليه الجميع.[1]

يستنتج الباحث أن الجبهة الديمقراطية تنظر إلى المصلحة الوطنية الفلسطينية على أنها القاسم المشترك الذي تجتمع على قاعدته مصالح كل طبقات الشعب. وتتلخص في الآتي:

1- إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين.

2- تحقيق الوحدة الوطنية.

3- بناء منظومة علاقات دولية داعمة للقضية الفلسطينية.

وحول التعريف، وجد الباحث أنه لا يوجد لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تعريف محدد في أدبياتها لمصطلح المصلحة الوطنية.

وعن الاتفاق على تحديد المفهوم، وجد الباحث أن الجبهة الديمقراطية لا ترى أن هناك تعريفاً متفقاً عليه بين الفصائل الفلسطينية لمفهوم المصلحة الوطنية، لكن الجبهة ترى أن الإطار النظري للمفهوم يمكن أن يلتقي عليه الجميع، من قبيل وثيقة الأسرى عام 2006، حيث يمكن اعتمادها على أنها تجسيد لمفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية.

[1] قيس عبد الكريم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وفي ما يتعلق بتأثير مفهوم المصلحة الوطنية على تحقيق الوحدة الوطنية، تقول الجبهة الديمقراطية إن الاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية شرط أساسي من متطلبات تحقيق الوحدة الوطنية.

3.5 رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين* لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية

قيّمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اتفاق أوسلو بأنه "مأساة" حلت بالشعب الفلسطيني تحت ضغط من الظروف الإقليمية والدولية المحيطة. وفي هذا الشأن رأى الأمين العام الأسبق الراحل للجبهة الشعبية (جورج حبش)، أن اتفاق أوسلو مأساة وقعت على الشعب الفلسطيني، ارتبط وقوعها بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة، وإن كان يرى أن المفترض أن يتغلب الفلسطينيون على هذه الظروف، حيث قال "مأساة أوسلو لا تعود إلى حدث بعينه، إنها في الواقع حصيلة تاريخية لما سبقها من مراحل، بل يمكن القول إنها حصيلة الهزائم المتراكمة عربياً وفلسطينياً (...) إن المرحلة السياسية الراهنة ليست ذاتها التي انطلقت منها الثورة الفلسطينية المعاصرة. بالتالي فإن الشيء الطبيعي أن تختلف وسائل وأشكال النضال وأولويات النضال وفقاً للظروف المناسبة، وعلى القيادات الفلسطينية المناضلة أن تقرأ اللوحة الدولية بكل تضاريسها كي تعرف أين موقعها في هذا الصراع الدائر على مستوى العالم، وابتداع الأشكال النضالية المناسبة، كما عليها أن تدرك أن هذا التوازن الآن، بل الاختلال بتوازن القوى الدولية ليس إلا مرحلة سياسية قد تقصر أو تطول".[1]

ورد في النظام الداخلي للجبهة الشعبية (المادة الأولى) أن "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حزب سياسي كفاحي؛ يعمل لتوعية وتنظيم وقيادة الجماهير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية

---

* تعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثاني أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وتأسست الجبهة عام 1967. انضمت إلى منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968.

[1] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، غزة، **نشرة الحياة الجديدة،عدد خاص، في ذكرى رحيل جورج حبش**، ص9

المستقلة وعاصمتها القدس كهدف مرحلي على طريق إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، التي يعيش جميع مواطنيها بمساواة كاملة دون تمييز في الحقوق والواجبات، وهو يناضل من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خالٍ من الاستغلال، وقائم على المبادئ الديمقراطية والإنسانية على طريق تحقيق مجتمع عربي اشتراكي موحد".[1]

للتعرف على رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتأثير اتفاق أوسلو على هذا المفهوم، قام الباحث بإجراء مقابلة مع (خالدة جرار)، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن الجبهة الشعبية، وعضو المكتب السياسي للجبهة.

وتقول جرار إن رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجاه مفهوم المصلحة الوطنية على المستوى الوطني تنطلق من وجود قضايا وحقوق للشعب الفلسطيني يجب عدم المساس بها بالتالي فإن الخروج عنها يمس بالمصلحة الوطنية.[2]

وتضيف أن الجبهة الشعبية تنظر إلى المصلحة الوطنية على أنها برنامج الإجماع الذي يشكل الحد الأدنى وفق الآتي:

أولاً: حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ثانياً: احترام أسس التعددية والاختلاف في إطار البيت الواحد والحق في التعبير عن الرأي.

ثالثاً: وجود برنامج اجتماعي اقتصادي متكامل يخدم بشكل رئيس عموم الشعب ولا يرتكز إلى اقتصاد السوق كما يحصل الآن.[3]

وتضيف (جرار) أن الجبهة الشعبية تنظر إلى المصلحة الوطنية بمنظور واسع يشمل المجتمع بكل شرائحه كفاعل مؤثر في صياغة المفهوم، مردفةً: "المصلحة الوطنية من وجهة

---

[1] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي المؤتمر الوطني السادس، تموز– 2000، الموقع الرسمي لكتائب أبو علي مصطفى الذراع العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على الرابط الإلكتروني: http://www.abuali.ps/nedam/

[2] خالدة جرار، مقابلة شخصية، **المصلحة الوطنية**، الأربعاء 11-6-2014، رام الله

[3] المرجع السابق.

نظرنا لا ترتبط بمصلحة أو رؤية حزب أو فئة إنما ترتبط بما يخدم عموم الناس، ومن حق كل حزب أن يطرح رؤيته كيفما يراها، لكن في النهاية يجب إشراك الناس في تحديدها". [1]

ورداً على سؤالها حول وجود مفهوم متفق عليه فلسطينياً للمصلحة الوطنية، تقول (جرار): "لا يوجد مفهوم متفق عليه فلسطينياً للمصلحة الوطنية، فمثلاً هناك من يرى أن المصلحة الوطنية ألا تقاتل الاحتلال وهناك من يراها، كما في غزة، مصلحة حزب، بالتالي ما يراه هذا الحزب على الجميع الالتزام به، وتغلف المصالح الوطنية في إطار مصالح خاصة لهذه الفئة أو تلك لهذا التنظيم أو ذاك، ونحن نحتاج إلى برنامج إجماع وطني يكون الرؤية الوطنية المتكاملة والمعيار وليس ما يراه كل فصيل لوحده".[2]

وحول مدى تأثير وجود مفهوم موحد للمصلحة الوطنية على تجسيد الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية، تقول (خالدة جرار)، إن "عدم وجود مفهوم موحد للمصلحة الوطنية الفلسطينية أثر سلباً على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، فغياب رؤية موحدة وبرنامج موحد يجعل لكل تنظيم رؤيته وفي النهاية يستأثر التنظيم الكبير الذي يستلم السلطة سواء في غزة أو الضفة بالحالة السياسية، بالتالي هو يحدد مفهوم المصلحة الوطنية وفق مصالحه ورؤيته للمصالح الوطنية، ما يؤثر سلباً على الوحدة الوطنية".[3]

وفي ما يتعلق بارتباط المصلحة الوطنية بتحقيق الوحدة الوطنية، سبق لـــ (جورج حبش) أن أشار إلى أن "الوحدة الوطنية ضرورة ملحة لمواجهة السرطان الصهيوني، بشرط أن تقوم على أساس سياسي واضح، وعلى أساس ديمقراطي، وألاّ تكون تحت رحمة قيادة فردية".[4]

وتقول (جرار) إن الجبهة الشعبية ترى أن المفروض وجود حد أدنى يشترك فيه الفلسطينيون، بالتالي إعادة صياغة الرؤيا عبر مجلس وطني جديد منتخب يشارك الجميع فيه،

---

[1] خالدة جرار، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] **نشرة الحياة الجديدة**، 2008، مرجع سابق، ص9

وفي إطار هذه الرؤيا يمكن أن نحكم هل هذا في إطار المصلحة الوطنية أم لا. وتضيف (جرار) أن الجبهة الشعبية لم تشر في أدبياتها إلى وجود تعريف دقيق وواضح لمفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وإن كان لديها وثائق في النظام الداخلي تتحدث عن أهداف الجبهة الشعبية التي يمكن اعتبار أنها تمثل المصلحة الوطنية.[1]

وبناء على ما سبق، تمكن الإشارة إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنظر إلى المصلحة الوطنية على أنها:

1- إنهاء الاحتلال.

2- تحقيق الوحدة الوطنية.

3- وجود برنامج اجتماعي اقتصادي متكامل.

وترى الجبهة الشعبية أن المصلحة الوطنية ترتبط بكل ما من شأنه أن يخدم عموم الفلسطينيين وتؤكد على أنه يجب إشراك المواطن في تحديد مبادئ المصلحة الوطنية.

أما من حيث الإشارة الصريحة إلى مفهوم المصلحة الوطنية في أدبيات الجبهة الشعبية، فهي لم تشر بشكل واضح ودقيق إلى مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية.

وتقول الجبهة الشعبية: "لا يوجد مفهوم متفق عليه فلسطينياً للمصلحة الوطنية والمصطلح مغلف بالمصالح الخاصه لهذا التنظيم أو ذاك. وهذا أثر سلباً على تحقيق الوحدة الوطنية".

ترى الجبهة الشعبية إلى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أنه مأساة وقعت على الشعب الفلسطيني لكنه في نفس الوقت مرتبط بالظروف الإقليمية والدولية المحيطة وحصيلة تاريخية لما سبقه من مراحل. و تنظرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى

[1] خالده جرار، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

اتفاق أوسلو على أنه اتفاق كارثي، حيث أكد عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عماد أبو رحمة، أن آثار وتداعيات اتفاق أوسلو كانت كارثية على الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن الاتفاق أدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية الفلسطينية وأسس للانقسام الكارثي، وإلى تراجع مكانة ودورمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) التي شكّلت مظلة وإطاراً وطنياً قيادياً جامعاً للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.[1]

ووفق الجبهة الشعبية، فإن المفروض إيجاد حد أدنى يشترك فيه الفلسطينيون، بالتالي فإن الواقع الفلسطيني بحاجة إلى إعادة صياغة الرؤيا عبر مجلس وطني جديد منتخب يشارك الجميع فيه وفي إطار هذه الرؤيا يمكن أن نحكم هل هذا في إطار المصلحة الوطنية أم لا.

4.5 رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)* لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية

تستند حركة فتح في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعاً، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها. وبلورت برنامجها النضالي الذي اهتم بتعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركز على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب، وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية، وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية، واستقطاب دعمها وحمايتها، وبدأت فتح بعدها في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح من خلال قوات العاصفة.[2]

---

[1] عماد ابو رحمة، الشعبية: اتفاق أوسلو كان كارثي على شعبنا، وكالة معا الإخبارية 2012/9/14، على الرابط الإلكتروني: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=520177

* حركة فتح (اختصار معكوس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني) حركة فلسطينية وطنية. وجزء رئيس من الطيف السياسي الفلسطيني وأكبر فصائل منظمة التحرير. أعلنت انطلاقة حركة فتح في 1 يناير 1965، وتعد من أولى حركات النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي ومن أبرز حركات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

[2] مركز المعلومات الوطني، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، على الرابط الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3544

1.4.5 الثوابت الإستراتيجية والسياسات المرحلية لحركة فتح

يمكن تلخيص الأهداف المحددة في إستراتيجية حركة فتح بالآتي:

أولاً: تحرير فلسطين وإنهاء الاستيطان وتحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ويشمل ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة والتعويض.

ثانياً: أساليب النضال وأشكاله، وينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان.

ثالثاً: الشخصية الوطنية المستقلة والهوية الفلسطينية، حيث ارتكزت إستراتيجية حركة فتح على الشعب الفلسطيني ونضاله، ولذا بذلت الحركة جهودها لتأكيد الشخصية الوطنية المستقلة، ولتثبيت الهوية الفلسطينية.

رابعاً: الوحدة الوطنية الفلسطينية، فالشعب العربي الفلسطيني وحدة واحدة داخل الوطن، وفي الشتات.

خامساً: الانتماء العربي، إذ تنطلق حركة فتح من أن الشعب الفلسطيني شعب عربي، وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

سادساً: الإسلام والأديان السماوية في إستراتيجية فتح، فالإسلام هو دين الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني، وللأديان السماوية الأخرى نفس القدسية والاحترام، ولا تسمح حركة فتح بأي تمييز بين الفلسطينيين على أساس دينهم وعقيدتهم.

سابعاً: دور العلاقات الدولية في إستراتيجية فتح، حيث تسعى الحركة دائماً إلى تنمية علاقاتها الدولية وتطويرها، موسعة دائرة أصدقائها وحلفائها، وملتزمة إستراتيجياً بالقانون الدولي، وبشرعة الأمم المتحدة، وملتزمةً بميثاقها.[1]

---

1 مركز المعلومات الوطني، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، على الرابط الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3544.

2.4.5 المصلحة الوطنية الفلسطينية من منظور حركة فتح

يقول (عباس زكي) عضو مركزية* فتح، إن الحركة تنظر إلى المصلحة الوطنية الفلسطينية على أنها "تتجسد في تحرير الأرض الفلسطينية التي اغتصبت من قبل إسرائيل ومضى على احتلالها أكثر من 66 عاماً". [1]

ويرى (صبري صيدم) نائب أمين سر المجلس الثوري** لحركة فتح، أن "المصلحة الوطنية مرتبطة بالمشروع الوطني ، بمعنى أن هدف حركة فتح وكامل الفصائل هو إنهاء الاحتلال".[2]

ويشير (عباس زكي) إلى أن المصلحة الوطنية الفلسطينية تتمثل في "المحافظة على مدرسة المقاومة، فمدرسة ثقافة المقاومة صاحبتها فتح والمصلحة الوطنية هي أن نتمسك دائماً بالمقاومة وألا يسقط هذا السلاح، والرئيس (أبو عمار) رحمه الله حين ذهب إلى الأمم المتحدة، قال (جئتكم أحمل غصن الزيتون في يد والبندقية في يد أخرى)، ولم يقل (لا تسقطوا البندقية) بل (لا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي) فطالما هناك احتلال هناك بندقية مشرعة".[3]

ويقول (صبري صيدم) إن المصلحة الوطنية تعني "تحقيق إرادة الشعب بالحرية وإقامة الدولة والالتزام بما أنشئت عليه الثورة الفلسطينية المعاصرة، لذلك هي مصلحة تجمع الجميع

---

* اللجنة المركزية هي أعلى هيئة قيادية في فتح، مهمتها قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات. وقيادة الحركة في كل المجالات الفلسطينية والعربية والدولية، الشعبية منها والرسمية.

[1] عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، **المصلحة الوطنية**، مقابلة شخصية، الثلاثاء، 19-8-2014، رام الله المصيون، في مقر حركة فتح- مفوضية العلاقات الدولية والصين الشعبية.

** **المجلس الثوري** هو أعلى سلطة في فتح في حالة انعقاده بين دورتي المؤتمر العام. من صلاحياته: أ- متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام ب- مراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم. ج- مراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية د- مناقشة قرارات وأعمال وتقارير اللجنة المركزية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

[2] صبري صيدم، نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، **المصلحة الوطنية**، مقابلة شخصية، الثلاثاء 26-8-2014 رام الله، المصايف، مقر راديو نساء اف ام.

[3] عباس زكي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

على أرضية الخلاص من المحتل وتحقيق الاستقلال وضمان عودة اللاجئين كمفهوم رئيس ومسبب رئيس لقيام منظمة التحرير الفلسطينية (اللاجئون والهوية والجغرافيا)".[1]

ويربط (عباس زكي) مفهوم المصلحة الوطنية بالإنسان كونه محور النضال الوطني، مضيفاً أن "المصلحة الوطنية تقتضي أن يكون الإنسان أولاً، وثقافة الإنسان أولاً تتطلب أن يحظى الفلسطيني بكل عناصر القوة، وأن يحصل عل حقوقه ويحافظ على قيمه وأخلاقه". [2]

وترى حركة فتح، وفق (عباس زكي)، أن منظمة التحرير الفلسطينية القوية والفاعلة هي مرتكز أساسي من مرتكزات المصلحة الوطنية الفلسطينية، مضيفاً "وجود منظمة التحرير مصدر قوة وتغييبها يعتبر شطباً للمصلحة الوطنية، وحرصنا على الوحدة جزء من المصلحة الوطنية".[3]

ويقول (زكي) إن المصلحة الوطنية تحتاج لمزيد من الدعم كي تتجسد واقعاً على الأرض من خلال:

- تفعيل جميع الأشكال النضالية في المجتمعات العربية من نقابات واتحادات وأحزاب لتكون هي الحاضنة لتعزيز المصلحة الوطنية، والتربية والتنشة أساس ذلك كله.
- أن نلتزم بالمقاومة وألا نقف في نصف الطريق، فلدينا مشروع يجب إكماله والتناوب في حمل الراية.
- إعادة النظر في كل الواجهات التي تمثل فلسطين من السفارات ونحن لسنا بحاجة إلى نكرات، نحن بحاجة إلى إنجازات.[4]

ويضيف زكي أن حركة فتح ترى أن المفهوم المحدد للمصلحة الوطنية يعني تحرير الأرض وأن تكون القدس عاصمة لفلسطين، والترحيب بكل من يحمل السلاح شرط أن يكون

---

[1] صبري صيدم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] عباس زكي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق

ضمن قاعدة دع ألف زهرة تتفتح ولكن في بستان الثورة، واللقاء على أرض المعركة، والمحافظة على العلاقات مع كل حركات التحرر في العالم في إطار البعد الدولي الذي تقتضية المصلحة الوطنية.[1]

من جهته، قال (صبري صيدم) إن "المفهوم الأوضح بالنسبة لجماهير حركة فتح في ما يتعلق بالمصلحة الوطنية ينصب على إنهاء الاحتلال، وضبط إيقاع هذا المفهوم الوطني بغض النظر عن أي اتجاه أو أي مسلك، بمعنى أننا حين نتحدث عن عملية سلمية لا تكون المصلحة الوطنية في مهب الريح، إنما يكون الهدف أن تصل إلى تحقيق وحماية المصلحة الوطنية، وعندما اخترنا الكفاح المسلح كان هذا هو الهدف، والأمور اليوم تقاس بنتائجها".[2]

لم يجد الباحث أن حركة فتح أفردت في أدبياتها وبشكل صريح تعريفاً للمصلحة الوطنية، ولكن (صبري صيدم) يقول "ربما لا تجد هذا مفهوم المصلحة الوطنية واضحاً أو مشاراً إليه في الأدبيات، ولكن إذا ما راجعت النظام الأساسي والبرنامج السياسي ستجد أن هذا المفهوم ورد في الكثير من الأدبيات التي تتحدث عن المصلحة الوطنية والقائمة على حماية وتنفيذ مشروع التحرر الفلسطيني".[3]

وحول ما إذا كان هناك فهم دقيق وموحد لدى أعضاء حركة فتح لمفهوم المصلحة الوطنية، يقول صيدم "لا يوجد لدى أبناء حركة فتح تعريف دقيق لمفهوم المصلحة الوطنية ولا ترسل تعاميم داخلية بهذا الشأن، ولكن المصلحة الوطنية معروفة لدينا جميعاً كأبناءالحركة بمعنى حماية نسيج الشعب الفلسيني، وضمان الوصول ببرنامج التحرر الوطني إلى الحرية والاستقلال، ودائماً الفهم بأن فتح حركة تحررية أنشئت من أجل تحرير الشعب الفلسطيني من الاحتلال وإقامة الدولة وعودة اللاجئين وحماية الهوية والجغرافيا".[4]

---

[1] عباس زكي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] صبري صيدم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

ويقول (صيدم) حول مدى وجود مفهوم محدد للمصلحة الوطنية الفلسطينية لدى الفصائل الفلسطينية: "كل الفصائل دون أن تجتمع وتقول تعالوا نعرف مفهوم المصلحة الوطنية تعرف أن المصلحة الوطنية هي إنهاء الاحتلال والحفاظ على الهوية الفلسطينية واستخدام السبل على اختلافها. وحتى التناقض داخل المؤسسة الفلسطينية يجب أن نراه فلسطينياً من مفهوم المصلحة الوطنية شيئاً حميداً، ومن غير المطلوب من نظام ديمقراطي أن يتجانس فيه الجميع وإلا أصبحنا نظاماً حديدياً قمعياً لا يؤمن إلا بفكرة واحدة".[1]

وهنا يقول (صيدم)، إن الفصائل الفلسطينية "مجمعة على مفهوم المصلحة الوطنية ومختلفة على آليات تحقيقها".

بينما يؤكد (عباس زكي) على عدم وجود اتفاق لدى الفصائل الفلسطينية على مفهوم موحد للمصلحة الوطنية الفلسطينية، مضيفاً "حتى في فتح نفسها هناك خلافات على تحديد مفهوم موحد للمصلحة الوطنية الفلسطينية".[2]

ورداً على سؤال يتعلق بأثر اختلاف الفصائل الفلسطينية في تحديد مفهوم المصلحة الوطنية على تحقيق الوحدة الوطنية، يقول عباس زكي: "لم تعد منظمة التحرير الجامع لشعبنا الفلسطيني، وصغرت الأهداف وكبرت الجماعات على حساب القضية، وكلما صغرت الأهداف ارتفع حضور الجماعات لتحقيق مصالحها، وهذا ما أدى إلى الانقسام وتأخر الوحدة".[3]

في ذات السياق، يقول (صبري صيدم)، إن العوامل الخارجية والتدخل الخارجي في إطار البيت الفلسطيني، أدى إلى أن تحتكم الفصائل لتأثير المال والتحالفات الإقليمية والدولية على حساب المصلحة الوطنية كمفهوم، ما أثر سلباً على تحقيق الوحدة الوطنية"، مردفاً: "لو ترك الخلاف لمربع البيت الفلسطيني فقط لاستطعنا السيطرة عليه فلسطينياً، مثلاً، عندما تمت الانتخابات في عام 2006 وجئنا إلى حكومة خارج نطاق الفصيل الذي أنتمي إليه أنا، وجاء من

[1] صبري صيدم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] عباس زكي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

شهد هذه الانتخابات وقال (أنا أقبل بالعملية ولكن أرفض النتائج، هذه ليست ديمقراطية) ثم فرض حصاراً على الشعب الفلسطيني، هنا يأتي مفهوم التأثير الخارجي على طبيعة الاختلاف في أسلوب التفكير التي غذّت مفهوم التناقض وصولاً لحالة الانقسام، لم أر في يوم من الأيام إخوة يصلون إلى مرحلة إطلاق النار على بعضهم البعض داخل البيت الواحد إلا عندما تدخلت العناصر الخارجية في التعامل مع الفلسطينيين، ومن يملك المال يملك القرار، والتدخل الخارجي بالمال لوث مفهوم اختلاف الرأي داخلياً، وأدى إلى حالة فلسطينية غير مسبوقة". [1]

يستخلص الباحث أن حركة فتح تنظر إلى مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية على أنه يتلخص في:

1- إنهاء الاحتلال.

2- عودة اللاجئين.

3- الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية فاعلة وقوية.

4- بناء منظومة علاقات إقليمية ودولية تدعم القضية الفلسطينية.

تشير المقابلات التي أجراها الباحث والأدبيات الخاصة بحركة فتح، إلى غياب تعريف محدد وواضح لمصطلح المصلحة الوطنية الفلسطينية.

كما وجد الباحث عدم وضوح لدى حركة فتح حول ما إذا كان هناك إجماع لدى الفصائل الفلسطينية على مفهوم محدد للمصلحة الوطنية، ففي الوقت الذي يرى صيدم نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، وجود إجماع غير موقع عليها بشكل رسمي لدى كل الفصائل الفلسطينية بأن المصلحة الوطنية الفلسطينية تعني إنهاء الاحتلال، وأن الفصائل الفلسطينية مجمعة على المصلحة الوطنية كمفهوم لكنها تختلف على آليات تحقيقها، يرى زكي عضو اللجنه

[1] صبري صيدم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

المركزية للحركة، غياب الاتفاق على المفهوم لدى الفصائل الفلسطينية على اختلافها، كما لا يوجد إجماع عليه داخل حركة فتح نفسها، وفق ما قال.

كما ترى حركة فتح أنه كلما ارتفع حضور الجماعات والأحزاب والتدخلات الخارجية والمصالح الحزبية، سيؤثر ذلك سلباً على توحيد الرؤية حول مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية، بالتالي سيؤدي ذلك إلى تأخر تحقيق الوحدة الوطنية.

5.5 رؤية حركة المقاومة الإسلامية (حماس)* لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية

تعتبر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فاعلاً رئيساً في الساحة السياسية الفلسطينية وهي ذات ثقل سياسي وتنظيمي، وصاغت موقفها من أرض فلسطين باعتبارها أرض وقف إسلامي لا يجوز التفريط بها أو بجزء منها، إذ "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية حماس أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة".[1]

وفي موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية، تقول في أدبياتها إنها "شريك يحترم دوره النضالي من أجل تحرير فلسطين، لكن لا يمكن لحماس أن تكون داخل المنظمة بسبب مبادئها العلمانية، فالحركة لا يمكنها استبدال إسلاميتها بفكرة علمانية". وورد في ميثاق حركة

* **حركة حماس** جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. ظهر اسم حركة المقاومة الإسلامية مع انطلاق الانتفاضة في ديسمبر 1987. ولكن الحركة عرّفت نفسها منذ البداية بأنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين". والحقيقة أن حماس هي أحد أشكال المقاومة التي قرر الإخوان المسلمون الفلسطينيون تبنيها ضمن تاريخهم الطويل في العمل الشعبي والمقاوم (المصادر: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، الباب الأول، المادة الثانية. موقع الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين)

[1] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، الباب الثالث، المادة الحادية عشرة.

حماس (الباب الرابع– ج– المادة 27) أن "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، (...) مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية –وما يمكن أن تتطور إليه– وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرّط في دينه فقد خسر. ﴿ومَنْ يَرْغبْ عَنْ مِلّةِ إبْرَاهِيمَ إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130). ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك –ونسأل الله أن يكون قريباً– فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد".[1]

ترى حماس أن تحرير فلسطين يتم فقط من خلال الجهاد وهو فرض عين على كل مسلم، بالتالي فإنها تلقي بحمل التحرير ليس فقط على عاتق الفلسطينيين وحدهم حيث ورد في ميثاقها (الباب3 المادة 15): "يوم يَغتصب الأعداء بعض أرض المسلمين، فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محلياً وعربياً وإسلامياً، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين".[2]

1.5.5 مفهوم المصلحة الوطنية عند حركة حماس

تنظر حركة حماس إلى المصلحة الوطنية على أنها مصطلح لزج وقيمي. حيث يقول (أحمد يوسف) القيادي في الحركة، إن "المصلحة الوطنيه تحددها طبيعة الظروف التي نعيشها كسلطة تحت الاحتلال، والمصلحة الوطنية لشعب تحت الاحتلال قد تتقلب من وقت لآخر وتتدخل اعتبارات معينة وسلوكيات معينة في بلورتها، وتكون توافقاً على القواسم المشتركة في

[1] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، الباب الرابع (ج) منظمة التحرير الفلسطينية، الماده السابعة والعشرون

[2] ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، الباب الثالث، الإستراتيجية والوسائل، الماده الخامسة عشرة.

ما نسميه (مصلحة وطنية) وهذا يعزز نسيج وحدة شعبنا الفلسطيني والتقائه حول خطوط عريضه لا يمكن الابتعاد عنها. والمصلحة الوطنية تتعلق بقضية أهدافنا وكيف نصل إلى هذه الأهداف وطبيعة سياساتنا وعلاقاتنا الخارجية مع دول الإقليم أو العالم".[1]

ويرى (خالد سليمان)، عضو المجلس التشريعي عن كتلة "التغيير والإصلاح"* أن للمصلحة الوطنية "حداً أعلى وحداً أدنى، فالأول يتضمن استعادة الأرض كل الأرض وإقامة نظام سياسي نيابي يعبر عن ثقافتنا العربية الإسلامية، والثاني يتضمن تحقيق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية متمثلة بإقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة مع عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها، وهذا يمثل قاسماً مشتركاً بين جميع الأطراف والكيانات السياسية على ساحة العمل الوطني".[2]

ويقول (سليمان) إن حماس تقبل بهذا الحد (الأدنى، إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة مع عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها) انطلاقاً من ضرورة ما وصفه بـــــ"رأب الصدع والحفاظ على اللحمة الداخلية"، رغم إشارته إلى ما أسماه "الانشقاق" في الحركة الوطنية الفلسطينية بشقيها الديني والوطني، مؤكداً أنه لا يفرق بين الديني والوطني ويرى أن كلاً منها امتداد للآخر.[3]

وينظر القيادي في حماس (أحمد يوسف) إلى المصلحة الوطنية على أنها "مجموع الأهداف التي نرجو كشعب يقع تحت الاحتلال الوصول إليها"، مردفاً: "بشكل عام فإن مفهوم المصلحة الوطنية هو مجموعة الأهداف التي نرجو كشعب تحت الاحتلال تحقيقها، والوصول إليها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الوضع الأمني وقدراتنا وإمكانياتنا كشعب يعيش تحت الاحتلال".[4]

---

[1] أحمد يوسف، مقابلة شخصية، **المصلحة الوطنية**، السبت 2014/10/25، غزة، بيت الحكمة

[*] التغيير والإصلاح هو اسم القائمة التي تمثل حركة (حماس) في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية عام 2006

[2] خالد سليمان أبو حسن، عضو كتلة التغيير والإصلاح، مقابلة شخصية، **المصلحة الوطنية**، جنين، 2014/9/26

[3] المرجع السابق.

[4] أحمد يوسف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ويقول (خالد سليمان) إن البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح في الانتخابات التشريعية عام 2006 لم يتضمن في بنوده العملية حديثاً عن الحد الأعلى للمصلحة الوطنية (استعادة الأرض كل الأرض وإقامة نظام سياسي نيابي يعبر عن ثقافتنا العربية الإسلامية) وإن كان ذكر ذلك في الديباجة فحماس لم تطرح رأيها الأيديولوجي في برنامجها الانتخابي.[1]

وأوضح (يوسف) أن حركة حماس عندما تتكلم عن أهدافها ورؤيتها الإستراتيجية لحل الصراع ترى مثلاً أن المصلحة الوطنية تقتضي:

- وحدة الشعب الفلسطيني ونتكلم الآن عن ضرورة الشراكة السياسية والتوافق الوطني.
- الكفاح المسلح وكل ما يستلزمه هذا الكفاح من أدوات كلها مستلزمات يجب النظر إليها باعتبارها مصلحة وطنية.
- المقدسات وقضايا الثوابت وقضايا اللاجئين مصالح وطنية تجب حمايتها والدفاع عنها والمطالبة بها.
- التحرير والعودة وكل ما يلزم ذلك من ارتباطات وعلاقات إقليمية أو دولية، وهذا يفرض أن تكون علاقتنا مع مصر قوية وأن يكون التواصل مع تركيا وعمقنا الإسلامي أيضاً قوي وقد تكون العلاقة مع إيران مصلحة وطنية.[2]

وعن الوصول إلى تعريف متفق عليه فلسطينياً لمصطلح المصلحة الوطنية، يقول (سليمان): "أعتقد أن وثيقة الأسرى التي جرى التوقيع عليها قبيل أسر الجندي شاليط أو عشية ذلك تمثل وتجسد مفهوم المصلحة الوطنية المتفق عليه فلسطينياً وما زال حتى هذه اللحظة وإن لم يجر تنفيذه بعد، فكل الأطراف ما زالت تعترف بهذه الوثيقة. وتكمن المصلحة الوطنية في الوحدة الفلسطينية على أساس هذه الوثيقة، وفي البحث عن صيغة قيادية جديدة في إدارة

[1] خالد سليمان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] أحمد يوسف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الصراع مع الكيان الصهيوني حرباً وسلماً، وعدم التخلي عن خيار المقاومة تحت أي ظرف ولأي سبب من الأسباب أو تجريمه فذلك يعني إدانة الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني".[1]

في ذات المسألة، يقول (يوسف): "أستبعد شخصياً وجود نص تجمع كل الفصائل عليه لأننا جئنا من خلفيات أيديولوجية وفكرية مختلفه وهناك تيارات علمانية وتيارات إسلامية، بالتالي قد ترى بعض العلاقات التي يراها بعض الأطراف أنها مصلحة وطنية، بينما لا يراها الطرف الآخر كذلك، خاصة لأن العمق الفكري أو الخلفية الفكرية لها بصمتها".[2]

ويتابع (يوسف): "نحن كلنا كفلسطينيين فصائل وأحزاب نتحدث عن المصلحة الوطنية ودائماً نقول المصلحة الوطنية تقتضي كذا، وكذا، المصلحة الوطنية في النهاية هي مجموعة ما نتفق عليه، ربما حماس لها نظرة في الصراع مع الاحتلال وغيرها له نظرة أخرى، وقد تتباين أحيانا بعض المصطلحات".[3]

أما حول قضية مدى تحقيق الوحدة الوطنية، فلا يرى عضو المجلس التشريعي (خالد سليمان)، أن الوحدة الفلسطينية قد تحققت حتى الآن، مردفاً أن "طبيعة السياسات العامة التي تحكم طرفي المعادلة في الساحة الفلسطينية حماس وفتح متضاربة، فهناك التزامات ودور وظيفي للسلطة لا يسمح باستيعاب حركة مثل حماس لأنها تحمل السلاح وتقاتل. فحمل السلاح مجرّم من الاحتلال وممنوع من قبل السلطة، بالتالي إذا لم تجسر هذه الهوه سيبقى المتفق عليه غير ذي جدوى وغير عملي".[4]

وحول مفهوم المصلحة الوطنية و دورها في تحقيق الوحدة الوطنية، قال (يوسف)، إن "الشراكة السياسية في ظل واقعنا المألوم الموجود أصبحت خياراً ومصلحة وطنية. أن نقيم شراكة سياسية وتوافقاً وطنياً هذا بالنسبة لنا يحقق وحدة شعبنا، وأعتقد أن هذا يدفع الناس لقضية

---

[1] خالد سليمان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] أحمد يوسف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

[4] خالد سليمان، مقابلة شخصية ،مرجع سابق.

كوننا ارتضينا النظام السياسي القائم على مبدأ الشراكة السياسية، فهذا يوحدنا خلف قيادة واحدة وخلف نظام سياسي واحد، يجد فيه الكل (الوطني والإسلامي) بغيته. كما أعتقد أن تقارب الرؤية حول موضوع الشراكة السياسية جعلنا اليوم أقرب إلى تقبل بعضنا البعض، وأن نعمل سوياً باعتبار أن أي فصيل لن يستطيع تحقيق طموحات شعبنا بالحرية والعودة دون أن يكون متكئاً على دعم الآخرين، ومن هنا أرى أن الاتفاق على أرضية للتفاهم والتوافق هو قضية أن النظام السياسي الفلسطيني مبني على الشراكة السياسية، وإذا توافقنا على هذه المسألة نكون أقرب للوحدة وأقرب لتحقيق أهداف شعبنا الوطنية العليا، ومن هنا الشراكة السياسية كمفهوم هي الطريق للوحدة".[1]

وجد الباحث أن حركة حماس تنظر إلى المصلحة الوطنية على أنها مصطلح لزج وقيمي تحدده طبيعة الظروف، كما تعني التوافق على القواسم المشتركة بين مكونات الساحة السياسية الفلسطينية.

وللمصلحة الوطنية من وجهة نظر حركة حماس حد أعلى هو إنهاء الاحتلال عن كل أرض فلسطين التاريخية، وحد أدنى هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران 67 بالإضافة إلى عودة اللاجئين.

كما ترى حماس أن المصلحة الوطنية هي مجموعة الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها كشعب تحت الاحتلال، سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

واستنتج الباحث أن حالة من عدم الإجماع توجد داخل حركة حماس عبر النظر إلى ما إذا كان هناك إجماع فلسطيني حول مفهوم محدد للمصلحة الفلسطينية، حيث تنظر الحركة إلى وثيقة الأسرى 2006، أنها تشكل حالة إجماع على مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وفقاً لما قاله عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس خالد سليمان.

[1] أحمد يوسف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

أما القيادي في حماس (أحمد يوسف)، فاستبعد وجود نص جامع بين الفصائل الفلسطينية حول مفهوم المصلحة الوطنية بسبب الاختلاف الأيديولوجي واختلاف المنابت الفكرية بين الفصائل.

وترى حركة حماس أن الوحدة الوطنية الفلسطينية لم تتحقق لأن طبيعة السياسات التي تحكم حركتي فتح وحماس متضاربة، وأن المتفق عليه هو غير عملي وغير مؤثر، وإذا لم يتم الاتفاق بشكل عملي وحقيقي على أن الشراكه السياسية التي تعتبر الحل لتحقيق المصلحه الوطنية بالتالي تحقيق الوحدة الوطنية، فإن الوحدة الوطنية لن تتحقق.

6.5 رؤية حركة الجهاد الإسلامي* لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية

نشأت حركة الجهاد الإسلامي كثمرة حوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينيات، قادته مجموعة من الشباب الفلسطيني على رأسهم مؤسس حركة الجهاد الإسلامي الشهيد (فتحي الشقاقي).

فـــي أوائل الثمانينيات وبعد عودة (فتحي الشقاقي) وعدد من زملائه إلى فلسطيـــن، تم بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد الإسلامي فـــي فلسطين وبدأ التنظيم بخوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية فـــي الشارع الفلسطيني بجانب الجهاد المسلح ضد العدو الصهيوني، كحل وحيد لتحرير فلسطيـــن.[1]

1.6.5 المبادئ العامة لحركة الجهاد الإسلامي

- تؤمن حركة الجهاد بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وأداةً لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد أعدائها، ومرجعاً أساسياً في صياغة برنامج العمل الإسلامي للتعبئة والمواجهة.

* حركة الجهاد الإسلامي حركة مقاومة فلسطينية مستقلة تلتزم بالإسلام عقيدة وشريعة ونظـــام حيـــاة، أخـــذت الطـــابع العسكري الجهادي منذ بداية تأسيسها فـــي أوائل الثمانينات على يد فتحي الشقاقي.

[1] حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين– إقليم غزة، على الرابط الإلكتروني: www.jgaza.ps

- فلسطين من النهر إلى البحر أرض إسلامية عربية يحرم شرعاً التفريط في أي شبر منها، والكيان الإسرائيلي وجود باطل يحرم شرعاً الاعتراف به على أي جزء منها.

- يمثل الكيان الإسرائيلي رأس الحربة للمشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية (...).

- لفلسطين من الخصوصية المؤيدة بالبراهين القرآنية والتاريخية والواقعية ما يجعلها القضية المركزية للأمة الإسلامية، ومواجهتها للكيان الإسرائيلي، وتؤكد وحدتها وانطلاقها نحو النهضة.

- الجماهير الإسلامية والعربية هي العمق الحقيقي لشعبنا في جهاده ضد الكيان الإسرائيلي، ومعركة تحرير فلسطين وتطهير كامل ترابها ومقدساتها هي معركة الأمة الإسلامية بأسرها(...).

- وحدة القوى الإسلامية والوطنية على الساحة الفلسطينية واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي ضد العدو الإسرائيلي.

- كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الإسرائيلي في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطلة ومرفوضة.[1]

2.6.5 أهداف حركة الجهاد الإسلامي

تسعى حركة الجهاد إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحرير كامل فلسطين وتصفية الكيان الإسرائيلي، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين، الذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمساواة والشورى.

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا ، النظام السياسي الفلسطيني، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، على الرابط الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3553

- تعبئة الجماهير الفلسطينية وإعدادها إعداداً جهادياً، عسكرياً وسياسياً.

- استنهاض وحشد جماهير الأمة الإسلامية في كل مكان وحثها على القيام بدورها التاريخي لخوض المعركة الفاصلة مع الكيان الإسرائيلي.

- العمل على توحيد الجهود الإسلامية الملتزمة تجاه فلسطين، وتوطيد العلاقة مع الحركات الإسلامية والتحررية الصديقة في كافة أنحاء العالم.

- الدعوة إلى الإسلام بعقيدته وشريعته وآدابه، وإبلاغ تعاليمه نقية شاملة لقطاعات الشعب المختلفة، وإحياء رسالته الحضارية للأمة والإنسانية.[1]

مفهوم المصلحة الوطنية عند حركة الجهاد الإسلامي

يقول (خالد البطش) القيادي في الجهاد الإسلامي، إن المصلحة الوطنية في مفهوم الحركة هي:

- التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة دون تفريط.
- الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني دون انقسام وخلافات.
- الاستقواء بمحيطنا العربي والإسلامي وأن يكون شريكاً في المعركة من أجل تحرير فلسطين وأن يؤكد على أن فلسطين هي القضية المركزية التي يتبناها جميع المسلمين والعرب في العالم.
- المصلحة الوطنية تعني تعزيز انتهاج خيار المقاومة والجهاد لطرد إسرائيل من الأرض المحتلة.
- الثوابت الوطنية في مقدمتها حق العودة، وهي جزء من مصلحتنا الوطنية.

---

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني– وفا ، **النظام السياسي الفلسطيني، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين**، مرجع سابق.

- ما يتعارف عليه الناس من استقرار داخلي ووفاق وطني وبرنامج وطني يضمن كيف ندير الصراع مع إسرائيل يعتبر من مصلحتنا الوطنية.[1]

وحول ما إذا كان هناك تعريف موحد للمصلحة الوطنية الفلسطينية لدى الفصائل الفلسطينية، يقول (خالد البطش): "لا يوجد اتفاق فلسطيني موحد حول مفهوم المصلحة الوطنية، وحركة الجهاد الإسلامي تدعو دائماً إلى الحوار لوضع برنامج يشكل الحد الأدنى للمصلحة الوطنية. فجميع القوى الوطنية والإسلامية تتحدث عن المصلحة وتعرف المصلحة من خلال فهمها، وفي نهاية المطاف كل هذه التعريفات تشكل المصلحة الوطنية الفلسطينية. ولا بد من إعادة بناء منظمة التحرير، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني حتى نتحدث عن تعريف موحد لمصالحنا الوطنية". [2]

ورداً على سؤال حول كيفية تأثير مفهوم المصلحة الوطنية على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، يقول (البطش) إن "توقيع اتفاق المصالحة الأخير (اتفاق الشاطئ)* في 23 نيسان 2014 بين فتح وحماس، والبدء بإجراءاته على أرض الواقع، خاصة في ما يتعلق بحكومة الوفاق الوطني، هو جزء من إدراك فتح وحماس أن مصلحة الشعب في الوحدة وليس في الانقسام. وعندما وصل الفرقاء إلى أن المصلحة الوطنية تقتضي الوحدة، تقدموا لها وتخلوا عن مصالحهم الحزبية والفئوية. حتى اللحظة نحن لم نصل إلى وحدة وطنية كاملة، لكن بالحوار وتطبيق اتفاق المصالحة سنصل إلى تعريف موحد للمصلحة الوطنية من قبل جميع الفصائل الفلسطينية".[3]

وصل الباحث إلى أن حركة الجهاد الإسلامي ترى أن المصلحة الوطنية الفلسطينية تتلخص في:

---

[1] خالد البطش، قيادي في الجهاد الإسلامي، **المصلحة الوطنية**، مقابلة شخصية، غزة، الاثنين 2014/10/27

[2] المرجع السابق.

* **اتفاق الشاطئ** تيمناً بالمكان الذي استضاف الحوارات التي أجراها وفد منظمة التحرير للمصالحة مع وفد حركة حماس في منزل رئيس وزراء حكومة الأخيرة (اسماعيل هنية) في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة وأفضى إلى الإعلان عن الاتفاق المذكور في المكان نفسه.

[3] خالد البطش، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

1- تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني دون تفريط.

2- تحقيق الوحدة الوطنية.

3- بناء منظومة علاقات عربية وإسلامية على قاعدة الشراكة في معركة التحرير.

من وجهة نظر حركة الجهاد الإسلامي، لا يوجد تعريف موحد لدى الفصائل الفلسطينية لمفهوم المصلحة الوطنية فكل فصيل يعرفها من خلال فهمه الحزبي والتنظيمي. وترى الحركة أنه عندما يتم الاتفاق على أسس المصلحة الوطنية الفلسطينية ويتم الابتعاد عن المصالح الحزبية، تتحقق الوحده الوطنية الفلسطينية.

7.5 رؤية حزب الشعب الفلسطيني* لمفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الوطنية

كنس الاحتلال، وتحقيق الاستقلال، من أهم المرتكزات لمشروع حزب الشعب المجتمعي، ويضعها في مقدمة مهامه النضالية. ومنذ قدوم السلطة الوطنية والحزب يرى ضرورة تداخل مهمة البناء على الجبهة الداخلية مع مهام النضال الوطني. كما يرى أن التقدم نحو الاستقلال الوطني يتطلب من السلطة إحداث تغييرات جوهرية على نهج عملها وسياساتها، تتناول بنية ونظام عمل مؤسساتها، وتشمل تعاملها مع الجماهير ورعاية وخدمة مصالح هذه الجماهير.[1]

ويقول حزب الشعب إنه حريص على علاقة وثيقة مع كافة التنظيمات الفلسطينية، ولهذا فإنه يشارك كفصيل أساسي في منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما يحرص الحزب على علاقات مع كافة التنظيمات غير المنضوية تحت

* **حزب الشعب الفلسطيني**، هو حزب فلسطيني وطني ديمقراطي يساري هدفه دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

[1] الموقع الرسمي لحزب الشعب الفلسطيني على الرابط الإلكتروني: http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=4

إطار منظمة التحرير، وما يحدد قرب أو بعد الحزب تجاه أي تنظيم، مدى التزام هذا التنظيم أو ذاك بالمشروع الوطني والديمقراطي الفلسطيني والإخلاص في تنفيذه.[1]

وفي ذلك يقول (بسام الصالحي) أمين عام حزب الشعب الفلسطيني، إن المصلحة الوطنية الفلسطينية تعني "تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني باعتباره شعباً واحداً له حقوق وطنية مشروعة وفق المواثيق والأعراف الدولية بالتحرر والاستقلال والعودة وتقرير المصير، وباعتباره يناضل من أجل دولة مستقلة ذات سيادة وبضمان حقوق اللاجئين، وبأن هذه المصلحة يجب أن تؤدي إلى عدالة اجتماعية فعلية، وتخدم الفئات والطبقات الشعبية الواسعة من أبناء الشعب الفلسطيني".[2]

ويضاف على تعريف المصلحة الوطنية الفلسطينية جانبان أساسيان، وفق (الصالحي)، هما:

- تعزيز دور الأجيال الجديدة من خلال تعزيز الثقافة والتعليم في فلسطين، بمعنى أنه في صلب المصلحة الوطنية حماية نظام تعليم عصري تقدمي قادر على تلبية متطلبات الأجيال الجديدة.
- الحفاظ على التراث والثقافة وروح التفكير العلمي، واعتباره الجزء الأساس في التعليم، لأن هذا هو ضمان تطور وحماية الشعب الفلسطيني في ظل تعقيد الأوضاع التي يعيشها وتجزئة أماكن تواجده.[3]

وفي ما يتعلق بوجود تعريف واضح لدى حزب الشعب للمصلحة الوطنية الفلسطينية، يقول (الصالحي)، إن هناك برنامجاً لحزب الشعب وإضاءات ملموسة وواضحة تتعلق بمفهوم

---

[1] الموقع الرسمي لحزب الشعب الفلسطيني، مرجع سابق.

[2] بسام الصالحي، **المصلحة الوطنية**، مقابله شخصية ، رام الله، ، مقر حزب الشعب، بتاريخ 21-9-2014.

[3] المرجع السابق.

المصلحة الوطنية في برنامج الحزب، مضيفاً "لدى أعضاء حزب الشعب إجماع على التعريف".[1]

ورداً على سؤال حول وجود أو عدم وجود تعريف محدد للمصلحة الوطنية الفلسطينية بين الفصائل المختلفة، يقول (الصالحي): "هناك إجماع نظري لدى الفصائل الفسطينية حول مفهوم المصلحة الوطنية، لكن تعريف التيارات الدينية للمفهوم مرتبط أكثر ببعض الرؤى الخاصة بها، ومن الصعب ألا يكون هناك إجماع نظري على الأقل حول هذه المصلحة بالنسبة للكل الفلسطيني".

ويقول (الصالحي) إن حزب الشعب يتحدث عن الوطن والهوية الوطنية والقضية الفلسطينية على اعتبار أنها قضية وطنية تحررية، والبعد الديني فيها هو مساند ومرتبط بخصائص معينة لكن ليس المحرك الأساس، فالمحرك الأساس هو الدفاع عن الحقوق والهوية الوطينة والحق القومي في تقرير المصير باعتباره الجزء الرئيس في القضية الفلسطينية، بالتالي يجب التمييز بين أن يكون الدين عنصراً مسانداً وطبيعياً في حماية الهوية الوطنية وتعزيزها وبين أن يصبح الدين بديلاً عن الهوية الوطنية وتختفي الوطنية لصالح مفهوم الدين، وهذا جزء من الاختلاف الأيديولوجي، وهذا أحد أهم عناصر التمييز بين القوى الفلسطينية. مضيفاً "الأمر الثاني هو أن المصلحة العليا بالنسبة لنا تمثل البعد الاجتماعي والديمقراطي، حيث لا نستطيع الحديث عن مصلحة وطنية عليا على حساب الفئات الشعبية الفقيرة وهي الغالبية العظمى للشعب الفلسطيني، بالتالي فإن المصلحة الوطنية هي حماية هؤلاء، ويمكن أن نقول نظرياً إن هناك عناصر مشتركة تجمعنا ولكن هناك تباينات".[2]

يرى حزب الشعب الفلسطيني أن المصلحة الوطنية هي:

1- إنهاء الاحتلال.

---

[1] بسام الصالحي، مقابله شخصية ، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

2- عودة اللاجئين.

3- تحقيق العدالة الاجتماعية.

4- تعزيز الثقافة والتعليم.

5- الحفاظ على التراث.

ويقول أمين عام الحزب بسام الصالحي، إن لدى حزب الشعب مفهوماً محدداً وواضحاً للمصلحة الوطنية الفلسطينية يدركه جيداً جميع عناصر الحزب، كما يرى إجماعاً نظرياً بين الفصائل الفلسطينية على مفهوم المصلحة الوطنية، إلا أن هناك خلافاً وتبايناً بينها في وسائل تحقيق المصلحة الوطنية وترتيب الأولويات.

النتائج والتوصيات

النتائج

جاءت هذه الدراسة لتوضيح ما اذا كان هناك مفهوم محدد للمصلحة الوطنية الفلسطينية، وخصوصا بعد ان قطعت الحركة الوطنية الفلسطينية شوطا كبيرا في سعيها نحو الحرية، والتخلص من الاحتلال . ولكنها لا زالت تعاني أزمة استمرار هذا الواقع على الارض ، ومع ازدياد التعقيد في الواقع النضالي الفلسطيني فان مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية وتحديدا بعد دخول مرحلة اوسلو اصبح مثار اجتهادات وتساؤلات في المجتمع وبين الفصائل الفلسطينية.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- هناك اختلاف بين الفلاسفة والباحثين حول تبني تعريف محدد للمصلحة الوطنية متأثرين بالبيئة التي عاشوا فيها، ووفقاً للمراحل التاريخية التي عاشوا فيها.
- يستدل من الدراسة أن المصلحة الوطنية هي قيام المؤسسات العامة بتلبية حاجات الشعب سواء تلك التي في موقع السلطة أو خارج السلطة.
- يرى البعض أن المصلحة العامة ليست بالضرورة أن تكون مصلحة الأكثرية، فقد يغفل رأي الاكثرية مقابل نوع الخدمة المقدمة رغم قلة عدد المستفيدين منها.
- تعتبر ركائز المصلحة الوطنية العليا بشكل عام وحدة وسلامة أراضي الدولة، والحفاظ على الدولة والشعب، والاستقلال، والقدرة على الدفاع عن الوطن، وتحقيق الرخاء الاقتصادي.
- تخضع المصلحة الوطنية في أي زمان ومكان إلى تأثير متغيرات داخلية وخارجية عديدة سياسية وثقافية واقتصادية وفكرية وغيرها، وهذه المتغيرات بدورها تلعب دوراً مباشراً أو غير مباشر في صياغة مفهوم المصلحة الوطنية.

- تعتبر المرجعيات الشرعية و الأحزاب السياسية والقوى والتنظيمات والنخب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من أهم الفاعلين المؤثرين في صياغة مفهوم المصلحة الوطنية.

- المصلحة الوطنية تعتبر من الركائز الأساسية في تحديد السياسة الخارجية للدول.

- تأثر مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية بالعوامل الخارجية الإقليمية والدولية وطبيعة التحالفات التي تخوضها الفصائل إقليمياً ودولياً.

- الفصائل الفلسطينية عانت تاريخاً طويلاً من غياب حالة الإجماع الواقعي وكانت تجمع على الشعارات أكثر من التكتيك والإستراتيجيا.

- شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية تصارعاً في الرؤى وسعياً لاستبدال فكر بآخر.

- يحاول كل فصيل من الفصائل الفلسطينية أن يضفي على مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية فكره السياسي وبرامجه وأساليبه ووسائله.

- أخضع اتفاق أوسلو المشروع الوطني لشروط تسوية سياسية غير متوازنة، ما أدى إلى غياب إستراتيجية واضحة سواء في مجال العملية السلمية أو في مجال المقاومة المسلحة.

- ان قيام السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وتعثر عملية التسوية السياسية القائمة على أساسه، وتصاعد قوة حركة حماس، كان ينذر بان الانقسام كان متوقعا .

- أفرزت الانتخابات الفلسطينية التي جرت عام 2006 نظاماً سياسياً برأسين (فتح وحماس) أحدهما يتخذ من المفاوضات السياسية طريقاً للحل ويعترف بوجود إسرائيل والآخر يعتبر العمل المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين ولا يعترف بوجود إسرائيل. وهذه التركيبة السياسية المتناقضة أثرت سلباً على مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية.

- يمكن اعتبار الانتخابات الفلسطينية عام 2006 بأنها كانت ناجحة على مستوى الممارسة الديمقراطية لكنها واجهت الكثير من المشاكل على مستوى التطبيق.

- ما جرى في قطاع غزه في صيف عام 2007 هو تتويج لتاريخ من الخلافات العميقة التي واجهت مشروع التحرر الوطني الفلسطيني منذ انطلاقته وازدادت عمقاً بعد اتفاق أوسلو.

- ما حدث في قطاع غزه في صيف 2007 يعتبر بنتائجه ضربة وجهت إلى المصلحة الوطنية الفلسطينية وأثرت على السكان والأرض والهوية وسالت نتيجة لذلك دماء محرمة.

- يرى بعض الساسة الفلسطينيون أن الانقسام الفلسطيني لم يكن إلا في إطار الصراع على السلطة رغم أن البعض حاول أن يصوره على أنه نتاج خلاف سياسي.

- لم تنجح كل الاتفاقيات والتفاهمات الداخلية بين فتح وحماس في ان توجد رؤية موحدة حول مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية يمكن البناء عليها نحو تحقيق وحدة وطنية.

- هناك غياب لدور المجتمع المدني الفلسطيني في التعبير عن موقفه وإحداث التأثير وتحديداً أثناء مراحل الاقتتال الداخلي والانقسام السياسي وأزمة الشرعيات التي عاشتها الساحة الفلسطينية (شرعية المجلس التشريعي، شرعية موقع الرئاسة، شرعية الحكومة).

- لا يوجد في أدبيات التنظيمات الفلسطينية إشارة صريحة إلى مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية أو إلى تعريف يحدد ماهيتها.

- ترى معظم التنظيمات الفلسطينية أنه لا يوجد مفهوم متفق عليه للمصلحة الوطنية الفلسطينية لدى الفصائل الفلسطينية.

- يرى حزب المبادرة الوطنية الفلسطينية أن مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية يتراجع لصالح عنصرين هما العامل الحزبي والانقسام الاجتماعي.

- ترى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن الاتفاق على ركائز المصلحة الوطنية شرط أساسي لتحقيق الوحدة الوطنية.

- ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن مفهوم المصلحة الوطنية الفلسطينية مغلف بالمصالح الخاصة بالتنظيمات وهذا أثر سلباً على تحقيق الوحدة الوطنية.

- ترى حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، أن اختلاف الرؤى حول مفهوم المصلحة الوطنية أثر سلباً على تحقيق الوحدة الوطنية.

- ترى حركة المقاومة الإسلامية حماس أن إقامة الشراكة السياسية هي الحل لتحقيق المصلحة الوطنية وعدم تحقيق الاتفاق على مفهوم المصلحة الوطنية سيؤثر سلباً على تحقيق الوحدة الوطنية.

- ترى حركة الجهاد الإسلامي أنه عند تحقيق الاتفاق على تعريف موحد للمصلحة الوطنية تتحقق الوحدة الوطنية.

التوصيات

ان طريق الخروج من المأزق التاريخي الذي تشهده القضية الفلسطينية حاليا و المتمثل في استمرار الاحتلال واستمرار الانقسام ، يبدأ بالاتفاق على "ركائز المصلحة الوطنية العليا" وتحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية عبر الثقافة والممارسة . وعلية فقد خلص الباحث الى التوصيات التالية :

- ضرورة التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. ومنع التآكل التدريجي للشرعيتها وتمزيق وحدانية التمثيل الفلسطيني.

- ضرورة الحفاظ على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، بعيداً عن أي مؤثرات خارجية تهدف إلى العبث في الساحة الفلسطينية واستغلال أوضاعها.

- ضرورة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس وطنية مشتركة تضمن دخول جميع الفصائل في منظمة التحرير بعد إعادة بنائها وفق ما تم التوافق عليه بين الفصائل.

- ان يكون المصدر الوحيد لصياغة وتحديد المصلحة الوطنية الفلسطينية هي الاطر الشرعية ممثلة بـــمنظمة التحرير الفلسطينية .

- ضرورة العمل على ايجاد تعريف جمعي للمصلحة الوطنية الفلسطينية وركائزها، على يتم التوافق عليها من قبل مكونات النظام السياسي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية .

- ضرورة إجراء مراجعة شاملة للمسيرة الوطنية و استخلاص العبر، وتحديد الطريق الكفيلة بتحقيق الأهداف الوطنية.

- ضرورة الاحتكام في العلاقات الوطنية الفلسطينية إلى الشرعية واحترام إرادة الشعب الفلسطيني .

- ضرورة ان يكون الحوار هو الطريق الوحيد لحل الخلافات والصراعات الفلسطينية-الفلسطينية، ووفقا لما نص عليه القانون الفلسطيني.

- ضرورة التخلي عن عقلية الإقصاء أو الميل نحو فرض الرأي بالقوة وتغليب لغة الحوار في العلاقات الفلسطينية الفلسطينية .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس.

الكتب

إبراهيم أبراش، **المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام**، القدس: دار الجندي للطباعة والنشر، 2012.

ابن منظور، ج 12 بيروت : دار احياء التراث العربي ، 1986

إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع السياسي**. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005

أحمد عبد الرحمن، **عشت في زمن عرفات**، دار الحرية للنشر، رام الله، ط2، 2014

أسعد غانم، **السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنيه فاشلة**، جامعة حيفا، كلية العلوم السياسية أيلول 2007

بطرس غالي ومحمود خيري، **المدخل إلى علم السياسة**، ط9، الأنجلو المصرية، 1990م.

بويد شيفر، **القومية– عرض وتحليل**، ترجمة عدنان الحميري، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1966

جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية رام الله : الناشر ، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، 2006

جميل هلال،**النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو (دراسة تحليلية نقدية)**، سلسلة دراسات وأبحاث (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن)، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 1998

جواد الحمد، "**المصالح الوطنية والقومية العليا للشعب الفلسطيني**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2007

جواد الحمد، **مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط.** (عمان (الأردن): مركز دراسات الشرق الأوسط)، 1996

خضر خضر، **مفاهيم أساسية في علم السياسة**، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس – لبنان 2003.

رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، معهد الميثاق، دون مكان نشر، 2009

الزركشي، **البحر المحيط في اصول الفقه**، 76/6 ، دار الكتب العلمية، 2007

ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في الوطن والقومية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ت ن 1985.

ساطع الحصري، **ما هي القومية**، بيروت، دار العلم للملايين 1963.

سامي أحمد،**القوميون العرب والقضية الفلسطينية 1949-1967**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 2003.

الطيب بو عزة، **في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمية.** مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط 2013

عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية من 1917- 1936**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972.

عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط 10 بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

عثمان عثمان واخرون، **دراسات فلسطينية**، نابلس، مطبعة النصر 2011

على محافظة، **الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني 1918-1948**، عمان، مركز الكتب الأردني 1989.

علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمه**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

علي ليلة، **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا**، دار المعارف، القاهرة،1982

فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية وتطورها حتى نهاية القرن العشرين**، غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.

محمد بن محمد الغزالي ، **المستصفي**، ط1، ج1، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1993م.

محمود ميعاري، **الثقافة السياسية في فلسطين (دراسة ميدانية)**، بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003.

مسعود الظاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية**، سلسلة عالم المعرفة، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، سامي دروبي، جمال الأتاسي، مترجم، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ش بور سعيد، د س ن.

نيلسون مانديلا، **رحلتي الطويلة من أجل الحرية**، السيرة الذاتية لرئيس جنوب أفريقيا، ترجمة عاشور الشامس، مرشد ديفيدز، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبرغ.

هنري ايكن، **عصر الأيديولوجية**،ترجمة فؤاد زكريا، مكتبة الأنجلو المصرية، 1963

الرسائل الجامعية

حنان عرفات، **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة 2005

خالد محمود، **أثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة "1987– 2004")**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2004.

عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة دراسة الأطروحات الدكتوراة (23)

المجلات والتقارير والمؤتمرات

أحمد ثابت، ***الوعي القومي بقضية فلسطين وحدود العلاقة بين القومية والوطنية***، **شؤون فلسطينية (نيقوسيا)** العدد202 كانون ثان/ يناير 1990، ص27.

بكر تنيره، ***تطور الفكر السياسي الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني 1917–1948***، **شؤون عربيه**، تونس، 1983

تقرير49: **مشاركة حماس: تحديات الاندماج السياسي**، الصادر عن المجموعة الدولية للأزمات، 18 يناير 2006

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، غزة، **نشرة الحياة الجديدة**،عدد خاص، في ذكرى رحيل جورج حبش.

جلسة حوار، نظمها المنتدى التويري الثقافي في نابلس، بالتعاون مع اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، بمناسبة مرور **20 عاماً على اتفاقية "اوسلو"**، سبتمبر 2013

جميل هلال: ***نظرة تأملية في تاريخنا الحديث***، **الكرمل** (ربيع/ صيف 1998)، العددان (55–56).

دراسة، **اثر استخدام نموذج التعلم بالاستكشاف في تحصيل طلبة كلية التربية الأساسية في** المنجد في اللغة والأعلام معلوف، لويس دار المشرق، 1997

رشيد الخالدي، مداخلة بعنوان "**المقدمات التاريخية والبيئة الفلسطينية والإقليمية والدولية المهيئة لاتفاق أوسلو**"، المؤتمر السنوي لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع جامعة بيرزيت، تحت عنوان "عشرون عاما على اتفاق أوسلو: مستقبل القضية الفلسطينية بعد خمسة وعشرين عاماً على إعلان الاستقلال". 27-9-2013

سامي أحمد، ***المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1967-1993***، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، 2011، المجلد 13، العدد B1.

سلافة حجاوي، ***في الثقافة السياسية الفلسطينية***، **مجلة الطريق**، فلسطين، في حلقتين في العددين حزيران وتموز 2008.

عبد المجيد سويلم، حول مفهوم المصلحة الوطنية العليا، جريدة الأيام الفلسطينية 9 كانون ثان 2009

عدنان عبد الكريم محمود صبار سعود عبد: ***أهمية إستراتيجية نصوص التغيير المفاهيمي في العملية التربوية*** **مجلة الفتح**، العدد الحادي والخمسون .. ايلول لسنة ٢٠١٢ ، ص 304

غسان الخطيب، مداخلة بعنوان "**هل كان اتفاق أوسلو ممراً إجبارياً أم مغامرة تاريخية**" المؤتمر السنوي لمؤسسة الدراسات الفلسطينية بالتعاون مع جامعة بيرزيت، تحت عنوان "عشرون عاما على اتفاق أوسلو: مستقبل القضية الفلسطينية بعد خمسة وعشرين عاماً على إعلان الاستقلال". 27-9-2013

محمد خالد الأزعر، ***معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية***، **شؤون عربية** (ربيع 2006) العدد 125

مركز الدراسات السياسية والتنموية: ***اتفاق الوحدة الفلسطينية رؤية من الداخل***، مترجم، عن **مجلة السياسة الخارجية الأميركية** "Foreign Policy"

نبيل قسيس، **ركائز المصلحة الوطنية العليا**، المؤتمر السنوي الثالث بعنوان "نحو إستراتيجية فلسطينية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية"، أيار 2009.

المقابلات الشخصية

أحمد يوسف، مقابلة شخصية، المصلحة الوطنية، غزه ، السبت 2014/10/25، غزة، بيت الحكمة

بسام الصالحي، مقابله شخصية ، المصلحة الوطنية،. رام الله، مقر حزب الشعب، 21-9-2014

خالد البطش، مقابلة شخصية، المصلحة الوطنية، غزة، الاثنين 2014/10/27

خالد سليمان أبو حسن، مقابلة شخصية، المصلحة الوطنية، جنين، 2014/9/26

خالدة جرار، مقابلة شخصية، المصلحة الوطنية، رام الله، الأربعاء 11-6-2014

صبري صيدم، مقابلة شخصية،المصلحة الوطنية، الثلاثاء 26-8-2014

عباس زكي، مقابلة شخصية، المصلحة الوطنية، رام الله المصيون، في مقر حركة فتح- مفوضية العلاقات الدولية والصين الشعبية،الثلاثاء، 19-8-2014،

قيس عبد الكريم، مقابلة شخصية، المصلحة الوطنية، رام الله، عمارة الكرمل، مكتب المسار للدراسات، الخميس 2014/7/3،

مصطفى البرغوثي، مقابلة شخصية، المصلحة الوطنية، رام الله، مقر الإغاثة الزراعية،الاثنين 2014/6/30

المراجع الأجنبية

André Lalande: «Vocabulaire Technique et critique de la philosophie» éd.P.U.F. Paris.

DONALD E.NUEGHTERLEIN ،Ntional Interests And Foregn Polesy: A Conceptual Framework For Analysis And Decision – Making ،P P 246- 266

Georges Burdeau: «Méthode de la science politique», éd. Dalloz, Paris, 1959, p.22.

J.B.Duroselle: «Tout empire perira», éd. De la Sorbonne, Paris,1981, p;p 96-104

James N. Rosena, National Interest, encyclopedia.com

M.A. Dugis: "Defining Nationalism in the Era of Globalization", Vinsensio. 1999 .

Michael G. Roskin: Political science: an introduction, New jersey, éd. Prentice-Hall, 1977,p:182-199.

المواقع الإلكترونية

إبراهيم أبراش، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2009 على الرابط الإلكتروني:

http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

إبراهيم خضر الفروق بين المفهوم والمصطلح والتعريف، موقع إلكتروني على الرابط:
http://www.alukah.net/Web/khedr/0/51050/1/%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%82%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81/

أحمد الحيلة، صراع الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة الفلسطينية، مركز الزيتونه 2006 على الرابط الإلكتروني:http://www.alzaytouna.net/permalink/4645.html

أحمد سعد، خدمة المصلحة الوطنية العليا المحك الأساس للوحدة الوطنية الكفاحية، الحوار المتمدن-العدد: 1596 - 2006 / 6 / 29 على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=68765

أحمد نور، النظرية والمنهج في علم الاجتماع. كلية التربية، جامعة عين شمس على الرابط الالكتروني http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8521

إسماعيل أحمد ياغي، موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية والصهيونية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، ص. 5. على الرابط الإلكتروني:
http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/adad16partie5.htm#_ftn43

أصول الفقه، المكتبة الإسلاميه، على الرابط الإلكتروني:
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?flag=1&bk_no=33&ID=159

إياد العبادلة، قرار تقسيم فلسطين 1947 في الميزان، 2014/2/7، دنيا الوطن على الرابط الإلكتروني:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/02/07/493214.html

بنغاني نجيليزا، أدري نيوهوف، دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري، موقع البديل الفلسطيني، المصدر جريدة حق العودة، العدد 21، شباط 2007. على الرابط الالكتروني: http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/263-article09

تيسير محيسن: النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث: دراسة بنيوية2006، على الرابط الالكتروني http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/2.doc

تيسير محيسن، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، موقع صيد الفوائد على الرابط الإلكتروني: http://www.saaid.net/Anshatah/dole/66.htm

تيسير محيسن، النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث: دراسة بنيوية، 2006، ص 1 على الرابط الالكتروني: https://www.google.ps/webhp?sourceid=chrome-instant&ion=1&espv=2&ie=UTF-8#q=%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%AD%D9%8A%D8%B3%D9%86%D8%8C%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%20%D9%88%22%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%22%3A%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%8C2006

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي المؤتمر الوطني السادس، تموز– 2000، الموقع الرسمي لكتائب أبو علي مصطفى الذراع العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على الرابط الإلكتروني: http://www.abuali.ps/nedam

جريدة الحياة الجديدة، 17 كانون الأول 2008 العدد4715 على الرابط الالكتروني:
http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=29690&cid=1361

جريدة الصباح الالكترونية، حماس من الانطلاق الى الانقلاب، على الرابط الالكتروني:
http://www.alsbah.net/new1/modules.php?name=News&file=print&sid=21608

جريدة القدس، مشعل: تجربة "حماس" في الحكم تحت سقف أوسلو شابها أخطاء، 10 أكتوبر 2012 http://www.alquds.com/news/article/view/id/390473

جورج حنا، "معنى القومية العربية"، بيروت، دار الثقافة، على الرابط الالكتروني
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:h0eobj0K7LoJ:www.sudoc.fr/175862559+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

الحاج أمين الحسيني، برنامج أرشيفهم وتاريخنا موقع قناة الجزيرة على الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/programs/theirarchivesandourhistory/2005/7/31/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AC2

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين- إقليم غزة، على الرابط الإلكتروني: www.jgaza.ps

الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 على موقع مؤسسة شهيد فلسطين، الرابط الإلكتروني: http://www.shahidpalestine.org/index.php?option=com_content&view=article&id=498:-----1948&catid=55:2008-09-16-13-34-24&Itemid=8

الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948 والأحزاب السياسية الفلسطينية، على الرابط الإلكتروني: http://www.alburayj.com/nakba%20harka%20watanyah.htm

حمزة زقوت، الصراع العربي الإسرائيلي والتسوية السياسية، جريدة الحياة الجديدة، العدد 7415، 17 كانون أول 2008، على الرابط الإلكتروني: http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=5583&cid=1361

حنا عيسى، الأحزاب السياسية في فلسطين.. أنظمة وقوانين،2013، على الرابط الإلكتروني: http://www.pnn.ps/index.php/ideas/67612

ديمة أمين، العروبة وفلسطين، حوار شامل مع قسطنطين زريق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2014 على الرابط الإلكتروني: http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=10905

رشيد العلمي الإدريسي، "تطور مفهوم "المصلحة العليا للدولة" في النظرية السياسية" 2009، على الرابط الإلكتروني: http://philosophie69.arabblogs.com/riwek21/archive/2009/2/794002.html

رشيد العلمي الإدريسي، تطور مفهوم "المصلحة العليا للدولة" في النظرية السياسية، ندوة عنف الدولة مراكش، 11 و 12 يونيو 2000 رواق الفلسفه على الرابط الإلكتروني: http://philosophie69.arabblogs.com/riwek21/archive/2009/2/794002.html

رشيد بنعياش، مفهوم المصلحة العامة، الحوار المتمدن- العدد: 2954 - 2010 على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208921

ريم بن عيسى، نعيمة سمينة، سعيدة العائبي، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، جامعة الجزائر،2012 http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489#sthash.cEuR57py.dpbs

زياد عبد الوهاب النعيمي، آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية، الحوار المتمدن- العدد: 2516 - 2009 / 1 / 4 على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450

زيتون ، 1986 على الرابط الالكتروني
http://faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=63490

سعادة واليوسف، 1988 المعرفة العلمية والبحث العلمي ، على الرابط الالكتروني
http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=37a396d090671220

سكوت برتشل، المصلحة الوطنية في نظرية العلاقات الدولية، ت ن 2005، على الرابط الإلكتروني: http://www.palgrave.com/page/detail/the-national-interest-in-international-relations-theory-scott-burchill/?K=9781403949790

صلاح هنية، رؤية للثقافة السياسية الفلسطينية، جريدة الأيام الفلسطينية، مقال على موقع الجريدة الإلكتروني على الرابط: http://www.al-ayyam.com/printpreview.aspx?did=33849

عبد الإله بلقزيز، مأزق الفكر السياسي الفلسطيني، 2005 موقع التجديد العربي الإلكتروني نسخ عن الموقع بتاريخ 20-6-2014 على الرابط:
http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9/11291-%D9%85%D8%A3%D8%B2%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A.html

عبد الكريم بناني، مفهوم المصلحة، 2011، على الرابط الإلكتروني:
http://www.maghress.com/almithaq/6318

عبد الله الراشد، الثقافة السياسية، على الرابط الإلكتروني:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/article13.htm

عبد الله تركماني، أدوات التنشئة السياسية، الحوار المتمدن- العدد: 3170 - 2010 / 10 / 30، على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233579

عبد الله جمعه الحاج، المصلحة الوطنية، جريدة الاتحاد، ت،ن السبت 19 أبريل 2008،على الرابط الإلكتروني: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=36108

عزمي بشارة، حول فوز حماس وفعل التحدي، نسخة إلكترونية، (تم استرجاعها في 2014/6/20 من الرابط الالكتروني
http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=34412).

عزو ناجي، مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثاً، الحوار المتمدن، العدد: 2518 - 2009 / 1 / 6، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749

علي حسن القرني، من مفاهيم ثقافتنا الإسلامية، 2006، على الرابط الإلكتروني:
http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=136332

عماد ابو رحمة، الشعبية: اتفاق أوسلو كان كارثي على شعبنا، وكالة معا الإخبارية 2012/9/14، على الرابط الإلكتروني:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=520177

عمر جمعة عمران العبيدي، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية، مجلة نبأ، العدد72 تشرين أول 1994،على الرابط الإلكتروني:
http://annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm

غازي حسين، المجلس الوطني الفلسطيني والبرنامج المرحلي، 2012، على الرابط الإلكتروني:
http://www.safsaf.org/word/2012/juli/8.htm

غسان نصيف، دعوات للاستفادة من «التجربة الأيرلندية» في حل النزاع السياسي البحريني صحيفة الوسط البحرينية – العدد 4283 – الجمعة 30 مايو 2014م على الرابط الالكتروني:
http://www.alwasatnews.com/4283/news/read/890346/1.html

فاتن الحداد، دعوات للاستفادة من «التجربة الأيرلندية» في حل النزاع السياسي البحريني صحيفة الوسط البحرينية – العدد 4283 – الجمعة 30 مايو 2014م على الرابط الالكتروني http://www.alwasatnews.com/4283/news/read/890346/1.html

فايز رشيد، حول مفهوم الوحدة الوطنية، القدس العربي JUNE 11, 2014 على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=178973

القاسمي، 1985 على الرابط الالكتروني
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:rAyWnN0hABUJ:faculty.mu.edu.sa/download.php%3Ffid%3D63490+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

قدس نت، نائب عن حماس أحداث حزيران 2007 قاسية ومؤلمة، 2013 على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.com/news/article/view/id/444166

قرطبة ظاهر، الفلسفة الفكرية في السياسة والدولة نيكولو ماكيافيلي، صحيفة الأخبار العراقية الإلكترونية على الرابط http://alakhbaar.org/home/2011/09/117416.html

قــلادة، مــاهو الفــرق بــين الحقيقــة والمفهــوم، 1979 علــى الــرابط الالكترونــي
http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=37a396d090671220

كايد الغول، حوار صحفي، مع المكتب الإعلامي لكتائب الشهيد أبو علــي مصــطفى 20-5-2014 علــى الــرابط الإلكترونــي:
http://www.kataebabuali.ps/ar/news.php?action=show&id=1566

مجلة البحوث الإسلامية، العدد السابع والأربعون، ذو القعــدة إلــى صــفر لســنة 1416هـــ 1417هـــ علــى الــرابط الإلكترونــي:
http://www.alifta.net/Fatawa/fatawaDetails.aspx?BookID=2&View=Page&PageNo=1&PageID=6627&languagename

محسن أبو رمضان، السياسة الفلسطينية وفن إدارة الفوضى، الحوار المتمدن-العــدد: 2825 - 10 / 11 / 2009 علــى الــرابط الإلكترونــي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=191156

محمد محمود العناقرة، المصلحة الوطنية العليا، ج الدستور الأردنية، شباط 2010، على الرابط الإلكترونــي:
http://www.addustour.com/15675/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7.html

مركز الدراسات السياسية والتنموية اتفاق الوحدة الفلسطينية رؤية من الداخل، متــرجم ، عــن مجلة السياسة الخارجية الأميركيــة "Foreign Policy" -http://cpds.ps/ar/news
cats/62/119/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82+%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%

D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%
D9%8A%D8%A9%3A+%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9+%
D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE
%D9%84

المركز الفلسطيني للإعلام، غزة، على الرابط الإلكتروني:
https://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=42211

مركز المعلومات الفلسطينية وفا، محطات تاريخية ما بين العامين 1968-1987، على الرابط الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9102

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، النظام السياسي الفلسطيني، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، على الرابط الإلكتروني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3553

مركز المعلومات الوطني، النص الحرفي لـ"إعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17، على الرابط الإلكتروني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894

مركز المعلومات الوطني، حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، على الرابط الإلكتروني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3544

مركز المعلومات الوطني، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية،، على الرابط الإلكتروني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3748

مصطفى البرغوثي: "حوار في المفاهيم قراءة في الواقع والتحديات الفلسطينية" على الرابط الإلكتروني:
http://www.almubadara.org/details_ar.php?id=ms5tjia644ythgvz44wj

مصطفى يوسف اللداوي، نكسة الحل المرحلي، 2009 على الرابط الإلكتروني:
http://www.libya-alghad.com/arabicaffairs16June2009.htm

معتز عمر، تعريف المفهوم الحوار المتمدن- العدد: 2227 - 2008 على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128875

معجم المعاني الجامع على الرابط الإلكتروني:
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9

معجم مريم ويبستر : merriam-webster Dictionary
http://www.merriam-webster.com/dictionary/national%20interest

المفاهيم، حافظ، 2002 على الرابط الالكتروني
.http://www.acaademia.com/vb/archive/index.php/t-17083.html

مفهوم الثقافة وصلته بمفهومي الحضارة والمدنية، موقع السلام الدعوي الارشادي وزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد السعودية، على الرابط الالكتروني:
http://www.al-islam.com/Content.aspx?pageid=1210&ContentID=751

منذر الحلولي، الثقافة السياسية ومعوقات النهوض الديمقراطي الفلسطيني، تاريخ النشر: 2010-04-29 دنيا الوطن، على الرابط الإلكتروني:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/04/29/196607.html

مؤتمر صحفي، مشعل يحذر من تعطيل انتصار "حماس" ويؤكد انها ستتعامل مع اوسلو بواقعية شديدة، جريدة الحياة الجديدة 29 كانون ثان 2006 على موقع الجريدة على الرابط الإلكتروني: http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=17974&cid=329

موسى أبو مرزوق، مأزق حماس وثوابتها الوطنية، صحيفة القدس العربي DECEMBER 17, 2013 على الرابط الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=114712

الموقع الرسمي لحزب الشعب الفلسطيني على الرابط الإلكتروني: http://www.ppp.ps/atemplate.php?id=4

الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية على الرابط الإلكتروني: http://www.almubadara.org/new/template.php?id=16

موقع المجلس الوطني الفلسطيني على الرابط الإلكتروني: http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com_content&view=article&id=364&Itemid=362&lang=ar

مولود زايد الطبيب، مصادر التنشئة السياسية ودورها في تنمية التفكير الأيديولوجي لدى الأفراد، ليبيا 2003، على الرابط الإلكتروني: http://albahethoun.blogspot.com/2010/12/blog-post_2971.html

ميرل وتينسون، 1992 على الرابط الالكتروني http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=37a396d090671220

نضال الابراهيم: مقالة فوضى مفهوم الشرعية ما بعد الربيع العربي. 14 يوليو 2014 على الرابط الإلكتروني: http://ar.mideastyouth.com/?p=43882

وكالة الأنباء و المعلومات الفلسطينية وفا، فتح: انقلاب حماس نكسة جديدة تضاف إلى مآسي شعبنا، 2010 على الرابط الإلكتروني: http://www1.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=77927

ياسر قطيشات: الشرعية وسيادة القانون، على الرابط الإلكتروني: http://www.aklaam.net/newaqlam/aqlam/show.php?id=412

يزيد الصايغ، الوحدة الوطنية الفلسطينية: مناورة تكتيكية أم خيار استراتيجي؟، 01 أيار/مـــايو 2014 مركـــز كـــارينغي للشـــرق الأوســـط علـــى الـــرابط الإلكترونـــي: http://carnegieendowment.org/2014/05/01/الوحـــدة-الوطنيـــة-الفلســـطينية-مناورة-تكتيكية-أم-خيار-استراتيجي/1=reloadFlag?h9ri

DEFINING NATIONALISM IN THE ERA OF GLOBALIZATION : http://www.academia.edu/1622921/DEFINING_NATIONALISM_IN_THE_ERA_OF_GLOBALIZATION

Donald e. Nuechterlein: **national interests and foregn policy** : a conceptual framework for analysis and decision-making 9 http://www.jstor.org/discover/10.2307/20096778?uid=3738872&uid=2&uid=4&sid=21105460309363

http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3045000855.html

الملاحق

ملحق (1) النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

الباب الأول

مبادئ عامة

المادة (1) يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

المادة (2) تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادئ الميثاق الوطني وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليها من لوائح وأحكام وقرارات.

المادة (3) تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني، في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة، من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وكسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع، ومتابعة الحركة النضالية الفلسطينية المسلحة، والعمل على استمرارها وتصعيدها بما يحقق الدفع التحريري لدى الجماهير حتى النصر.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ، فإن على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة، مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم، وظروف الثورة الفلسطينية، وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

المادة (4) الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية، يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

الباب الثاني

المجلس الوطني

المادة (5) ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني، بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

المادة (6) أ- إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني، استمر المجلس الوطني قائماً إلى أن تتهيأ ظروف الانتخابات. ب- إذا شغر مقعد أو أكثر في المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، يعين المجلس العضو أو الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة.

المادة (7) أ- المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الـذي يضـع سياسـة المنظمة ومخططاتها وبرامجها. ب- القدس هي مقر المجلس الوطني الفلسطيني.

المادة (8) مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة؛ أو في دورات غير عادية، بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، أو من ربع عـدد أعضاء المجلس. ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر حسب الظروف، فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمـان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

المادة (9) يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين سـر، ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

المادة (10) ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

أ- التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن إنجازات المنظمة وأجهزتها.

ب- التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

ج- الاقتراحات التي تقدم إليه من اللجنة التنفيذية، وتوصيات لجان المجلس.

د- أي مسائل أخرى تعرض عليه.

المادة (11) يؤلف المجلس الوطني- تيسيراً لأعماله- اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها، وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني، الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قرار بشأنها.

المادة (12) يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبيـة أصوات الحاضرين.

الباب الثالث

اللجنة التنفيذية

المادة (13)

أ- يتم انتخاب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل المجلس الوطني.

ب- يتم انتخاب رئيس اللجنة التنفيذية من قبل اللجنة.

ج- تنتخب اللجنة من داخل المجلس الوطني.

المادة (14) تؤلف اللجنة التنفيذية من أربعة عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

المادة (14) معدلة: تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى ثمانية عشر عضواً بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

وإذا شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب، تملأ الحالات الشاغرة كما يلي:

أ- إذا كانت الحالات الشاغرة تقل عن الثلث، يؤجل ملؤها إلى أول انعقاد للمجلس الوطني.

ب- إذا كانت الحالات الشاغرة تساوي ثلث أعضاء اللجنة التنفيذية أو أكثر، يتم ملؤها من قبل المجلس الوطني في جلسة خاصة يدعى لها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً.

ج- في حالة القوة القاهرة التي يتعذر معها دعوة المجلس الوطني إلى اجتماع غير عادي، يتم ملء الشواغر لأي من الحالتين السابقتين من قبل اللجنة التنفيذية ومكتب المجلس، ومن يستطيع الحضور من أعضاء المجلس، وذلك في مجلس مشترك يتم لهذا الغرض، ويكون اختيار الأعضاء الجدد بأغلبية أصوات الحاضرين.

المادة (15) اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسؤولة أمامه مسؤولية تضامنية وفردية.

المادة (16) تتولى اللجنة التنفيذية:

أ- تمثيل الشعب الفلسطيني.

ب- الإشراف على تشكيلات المنظمة.

ج- إصدار اللوائح والتعليمات، واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

د- تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها، وعلى وجه العموم تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.

المادة (17) يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

المادة (18) تنشئ اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

أ- الدائرة العسكرية.

ب- دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.

ج- دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.

د- دائرة البحوث والمؤسسات المختصة.

هـ- دائرة الشؤون الإدارية.

و- أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة إنشائها، ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين، ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تضعه اللجنة التنفيذية.

المادة (19) تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تعينها على تحقيق أغراض المنظمة.

المادة (20) تستمر اللجنة التنفيذية في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني، وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده، ويجوز إعادة انتخابها.

المادة (21) يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الرابع

أحكام عامة

المادة (22) تنشئ منظمة التحرير الفلسطينية جيشاً من أبناء فلسطين، يعرف بجيش التحرير الفلسطيني، تكون له قيادة مستقلة، تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية، وتنفذ تعليماتها وقراراتها الخاصة والعامة، وواجبه القومي أن يكون الطليعة في خوض معركة تحرير فلسطين.

المادة (23) تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري، وتعبئة جميع طاقات التحرير.

المادة (24) ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة، يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص، يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

المادة (25) موارد الصندوق تتألف من:

أ- ضريبة ثابتة على الفلسطينيين، تفرض وتجبي بنظام خاص.

ب- المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.

ج- طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعمالها في المعاملات البريدية وغيرها.

د- التبرعات والهبات.

هـ- القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.

و- أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

المادة (26) تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين؛ لجمع تبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومية.

المادة (27) يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقرره اللجنة التنفيذية، وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلا لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

المادة (28) يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم؛ لتنفيذ أحكام هذا النظام.

المادة (29) تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه من سلطة المجلس الوطني للمنظمة بأغلبية ثلثي أعضائه.

الباب الخامس

أحكام انتقالية

المادة (30) يحل المجلس الوطني المنعقد في القاهرة بتاريخ 1968/7/10م محل المجلس الانتقالي السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويمارس جميع الصلاحيات المنوطة به بمقتضى النظام.

المادة (31) تكون مدة المجلس الوطني آنف الذكر سنتين ابتداء من 196/7/10م إذا لم يتيسر إجراء انتخاب لأعضاء المجلس الذي سيخلفه، يجتمع ويقرر إما تمديد مدته لفترة أخرى، أو أن يشكل مجلس جديد بالطريقة التي يقرها.

المادة (32) يحق للمجلس الوطني وتعود له وحده صلاحية ضم أعضاء جدد إليه من حين لآخر، حسبما يرى ذلك ملائماً، وبحسب ما تمليه متطلبات معركة التحرير، ومقتضيات تعميق الوحدة الوطنية، في ضوء أحكام الميثاق الوطني، وذلك وفق نظام تقدمه اللجنة التنفيذية في الدورة المقبلة.

جرى تعديل المادة "14" بتاريخ 1991/9/23م في الدورة العشرين للمجلس.

المصدر: دائرة شؤون اللاجئين/ منظمة التحرير الفلسطينية.

ملحق (2) البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر من المجلس الوطني في دورة انعقاده الثانية عشرة 1-1974/6/8

إن المجلس الوطني الفلسطيني:

انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة، المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 يناير 1973، ومن الإيمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا العظيم لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعلى ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس الوطني ما يلي:

1- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين؛ ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4- إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5- النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية، هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

6- تناضل منظمة التحرير؛ لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

7- على ضوء هذا البرنامج تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية؛ والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

8- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية- بعد قيامها- من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية؛ لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

10- على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

11- هذا وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني، فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

المصدر: دائرة شؤون اللاجئين/ منظمة التحرير الفلسطينية

ملحق (3) اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) 1993/9/13

البند 1: إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني، إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

أ- هدف المفاوضات: إن هدف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ب- من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

البند 2: إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

البند 3: الانتخابات

أ- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

ب- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق؛ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

ت- هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

البند 4: الولاية

سوف تغطى ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

البند 5: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

أ- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

ب- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ت- من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

ث- الاتفاقات التي تم التوصل لها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.

البند 6: النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

أ- فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

ب- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

البند 7: الاتفاق الانتقالي

أ- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

ب- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى: هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات عن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً لـ (البند التاسع) والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

ت- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً وفقاً لـ (المادة 4) أعلاه.

ث- من أجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى: بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطين لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

ج- بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند 8: النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين؛ بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند 9: القوانين والأوامر العسكرية

أ- سيخول المجلس بالتشريع- وفقاً للاتفاق الانتقالي- في جميع السلطات المنقولة إليه.

ب- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

البند 10: لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية– الفلسطينية

من أجل توفير تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية وفلسطينية؛ من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

البند 11: التعاون الإسرائيلي– الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إدراكاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية – فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة (كملحق 3 وملحق 4) بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

البند 12: الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر؛ للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى؛ لتشجيع التعاون بينهما، وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر– بالاتفاق– على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

البند 13: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

أ– بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس؛ سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة 14.

ب– عند إعادة انتشار قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

ح– سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة 8 أعلاه.

البند 14: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في ملحق (2).

البند 15: تسوية المنازعات

أ- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة (10) أعلاه.

ب- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

ج- يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء إلى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الاتفاق تنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

البند 16: التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف أداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرامج إقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق (4).

البند 17: متفرقات

- يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ والمحضر المتفق عليه المتعلق به، سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

المصـــــدر: مركـــــز المعلومـــــات الـــــوطني علـــــى الـــــرابط الالكترونـــــي:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4879

ملحق (4) أوسلو (2) القاهرة 1994/5/4

البند (1) الانسحاب المُجدوَل للقوات العسكرية الإسرائيلية

أ- تنفذ إسرائيل انسحاباً متسارعاً ومُجدوَلاً للقوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتنتهي على أن يبدأ فور التوقيع على هذه الاتفاقية، وتتم إسرائيل هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ.

ب- خضوعاً للترتيبات المتضمنة في بروتوكول انسحاب القوات العسكرية والترتيبات الأمنية كملحق رقم (1) يشمل الانسحاب الإسرائيلي، الجلاء عن كل القواعد العسكرية والمنشآت الثابتة الأخرى؛ لتسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل وفقاً للمادة "9" أدناه (من الآن فصاعداً الشرطة الفلسطينية).

ت- لكي تقوم إسرائيل بمسؤولياتها عن الأمن الخارجي، وعن الأمن الداخلي، والنظام العام للإسرائيليين والمستوطنات الإسرائيلية، ستعيد إسرائيل أثناء الانسحاب نشر قواتها العسكرية الباقية، على مناطق الاستيطان الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية، ومنطقة المنشآت العسكرية المبينة على الخريطة رقم "1"، وفقاً لمواد هذه الاتفاقية، وحسب مواد هذه الاتفاقية فإن إعادة الانتشار ستشكل تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

ث- لأغراض هذه الاتفاقية قد تضم "القوات العسكرية الإسرائيلية" شرطة إسرائيلية وغيرها من قوات الأمن الإسرائيلي.

ج- الإسرائيليون، بمن فيهم القوات العسكرية، يمكنهم الاستمرار في الاستخدام الحر لطرق في قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويمكن للفلسطينيين الاستخدام للطرق العامة التي تمر في المستوطنات كما هو مبين في "الملحق 1".

ح- يتم نشر قوات الشرطة الفلسطينية، وتتولى المسؤولية عن الأمن العام، والأمن الداخلي للفلسطينيين وفقاً لهذه الاتفاقية.

البند (2) نقل السلطة

أ- تنقل إسرائيل السلطة كما هو مبين في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى سلطة فلسطينية، المشكلة هنا وفقاً للمادة "5" من هذه الاتفاقية، باستثناء السلطة التي ستواصل إسرائيل ممارستها كما هو محدد في هذه الاتفاقية.

ب- فيما يتعلق بنقل السلطة وتوليها في المجالات المدنية، تنقل الصلاحيات والمسؤوليات ويتم توليها كما هو موضح في البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية المرفق كملحق (رقم 2).

ت- ترتيبات النقل السلس والسلمي للصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها مبينة في الملحق (رقم 2).

ث- لدى إكمال الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات وفقاً للتفاصيل الواردة في الفقرتين "أ و ج" عاليه، والملحق رقم "2"، تحل الإدارة المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية، ولا يمنع الانسحاب الحكومة الإسرائيلية من مواصلة ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها المحددة في هذه الاتفاقية.

ج- تقام لجنة تنسيق وتعاون مشتركة للشؤون المدنية (C.A.C)، ولجنتان منطقيتان فرعيتان مشتركتان للشؤون المدنية لكل من قطاع غزة ومنطقة أريحا على التوالي؛ بغية تأمين التنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، كما هو مفصل في الملحق رقم "2".

ح- يجرى توحيد مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، إلى حين افتتاح أعمال المجلس الذي سيتم انتخابه وفقاً لإعلان المبادئ.

البند (3) هيكلية وتكوين السلطة الفلسطينية

أ- تتشكل السلطة الفلسطينية من هيئة واحدة من أربعة وعشرين عضواً، وتكون مسؤولة عن كل الصلاحيات التشريعية والمسؤوليات التنفيذية المنقولة لها بمقتضى هذه الاتفاقية، ووفقاً لهذه المادة، وتكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية حسب المادة الرابعة، الفقرة الفرعية (أ- ب) من هذه المادة.

ب- تدير السلطة الوطنية الفلسطينية الدوائر المنقولة لها ويمكن أن تقيم في نطاق ولايتها دوائر أخرى ووحدات إدارية فرعية حسب الضرورة للقيام بمسؤولياتها، وتقرر إجراءاتها الداخلية.

ت- تبلغ منظمة التحرير الفلسطينية، حكومة إسرائيل، بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية، وبأي تغيير للأعضاء، وتصبح التغييرات في عضوية السلطة الفلسطينية نافذة، بتبادل الخطابات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

ث- كل عضو في السلطة الوطنية الفلسطينية ينضم إلى وظيفة بعد التعهد بالعمل طبقاً لهذه الاتفاقية.

البند (4) الولاية

أ- تشمل سلطة السلطة الفلسطينية، كل الأمور التي تقع داخل ولايتها الإقليمية والوظيفية والشخصية كما يلي:

1/أ- الولاية الإقليمية تغطي أراضي قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو محدد في (المادة 1) باستثناء مناطق المستوطنات والمنشآت العسكرية. ب- تشمل الولاية الإقليمية الأرض وما في باطنها والمياه الإقليمية، طبقاً لشروط هذه الاتفاقية.

2/أ- الولاية الوظيفية تشمل كل الصلاحيات والمسؤوليات كما هي محددة في هذه الاتفاقية، ولا تشمل هذه الولاية العلاقات الخارجية، والأمن الداخلي، والنظام العام للمستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيلية والأمن الخارجي.

3/أ- الولاية الشخصية تمتد لكل الأشخاص في نطاق الولاية القضائية الإقليمية المشار إليها أعلاه، باستثناء الإسرائيليين ما لم يذكر غير ذلك في هذه الاتفاقية.

ب- السلطة الفلسطينية لها في نطاق سلطاتها صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية، كما هو مذكور في هذه الاتفاقية.

ج- إسرائيل لها السلطة على المستوطنات، ومنطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية والأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات وتلك الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها المحددة في هذه الاتفاقية.

ح- تمارس إسرائيل سلطاتها عبر حكومتها العسكرية ولهذه الغاية، ستستمر في أن يكون لها الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية والتشريعية والقضائية والتنفيذية وفقاً للقانون الدولي. وهذا الشرط لا ينفي تطبيق قانون الأحوال الشخصية الإسرائيلية على الإسرائيليين كأشخاص.

خ- ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسي والمجال الجوي، ستكون حسب شروط هذه الاتفاقية.

د- تخضع شروط هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة، المفصلة في البروتوكول المتعلق بالأمور القانونية والمرفق كملحق رقم "3" ويمكن أن تتفاوض إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المزيد من الترتيبات القانونية.

ذ- تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول أمور تتعلق بالتعاون القانوني في الأمور الجنائية والمدنية من خلال اللجنة الفرعية القانونية المنبثقة عن اللجنة المشتركة؛ للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (C.A.C).

البند (5)

أ- تطبيقاً لشروط هذه الاتفاقية؛ فإن للسلطة الفلسطينية في إطار ولايتها لها صلاحيات تشريعية كما هي مبينة في المادة "7" من هذا الاتفاق، وكذلك صلاحيات تنفيذية.

ب- تدار الشؤون العدلية من خلال هيئة قضائية مستقلة.

ت- يكون لها ضمن صلاحياتها تشكيل السياسات، والإشراف على تنفيذها، وتوظيف العاملين، وإقامة الدوائر والسلطات والمؤسسات، ورفع الدعاوى وأن ترفع عليها الدعاوى، وتعقد العقود.

ث- سيكون لها من ضمن صلاحياتها صلاحية الاحتفاظ بالسجلات والتسجيلات الخاصة بالسكان وإداراتها، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق. 1/ب- طبقاً لإعلان المبادئ لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات، أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية، أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتعيين هيئات قنصلية ودبلوماسية أو اعتمادها وممارسة الوظائف الدبلوماسية.

ج- بالرغم من شروط هذه الفقرة، فإن منظمة التحرير الفلسطينية يمكنها أن تجري مفاوضات، وتوقع اتفاقات مع الدول، أو المنظمات الدولية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية في الحالات التالية:

1- اتفاقات اقتصادية كما هو مذكور بشكل خاص في الملحق رقم "4" من هذه الاتفاقية.

2- اتفاقات مع البلدان المانحة، بغرض تنفيذ ترتيبات لتقديم المعنوية للسلطة الفلسطينية.

3- اتفاقات بغرض تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق "4" من إعلان المبادئ، أو في الاتفاقات التي تدخل في إطار المفاوضات المتعددة.

4- اتفاقات ثقافية وعلمية وتعليمية.

ح- التعاملات بين السلطة الفلسطينية، وممثلي الدول الأجنبية، والمنظمات الدولية، وكذلك إقامة مكاتب تمثيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، غير تلك المذكورة في الفقرة الفرعية (1-

ب)عاليه، لغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة (2-2/ب) عاليه لا تعد علاقات خارجية.

البند (6)

أ- يكون للسلطة الفلسطينية داخل نطاق ولايتها صلاحية إصدار التشريعات متضمنة القوانين الأساسية، والقوانين واللوائح وغيرها من التشريعات.

ب- يتماشى التشريع الصادر عن السلطة الفلسطينية مع مواد هذه الاتفاقية.

ج- تقدم التشريعات الصادرة عن السلطة الفلسطينية إلى لجنة تشريعية فرعية، تشكلها اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (CAC) من الآن فصاعداً "اللجنة التشريعية الفرعية" وذلك قبل 30 يوماً من التاريخ المقرر لسريان التشريعات. وفي أثناء هذه الفترة يمكن لإسرائيل أن تطلب أن تقرر اللجنة التشريعية الفرعية ما إذا كان ذلك التشريع المقترح يتجاوز ولاية السلطة الفلسطينية، أو لا يتماشى مع مواد هذه الاتفاقية.

د- عند تسلم الطلب الإسرائيلي تقرر اللجنة التشريعية الفرعية كأمر أولي، وضع التشريع موضع التنفيذ إلى حين صدور قرارها حول حيثيات الأمر.

هـ- إذا لم تستطيع اللجنة الفرعية التشريعية التوصل إلى قرار بشأن دخول التشريع حيز التنفيذ خلال خمسة عشر يوماً، تحول هذه القضية إلى هيئة مراجعة. تشكل هيئة المراجعة هذه من قاضيين، أو قاضيين متقاعدين من كبار القانونيين (من الآن فصاعداً القضاة) واحد من كل جانب، يعينان من قائمة تضم ثلاثة قضاة مقترحين من كل جانب. ومن أجل التعجيل بالإجراءات أمام هيئة المراجعة، يقدم القاضيان الأعلى مرتبة، واحد من كل جانب، قواعد مكتوبة غير رسمية للإجراءات.

و- التشريع المحول إلى هيئة المراجعة يدخل حيز التنفيذ فقط إذا قررت الهيئة أنه لا يتعلق بقضية أمنية تقع في إطار مسؤولية إسرائيل، وإنه لا يهدر بشكل جدي مصالح إسرائيلية مهمة أخرى تحميها هذه الاتفاقية، وأن دخول التشريع حيز التنفيذ لن يسبب ضرراً أو خراباً لا يمكن إصلاحه. ي- تحاول اللجنة التشريعية الفرعية الوصول إلى قرار حول حيثيات الأمر خلال 30 يوماً من تاريخ الطلب الإسرائيلي. فإذا لم تكن هذه اللجنة الفرعية قادرة على الوصول إلى مثل هذا القرار خلال فترة الثلاثين يوماً هذه، يحول الأمر إلى لجنة الارتباط

الإسرائيلية- الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة "15" أدناه (من الآن فصاعداً "لجنة الارتباط") وتعالج لجنة الارتباط هذا الأمر مباشرة، وتحاول تسويته خلال ثلاثين يوماً.

س- إذا لم يدخل التشريع حيز التنفيذ وفقاً للفقرات (6/هـ)- (6/ي) عاليه، يبقى الوضع على ما هو عليه؛ انتظاراً لقرار لجنة الارتباط عن حيثيات الأمر، ما لم تقرر غير ذلك.

ص- يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها في قطاع غزة أو منطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق، ما لم يتم تعديلها أو إبطالها وفقاً لهذه الاتفاقية.

البند (7) ترتيبات للنظام العام والأمن

أ- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا، تشكل السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية كما هو مبين في (البند 8) أدناه. وستستمر إسرائيل في القيام بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وتشمل: المسؤولية عن حماية الحدود المصرية والخط الأردني، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو، وكذلك المسؤولية عن الأمن الشامل للإسرائيليين والمستوطنات، لغرض تأمين أمنهم الداخلي والنظام العام لهم، وسيكون لها كل الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذه المسؤولية.

ب- الترتيبات الأمنية المتفق عليها وآليات التنسيق محددة في الملحق رقم "1".

ج- يتم إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بشأن أغراض الأمن المتبادل (من الآن فصاعداً "مكاتب تنسيق المنطقة) (DCOS) "كما هو محدد في الملحق رقم "1".

د- يمكن إعادة النظر في ترتيبات الأمن المقدمة في هذا الاتفاق بناءً على طلب أي من الطرفين. وقد تعدل عن طريق اتفاق متبادل من الطرفين، ترتيبات محددة لإعادة النظر متضمنة في الملحق "1".

البند (8) قوة شرطة

أ- تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطية قوية(المديرية العامة لقوى الشرطة الفلسطينية) (من الآن فصاعداً "الشرطة الفلسطينية")، والواجبات والوظائف والهيكل والانتشار والتشكيل للشرطة الفلسطينية مع المواد المتعلقة بمعداتها وعملياتها كلها مبينة في الملحق رقم "1" مادة "3" وقواعد التصرف المنظمة لأنشطة الشرطة الفلسطينية محددة في الملحق رقم "1".

ب- فيما عدا الشرطة الفلسطينية، والقوات الإسرائيلية لا تنشأ أو تعمل أي قوة مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.

ج- فيما عدا الأسلحة والذخائر والمعدات الخاصة بالشرطة الفلسطينية الموصوفة في الملحق رقم "1" مادة "3" وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية، لن يسمح لأي منظمة أو فرد في قطاع غزة ومنطقة أريحا بتصنيع أو بيع أو الحصول على أو تملك أو استيراد أو إدخال أي أسلحة نارية أو ذخائر أو أسلحة أو مفرقعات أو بارود أو أي معدات من هذا النوع إلى قطاع غزة أو منطقة أريحا، ما لم يرد ذلك في الملحق رقم"1".

البند (9) المنافذ

الترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المنافذ بين غزة ومصر، وبين أريحا والأردن، وكذلك أي نقاط عبور متفق عليها، محددة في الملحق رقم "1" مادة "10".

البند (10) ممر آمن بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

الترتيبات بشأن ممر آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا محددة في الملحق رقم "1" مادة "9".

البند (11) العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

أ- ستسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح، كما ستمتنعان طبقاً لذلك عن عمليات التحريض، بما في ذلك الدعاية العدائية ضد كل منهما من الآخر، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، سيتخذ الجانبان الإجراءات القانونية لمنع عمليات التحريض من جانب أية منظمات أو جماعات أو أفراد وذلك في إطار ولايتها.

المصدر: مركز المعلومات الوطني على الرابط الالكتروني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4924

ملحق (5) خطاب اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل

أرسل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى إسحق رابين قبل توقيع اتفاق أوسلو خطاباً تعترف فيه المنظمة بإسرائيل، وحقها في العيش في أمن وسلام، ويؤكد فيه التزام المنظمة بالعمل السلمي لحل الصراع بين الجانبين ونبذ الإرهاب، وإلزام جميع عناصر المنظمة بذلك.

وفيما يلي نص الخطاب:

من الرئيس ياسر عرفات

إلى إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل

السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:

1- تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338.

2- إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

3- وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً، ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف، وطبقاً لذلك، فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك؛ من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

4- وفي ضوء إيذان عصر جديد، والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و338؛ فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات

الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول؛ وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

أيلول 1993

المصدر:

دائرة شؤون المغتربين/ منظمة التحرير الفلسطينية.

ملحق (6) اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية

بعث رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين خطاباً إلى السيد ياسر عرفات، تعترف فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلةً للشعب الفلسطيني، رداً على رسالة ياسر عرفات التي تعترف فيها المنظمة بإسرائيل، وذلك قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م.

وفيما يلي نص الخطاب:

من اسحق رابين

إلى الرئيس ياسر عرفات

السيد الرئيس

رداً على خطابكم المؤرخ في 9 سبتمبر (أيلول) 1993، فإنني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

اسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

المصدر:

دائرة شؤون المغتربين/ منظمة التحرير الفلسطينية.

ملحق (7) النص الحرفي "لإعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17

في ما يأتي النص الحرفي للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي أعلن الالتزام بفترة تهدئة حتى نهاية عام 2005م في مقابل وقف إسرائيل "لكافة أشكال عدوانها" تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 آذار 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

1- أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

2- وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

3- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

4- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

5- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس

وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

6- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وان استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

المصدر: مركز التخطيط الفلسطيني/ منظمة التحرير الفلسطينية.

ملحق (8) وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني

فيما يلي نص وثيقة الوفاق الوطني التي توصل إليها قادة الأسرى الفلسطينيين في معتقلات الاحتلال في شهر مايو/أيار 2006م

بسم الله الرحمن الرحيم

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"

انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية، وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم شعبنا، وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري وتهويد القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، والاستيلاء على الأغوار، وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ووفاء لشهداء شعبنا العظيم، وعذابات أسراه، وأنات جرحاه، وانطلاقاً من أننا ما زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني ديمقراطي، مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع.

ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة، والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدم بهذه الوثيقة "وثيقة الوفاق الوطني" لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية، ومجلس الوزراء، وإلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضائه، ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وأعضائه، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقيادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي، آملين اعتبار هذه الوثيقة كلاً متكاملاً وأن تلقى دعم ومساندة وموافقة الجميع، وتسهم بشكل أساسي في التوصل إلى وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني:

1- إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى من أجل تحرير أرضه، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشريف على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين، مستندين في ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد، وإلى ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وما كفلته الشرعية الدولية.

2- الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في مارس/آذار 2005 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي إليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية، وفق أسس ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية. وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية عام 2006 بما يضمن تمثيل جميع القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية وتجمعات شعبنا في كل مكان وكافة القطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات على أساس نسبي في التمثيل والحضور والفاعلية النضالية والسياسية والاجتماعية والجماهيرية، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً وطنياً جامعاً للفلسطينيين في الوطن والمنافي، ومرجعية سياسية عليا.

3- حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4- وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل، وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيسا وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية،

ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية، ودعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال، ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا، ولمواجهة الحصار الظالم علينا.

5- حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه، وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام الدستور المؤقت للسلطة والقوانين المعمول بها، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب لإرادة الشعب الفلسطيني، بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحها المجلس التشريعي الثقة. وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة، والعمل المشترك وعقد الاجتماعات الدورية بينهما، لتسوية أية خلافات بالحوار الأخوي استنادا إلى الدستور المؤقت، والمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وخاصة الجهاز القضائي، واحترام القضاء بكافة مستوياته وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

6- تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة كافة الكتل البرلمانية، وبخاصة حركتي "فتح" و"حماس" والقوى السياسية الراغبة على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحديات بحكومة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي، وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة، وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي، وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال، وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

7- إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية "م. ت. ف" ورئيس السلطة الوطنية على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام، حيث ما أمكن.
8- تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس يجب أن تقوم به وبكافة الوسائل القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و"م. ت. ف" والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة والتشريعي وكافة التشكيلات المقاومة.

9- ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين، والدفاع عن حقوقهم، والعمل على عقد مؤتمر شعبي تمثيلي للاجئين ينبثق عن هيئات متابعة وظيفته التأكيد على حق العودة والتمسك به ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ القرار 194 القاضي بحق العودة للاجئين وتعويضهم.

10- العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، وتوحيد وتنسيق العمل والفعل للمقاومة، وتشكيل مرجعية سياسية موحدة لها.

11- التمسك بالنهج الديمقراطي، وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة، والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية، واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه، واحترام سيادة القانون والحريات الضرورية والعامة وحرية الصحافة، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز، وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

12- رفض وإدانة الحصار الظالم على شعبنا الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعوة العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و"م. ت. ف" وسلطته الوطنية، ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع العربي والعمل العربي المشترك.

13- دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف، ودعم ومساندة "م. ت. ف" والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14- نبذ كل مظاهر الفرقة والانقسام وما يقود إلى الفتنة، وإدانة استخدام السلاح مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية، وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات، والتعبير عن الرأي بكافة الوسائل بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي، وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح، ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

15- إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه السياسية في قطاع غزة في وضعه الجديد في معركة الحرية والعودة والاستقلال وتحرير الضفة والقدس وبما يجعل من القطاع الصامد رافعة وقوة حقيقية لصمود ومقاومة لشعبنا في الضفة والقدس، وإن المصلحة الوطنية تقضي بإعادة تقييم الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال.

16- ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري بما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين في مواجهة العدوان والاحتلال، وحفظ الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة وتنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

17- دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

18- العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري سياسياً ومحلياً، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح" النائب مروان البرغوثي أمين سر حركة "فتح"

حركة الجهاد الإسلامي الشيخ بسام السعدي

حركة المقاومة الإسلامية "حماس"الهيئة القيادية العليا الشيخ عبد الخالق النتشة

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية نائب الأمين العام للجبهة

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مصطفى بدارنة

ملاحظة: حركة الجهاد الإسلامي تحفظت على البند المتعلق بالمفاوضات

المصدر: 1- مركز التخطيط الفلسطيني 2- لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين.

ملحق (9) اتفاق مكة للوفاق الوطني 8-2-2007

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله"

صدق الله العظيم

بناء على المبادرة الكريمة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19-21 محرم 1428 هجرياً الموافق ل 6-8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً : التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني وإتخاذ كافة الاجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للإحتلال، وتحقيق الاهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية. وفي هذا الاطار تقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة وللوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق إتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في إتخاذ الاجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية إستناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً : تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق إتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد إلتزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال وإستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الاساسية، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428 هـ

الموافق ل 8 فبراير 2007)

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الـذي باركنـا حولـه" صدق الله العظيم

بناءً على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس"، في الفترة من 19-21 محرم 1428 هجرياً الموافق لـ 6-8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً :التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحـتلال، وتحقيـق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية. وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشـقيقة والوفد الأمني المصري في غزة الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً :الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفـاق تفصـيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً :المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطـوات تفصـيلية بـين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً :تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بهـا فـي السـلطة الوطنيـة الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنـا العربيـة والإسـلامية وكـل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق

مكة المكرمة في 21 محرم 1428هـ / الموافق8 فبراير 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

2007-02-08

الحضور:

الأخ د. خليل الحية	الأخ/ روحي فتوح
الأخ د. سمير أبو عيشة	الأخ/ عزام الأحمد
الأخ عزت الرشق	الأخ/ ماهر مقداد
الأخ د. غازي حمد	

بعد المناقشات والمداولات بين الطرفين تم التوصل للإتفاق التالي :

أولاً: تحصل حركة حماس على الوزارات التالية:

1- التربية والتعليم العالي
2- الأوقاف والشؤون الدينية
3- الاقتصاد الوطني
4- العمل
5- الحكم المحلي
6- الشباب والرياضة
7- العدل
8- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
9- وزارة من نصيب حركة حماس تسمى بعد التوافق مع الكتل البرلمانية

ثانياً: تحصل حركة فتح على الوزارات التالية:

1- الصحة
2- الشؤون الاجتماعية
3- الأشغال العامة والاسكان
4- المواصلات
5- الزراعة
6- الأسرى

ملحق (10) محضر اجتماع لتشكيل حكومة الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية

8/02/2007

الحضور

الأخ/ خليل الحية الأخ/ روحي فتوح الأخ/ سمير أبو عيشة الأخ/ عزام الأحمد

الأخ/ عزت الرشق الأخ/ ماهر مقداد الأخ/ غازي حمد

بعد المناقشات والمداولات بين الطرفين تم التوصل للاتفاق التالي:

أولاً: تحصل حركة "حماس" على الوزارات التالية:

1. التربية والتعليم العالي.
2. الأوقاف.
3. الاقتصاد الوطني.
4. العمل.
5. الحكم المحلي.
6. الشباب والرياضة.
7. العدل.
8. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
9. وزارة من نصيب حركة "حماس" تسمى بعد التوافق مع الكتل البرلمانية.

ثانياً: تحصل حركة فتح على الوزارات التالية:

1. الصحة.
2. الشئون الاجتماعية.
3. الأشغال العامة والإسكان.

4. المواصلات.

5. الزراعة.

6. الأسرى.

ثالثاً: تم التوافق على أن تسمي حركة "حماس" مستقلين للوزارات التالية:

التخطيط ووزير دولة

رابعاً: تسمي حركة "فتح" مستقلين.

خامساً: الوزارات التالية: الإعلام، السياحة، المرأة والثقافة تعين بحسب التوافق بين رئيس الوزراء والكتل البرلمانية، على أن تكون ثلاث وزارات للكتل البرلمانية فيما تختار حماس الوزارة الرابعة.

سادساً: رئيس الوزراء تسميه "حماس" "إسماعيل هنية" ونائب رئيس الوزراء يتم تسميته من قبل الأخ الرئيس من الوزارة بالتوافق مع رئيس الوزراء.

الوزارات السيادية الثلاث تم تقسيمها على النحو التالي:

أ. الخارجية: مستقل مقبول من الجانبين "د. زياد أبو عمرو."

ب. المالية: من نصيب الكتل البرلمانية "د.سلام فياض" كتلة الطريق الثالث.

ت. الداخلية: مستقل تسميه حركة حماس ويوافق عليه سيادة الرئيس

سابعاً: بدء الإجراءات الدستورية بالنسبة لتشكيل الحكومة الجديدة حسب القانون.

ثامناً: يتم حسم تسمية وزير الخارجية كمستقل على حساب "فتح" أو "حماس" من قبل الرئيس ورئيس الوزراء المكلف.

حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

ملحق (11) برنامج حكومة الوحدة الوطنية الحكومة الحادية عشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج حكومة الوحدة الوطنية

(الحكومة الحادية عشرة)

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وواسع رحمته وكرمه، والصلاة والسلام على سيد الخلق وإمام الحق، سيد الأولين والآخرين وقائد الغر الميامين، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين.

الأخ الدكتور / أحمد بحر " رئيس المجلس التشريعي بالإنابة"

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي

السادة السفراء والقناصل وممثلو الدول والهيئات الدولية

السادة ممثلو القوى الوطنية والإسلامية

السادة العلماء والوجهاء والأعيان

الحضور الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وأرحب بكم جميعاً في هذا اليوم العظيم، وأرحب بالسيد الفارو ديستو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والوفد المرافق له وبعد،

فقد كنت آمل ان ينعقد هذا المجلس، وهو بكامل هيئته وعلى رأسها الأخ د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وان يكون هذا اللقاء في القدس، لكن الاحتلال حال دون ذلك فهو مصر على استمرار اعتقال السادة النواب والوزراء، وممعن في تقطيع أوصال الوطن وتهويد القدس وعزلها عن محيطها، واستمرار الاجتياحات وما اجتياح نابلس الذي نفذه الاحتلال عشية الإعلان عن هذه الحكومة الاَّ تكريساً للقمع الذي يمارس ضد شعبنا. إن اعتقال الأخ رئيس

المجلس وإخوانه من النواب والوزراء ورؤساء المجالس دليل قاطعٌ على قسوة الاحتلال وظلمه، وسياسة العقاب الجماعي والحصار الظالم الذي تعرض له شعبنا وحكومته ومجلس نوابه على مدار العام المنصرم، بسبب الخيار الديمقراطي الذي اعتمدناه في حياتنا السياسية، وبسبب التزامنا بالحقوق والثوابت الفلسطينية ولأننا رفضنا تقديم أي تنازلات تحت وطأة الحصار وشراسة العدوان، ولقد عملنا كل ما في وسعنا لإطلاق سراح الإخوة الوزراء والنواب وأؤكد للأخ الكبير د. عزيز دويك وإخوانه النواب والوزراء والقادة الأسرى ولآلاف المعتقلين الأبطال الذين يقبعون خلف قضبان الاحتلال وفي زنازين العزل بأنكم على سلم أولى أولوياتنا ولن يهدأ لنا بال الاَّ بالإفراج عنكم وأدعو الله أن يكون الفرج قريباً، ويسعدني أن أبرق بالتهنئة للأخوة الذين وقعوا على وثيقة الأسرى والتي شكلت الأساس لوثيقة الوفاق الوطني: مروان البرغوثي وعبد الخالق النتشة وعبد الرحيم ملوح وبسام السعدي، ومصطفى بدران.

إننا اليوم نقف بكل فخر واعتزاز وعرفان أمام آلاف الشهداء الذين رووا هذه الأرض المباركة بدمائهم وعبدوا أمامنا طريق الحرية والاستقلال والكرامة، ونخص هنا الشهداء القادة الكبار الرئيس الراحل ياسر عرفات والإمام الشيخ أحمد ياسين ود. فتحي الشقاقي وأبو على مصطفي وعمر القاسم وأبو جهاد ود. عبد العزيز الرنتيسي وأبو العباس وجهاد جبريل والقافلة الطويلة من الشهداء الأبرار الذين بفضل جهادهم وعطائهم – بعد فضل الله تعالى – وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

نستحضر جرحانا الأبطال الذين رسموا خارطة فلسطين من خلال دمائهم الزكية، نستذكر لاجئينا الذين يقفون على بوابة الوطن في كل من الأردن وسوريا ولبنان ينتظرون ساعة العودة إلى بيوتهم ومنازلهم التي هجروا منها ظلماً وعدوانا، هؤلاء الذين عاشوا الألم في المنافي والشتات لم تغب فلسطين من عيونهم، ولم تنس أجيالهم المتعاقبة حق العودة، وأخص هنا بالذكر أبناء شعبنا المقيمين في العراق وأناشد القيادة العراقية والمرجعيات الدينية، وكافة الأطراف المعنية إلى التدخل من أجل حماية أبناء شعبنا ووقف استهدافهم وترويعهم، كما أقف بكل فخر واعتزاز أمام أبناء شعبنا في أراضي 48، وأعبر عن التقدير العالي لدورهم في حماية القدس والدفاع عن المسجد الأقصى المبارك.

الإخوة والأخوات

لقد عاش شعبنا الفلسطيني قرابة ستين عاما بعد إخراجه من ارض الآباء والأجداد تحت وطأة التشرد والحرمان والتهجير، وعانى جراء الاحتلال من كل صنوف العذاب والقهر

والعدوان، ومقابل ذلك رسم شعبنا مسيرة طويلة من النضال والمقاومة والصمود والمثابرة قدم عبرها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، وضرب أروع الأمثلة في التضحية والعطاء والتمسك بالحقوق والثوابت، وفي السعي من اجل وحدته الوطنية، التي تشكل حكومة الوحدة الوطنية تعبيراً هاماً عنها.

لقد ولدت حكومة الوحدة الوطنية بعد جهود مضنية من قبل المخلصين والمثابرين من أبناء الوطن الذين وصلوا الليل بالنهار للتوصل إلى رؤى توافقية وقواسم مشتركة تجمع الكل الفلسطيني تحت مظلة واحدة.

ان هذه الحكومة جاءت كثمرة للروح الايجابية والثقة المتبادلة التي أفضت إلى معالجة القضايا كافة، وفي مختلف المجالات، وهي إلى جانب وقف الاقتتال بين الإخوة كانت من أبرز نتائج اتفاق مكة المكرمة الذي توج برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وجاءت بحرص وطني كبير من السيد الرئيس أبو مازن والإخوة في قيادة حركة فتح ومن الأخ خالد مشعل وإخوانه في قيادة حركة حماس وجمعيهم عبروا عن المسئولية القيادية في هذه المرحلة الدقيقة، واتفقوا في مكة المكرمة على تدشين مرحلة جديدة من حياة شعبنا الفلسطيني، وطي صفحة مؤلمة من حياتنا، ولقد عكس الأخ الرئيس أبو مازن حرصاً عالياً من أجل حماية اتفاق مكة، والعمل على إقناع الأطراف كافة بضرورة الاحترام والتعامل مع الشعب الفلسطيني على أساسه، ورسخنا عملاً بناءاً خلال مرحلة المشاورات لتشكيل هذه الحكومة وأدعو الله أن تستمر هذه الأجواء الأخوية وهذا التعاون البناء، كما مثلت حكومة الوحدة الوطنية تتويجاً لمسلسل طويل من الحوارات الفلسطينية كان للشقيقة الكبرى جمهورية مصر العربية الدور الأبرز في رعايتها ومتابعتها حيث سجلت الفصائل الفلسطينية في القاهرة أول اتفاق فلسطيني شامل في مارس 2005 كما أنها ثمرة جهود مقدرة للعديد من الدول العربية الشقيقة والمنظمات العربية والإسلامية.

واستناداً إلى حقوق شعبنا وثوابته، والتزاماً بوثيقة الوفاق الوطني، وفي ضوء خطاب التكليف، وانطلاقاً من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر وبناء، فإن برنامج حكومة الوحدة الوطنية يستند إلى الآتي:

أولاً/ على الصعيد السياسي

1) إن الحكومة تؤكد أن مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وسوف

تعمل الحكومة مع الأشقاء العرب والمجتمع الدولي من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الحقوق المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس، حتى نتمكن من بناء أرضية قوية ومتماسكة للسلام والأمن والازدهار في ربوع المنطقة وأجيالها المتعاقبة .

2) تلتزم الحكومة بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية، وعلى أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

3) ستبذل الحكومة جهوداً خاصة من أجل تشجيع الأطراف الفلسطينية كافة للإسراع في تطبيق ما جاء في اتفاق القاهرة بشان منظمة التحرير الفلسطينية.

4) تلتزم الحكومة برفض ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة والمطروحة حسب المشروع الأمريكي والإسرائيلي.

5) التأكيد على حق العودة والتمسك به، ودعوة المجتمع الدولي إلى تنفيذ ما ورد في القرار 194 بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم التي هجروا منها وتعويضهم.

6) تلتزم الحكومة بالعمل الدؤوب من أجل تحرير الأسيرات والأسرى الأبطال من سجون الاحتلال الإسرائيلي وكذلك الإفراج عن النواب والوزراء ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية المختطفين.

7) تتعهد الحكومة بمواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات والحواجز العسكرية ومعالجة قضية المعابر والحصار والإغلاق .

8) ترسيخ العلاقة مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة والدول الصديقة والقوى المحبة للحرية والعدل والانفتاح والتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل .

ثانياً/ القدس

1) تشكيل لجنة عليا لشؤون القدس، بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة قضايا الصمود في مدينة القدس، ورصد موازنة واضحة من الحكومة للقدس، ضمن الموازنة العامة.

2) مواجهة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالقدس أرضاً وشعباً ومقدسات، والعمل على توفير الموارد الكافية في الموازنة لدعم صمود أهلنا في القدس، وفضح ممارسات الاحتلال بشأن المدينة وفي المسجد الأقصى المبارك وتفعيل قضية القدس في المحافل الإقليمية والدولية كافة، ودعوة أبناء الأمة العربية والإسلامية إلى تحمل المسئولية في حماية القدس ودعم أهلها سياسياً وإعلامياً.

ثالثاً/ على صعيد مواجهة الاحتلال

1) تؤكد الحكومة بأن المقاومة بكافة أشكالها بما فيها المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال حق مشروع للشعب الفلسطيني، كفلته الأعراف والمواثيق الدولية كافة ومن حق شعبنا الدفاع عن نفسه أمام العدوان الإسرائيلي المتواصل.

2) ستعمل الحكومة– من خلال التوافق الوطني – على تثبيت التهدئة وتوسيعها لتصبح تهدئة شاملة ومتبادلة ومتزامنة، وذلك مقابل التزام الاحتلال الإسرائيلي بوقف إجراءاته على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات وهدم البيوت وتجريف الأراضي ومصادرتها ووقف حفريات القدس ورفع الحواجز وإعادة فتح المعابر ورفع القيود على حركة التنقل ووضع آليات وجدول زمني محدد للإفراج عن الأسرى.

3) تؤكد الحكومة على ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني بأن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك على أساس التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها، وعلى قاعدة حماية الحقوق والثوابت الفلسطينية وعلى أن يتم عرض أي اتفاق سياسي يتم انجازه على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج بقانون ينظمه.

4) ستعمل الحكومة، وتشجع الأطراف ذات الصلة من أجل الإسراع في إنهاء قضية الجندي الإسرائيلي الأسير في إطار صفقة مشرفة لتبادل الأسرى وعودة المبعدين.

5) تؤكد الحكومة بأن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة مرهون بزوال الاحتلال واستعادة شعبنا لحقوقه الوطنية وإزالة الجدار العنصري والمستوطنات، ووقف تهويد القدس وسياسة الضم وكل أشكال التمييز العنصري وإعادة الحقوق إلى أصحابها.

رابعاً/ على الصعيد الأمني

إن حكومة الوحدة الوطنية تدرك صعوبة الأوضاع الأمنية الداخلية، وترى أن من أهم أولوياتها في المرحلة القادمة ضبط الأوضاع الأمنية السائدة وهذا يتطلب تعاونا كاملا بين الرئاسة والحكومة، ومن أجل تحقيق ذلك فإن الحكومة سوف تعتمد ما يلي:

1) الدعوة والعمل على إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي باعتباره المرجعية للأجهزة الأمنية كافة والإطار الناظم لعملها وتحديد سياساتها.

2) هيكلة الأجهزة الأمنية وبناؤها على أسس مهنية والعمل على توفير احتياجاتها، وتنفيذ إصلاح شامل ينزع عنها الصفة الحزبية والفصائلية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية، وترسيخ ولائها للوطن أولاً وأخيراً، والتزامها بتنفيذ قرارات قيادتها السياسية، والحرص على التزام العاملين في المؤسسة الأمنية بالمهام المناطه بهم.

3) الالتزام بتنفيذ قوانين العمل في الأجهزة الأمنية المقرة من المجلس التشريعي.

4) وضع وتنفيذ خطة أمنية شاملة لإنهاء جميع مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والتعديات وحماية الدماء والأعراض والأموال والممتلكات العامة والخاصة وضبط السلاح وتوفير الأمن للمواطن، والعمل على رفع المظالم من خلال سيادة القانون ودعم الشرطة لتقوم بواجبها على أحسن وجه في تنفيذ قرارات القضاء.

خامساً/ على الصعيد القانوني

1) ستعمل الحكومة وبالتعاون الكامل مع السلطة القضائية لضمان إصلاح وتفعيل وحماية جهاز القضاء بمؤسساته كافة وبما يمكنه من أداء واجباته في إطار تكريس العدالة ومحاربة الفساد والالتزام باستقلالية القضاء والتأكيد على سيادة القانون وتطبيقه بنزاهة وشفافية وحيادية على الجميع ومتابعة ملفات الفساد والاعتداء على المال العام.

2) تؤكد الحكومة على العمل بموجب القانون الاساسى والذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث على أساس الفصل بينها، واحترام الصلاحيات الممنوحة لكل منها وفق القانون الأساسي.

3) تساعد الحكومة السيد الرئيس في أداء مهامه، وتحرص على التعاون والتكامل مع رئاسة السلطة حسب القانون، وبالعمل مع المجلس التشريعي والسلطة القضائية، من أجل تطوير النظام السياسي الفلسطيني، بهدف ترسيخ سلطة وطنية واحدة وموحدة وقوية.

سادسا/ الوضع الاقتصادي

1) تسعى الحكومة لإنهاء الحصار الظالم المفروض على شعبنا بكل أشكاله.

2) تدعو الحكومة إلى إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية.

3) إعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وتوفير الحماية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وتشجيع الصادرات الوطنية مع المحافظة على دعم المنتجات الوطنية بكافة الوسائل الممكنة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي ومع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم.

4) حماية المستهلك، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لنشاطه، وإرساء القواعد السليمة بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، وإنهاء الاحتكار، وتحديد كيفية التصرف بالموارد المتاحة وعدالة التوزيع، وستقوم الحكومة بتوفير البيئة المناسبة وأجواء الحماية والاستقرار للمشاريع الاستثمارية.

5) تشجع الحكومة التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبشكل يخدم التنمية، وحماية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، ومحاربة البطالة والفقر، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المنتجة، وإعادة إعمار البنية التحتية، وتطوير المناطق الصناعية وقطاعات الإسكان والتكنولوجيا.

6) إعادة النظر في قوانين الاستثمار ووضع حدٍ لنشاطات الاحتكار بين السلطة التنفيذية والقطاع الخاص.

7) دعم القطاع الزراعي، وزيادة الموازنة التطويرية المخصصة له.

8) العمل على انتظام دفع الرواتب للعاملين في القطاع العام والالتزام بجدولة ودفع مستحقات الرواتب المتأخرة، وكذلك مستحقات القطاع الخاص المتأخرة .

9) الاهتمام بقطاع العمال والمزارعين وصيادي الأسماك، والعمل على تخفيف معاناتهم من خلال الدعم والمشاريع الخاصة.

سابعا / في مجال الإصلاح

1) تتبنى الحكومة مشروع الإصلاح الإداري والمالي، وسوف تتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد.

2) تطوير الهيكليات وأساليب العمل في المؤسسات الحكومية بما يضمن فعالية وحسن سير عملها والتزامها بالقانون.

3) وضع خطة لترشيد الإنفاق الحكومي وفي كل المجالات.

4) محاربة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومنع استغلال المال العام وصياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية.

ثامنا/ على صعيد تعزيز منظومة القيم الفلسطينية

1) تلتزم الحكومة بترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية السلم الأهلي وترسيخ قيم الاحترام المتبادل، واعتماد لغة الحوار، وإنهاء جميع أشكال التوتر والاحتقان، وترسيخ ثقافة التسامح وحماية الدم الفلسطيني وتحريم الاقتتال الداخلي.

2) تؤكد الحكومة على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

3) ستعمل الحكومة على ترسيخ وتعميق الوفاق الوطني، والاستقرار الداخلي ومعالجة ذيول الأحداث المؤسفة بالآليات المناسبة مع التزام الحكومة بمبدأ سيادة القانون وتوفير الحماية للمواطن والممتلكات العامة والخاصة بكل ما يترتب على ذلك من التزامات، وأدعو إخواننا من عوائل شهداء الأحداث المؤسفة إلى مزيد من الصبر والاحتساب وأؤكد لهم وقوفنا إلى جانبهم ومصابهم وألمهم.

4) تلتزم الحكومة بتكريس مبدأ المواطنة من خلال المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص وترسيخ العدالة الاجتماعية وخاصة في مجال التوظيف والتعيينات في مختلف الوزارات والمؤسسات، وعدم التمييز في الحقوق العامة بين أبناء الوطن كافة، وإنهاء كل أشكال المحسوبية في التوظيف المدني والأمني.

5) تؤكد الحكومة حمايتها للتعددية السياسية، وتدعم تطوير النظام الانتخابي، وحماية الحريات العامة، وتعزيز قيم الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة وصون

حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وحق الاختلاف، وحقوق المرأة الفلسطينية، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، واستكمال الانتخابات للمجالس المحلية في أقرب وقت ممكن.

6) تلتزم الحكومة بترسيخ الشراكة السياسية وتشجيع كافة القوى في الساحة للشروع في الحوار الجاد من أجل تحقيقها.

7) دعم أسر الشهداء والأسرى وتقديم العون لهم والمحافظة على حياتهم الكريمة العزيزة وتوفير المتطلبات الخاصة التي يحتاجونها.

8) تلتزم الحكومة بتوفير الحياة الكريمة للمواطن، وتوفير مستلزمات الحياة والرعاية الاجتماعية والصحية والصحة النوعية، ومعاجلة ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير فرص العمل والمشاريع التنموية وبرامج الضمان الاجتماعي.

9) ستعمل الحكومة على تطوير جهاز التربية والتعليم وتحسين أوضاع المعلمين وتشجيع البحث العلمي والمحافظة على حيادية جهاز التربية والتعليم، كما وتؤيد الحكومة إنجاز وتطبيق الصندوق الوطني للتعليم الجامعي .

10) الاهتمام الأقصى بالشباب والحركة الرياضية الفلسطينية وتوفير احتياجاتها والسعي لتوسيع البنية التحتية الرياضية بما في ذلك الإسراع في إنجاز مشروع المدينة الرياضية، والاستمرار في المشاركات الخارجية بما يعزز مكانة فلسطين في المحافل الرياضية عربياً وإقليمياً ودولياً .

11) سترعى الحكومة تطبيق القانون الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة.

12) حماية حقوق المرأة وإفساح المجال أمامها للمشاركة السياسية وفي صناعة القرار والمساهمة في مسيرة البناء في جميع المؤسسات وفي مختلف المجالات.

13) ستشجع الحكومة وتدعم العمل الاهلى والمجتمعي ومؤسسات المجتمع المدني.

تاسعاً/ العلاقات الدولية

تؤكد الحكومة على اعتزازها بعمقها العربي والإسلامي وتقديرها للدعم العربي والإسلامي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وتحرص الحكومة على الالتزام بتفعيل دورها في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ونتطلع إلى اجتماع القمة العربية الذي سيعقد في الرياض نهاية هذا الشهر باتخاذ قرارات تنهي الحصار وتدعم وتحمي اتفاق مكة المكرمة، كما أن الحكومة تفخر بالروابط الدولية المتنوعة، التي تعمقت عبر الدعم الدولي لشعبنا وحقوقه

المشروعة، وستعمل الحكومة على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، ومع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدولية وبما يساعد شعبنا على نيل حريته واستقلاله ويساهم في تعزيز السلم والاستقرار العالمي.. وتؤكد الحكومة التزامها بالموروث الحضاري القائم على التسامح والتعايش والحوار بين الحضارات، واحترامها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بما ينسجم مع قيمنا و أعرافنا وتقاليدنا الأصيلة، إن الاتحاد الأوروبي قدم كثيرًا من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال، وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال، وهذا أيضاً ما اعتمدته كل من روسيا والصين واليابان في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، ومن هنا فإن الحكومة حريصة على إقامة علاقة متينة مع الاتحاد الأوروبي وكل من روسيا الاتحادية والصين الشعبية واليابان والهند ودول أمريكيا اللاتينية، ونتوقع منهم اتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار عن شعبنا وممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لإنهاء الحصار واحترام حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق الدولية ولانسحاب الاحتلال من أرضنا المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا، كما أن الحكومة ستحرص على تطوير العلاقة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وتدعو الحكومة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة إعادة النظر في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية وإلى ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني الذي تجسده حكومة الوحدة الوطنية، والتوقف عن سياسة الكيل بمكيالين، مع تطلع الحكومة إلى علاقات طيبة بين الشعبين الفلسطيني والأمريكي.

الإخوة والأخوات

يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل والعميق إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية على جهوده المباركة في لم الشمل الفلسطيني والتي أفضت إلى التوصل إلى اتفاق مكة الذي نتفئ ظلاله في هذه المرحلة والشكر موصول إلى القيادة والشعب السعودي الشقيق على الحفاوة والكرم والرعاية.

كما نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى الشقيقة الكبرى مصر التي وقفت إلى جانب شعبنا في ساعات المحنة وبذلت جهداً ضخماً من خلال الوفد الأمني المصري المقيم في القطاع في حقن الدم الفلسطيني وتعزيز أواصر الوحدة وتقريب وجهات النظر في قضايا الخلاف.

كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا لسوريا الشقيقة التي احتضنت حوارات فلسطينية عدة بما في ذلك حوار دمشق الأخير الذي هيأ الأجواء لاتفاق مكة المكرمة، وكما نتقدم بعظيم شكرنا إلى دولة قطر الشقيقة التي عبرت عن المواقف العربية الأصيلة في الوقوف إلى جانب شعبنا في محنته أثناء الحصار وفي حرصها على الوحدة والتلاحم الفلسطيني، والشكر للأردن الشقيق الذي واكب الحركة الفلسطينية سياسياً وداخلياً وأبدت استعدادها لاحتضان اللقاءات الفلسطينية، والسودان الذي بذل جهوداً مباركة في دعم الشعب الفلسطيني وتحرك أيضاً من موقعه كرئيس للقمة العربية، والشكر والتقدير لليمن الشقيق، ودول المغرب العربي الشقيق، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيق، كما نتقدم بالشكر إلى جمهورية إيران الإسلامية التي خففت معاناة شعبنا من خلال دعمها ومساندتها، والشكر والتقدير لجامعة الدول العربية ولمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما نشكر كافة الدول الصديقة التي أعلنت موقفها وترحيبها بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأبدت استعدادها للعمل من أجل إنهاء الحصار عن شعبنا.

كما نتقدم بعظيم الشكر إلى لجنة المتابعة والفصائل والشخصيات في الداخل والخارج التي واكبت كل الحوارات الداخلية وتحركت في كل المحطات من أجل أن نصل إلى هذه اللحظة الوطنية الكبيرة.

أيها السادة

التحديات أمامنا كبيرة، والصعاب كثيرة، والمتربصون بشعبنا وبتجربتنا الجديدة كثر، ومشوارنا ما زال طويلاً ومعركتنا قاسية، وطريقنا ليست مفروشة بالورود، والآمال المعقودة علينا عريضة، وشعبنا يترقب وينتظر، والأمة أعينها متجهة نحونا، والكل ينتظر ماذا ستقدم حكومة الوحدة الوطنية هل ستكون على مستوى التحديات؟ ونحن مصممون على تحقيق الانجازات لشعبنا بل ومتفائلون وتملؤنا الثقة بالله أولاً ثم بشعبنا وأمتنا وسنمضي في طريق العزة والكرامة حتى تحقيق النصر والحرية والعودة والاستقلال، فالاحتلال والحصار إلى زوال ان شاء الله.

واننى إذ أتقدم إلى مجلسكم الكريم بأعضاء حكومتي لمنحها الثقة، وإذ أرحب بكل الوزراء الذين يشكلون هذه الحكومة، فإنني أتقدم بعظيم التقدير والامتنان والعرفان لوزراء الحكومة العاشرة والذي كان لي شرف العمل معهم فقد عملوا في أصعب الظروف، وتحملوا المشاق، وعبروا عن أصالة المواقف، وثبتوا وصمدوا في وجه الأعاصير، وصانوا الأمانة

وحفظوا عهدة الشهداء والجرحى والأسرى وأسرهم وذويهم وما بدلوا تبديلاً فجــزاهم الله عــن شعبنا خير الجزاء.

حكومة الوحدة الوطنية:

1. رئيس الوزراء الأستاذ/ إسماعيل عبد السلام أحمد هنية
2. نائب رئيس الوزراء ووزير دولة السيد/ عزام نجيب مصطفى الأحمد
3. وزير الشئون الخارجية الدكتور/ زياد محمود حسين أبو عمرو
4. وزير المالية الدكتور/ سلام خالد عبد الله فياض
5. وزير الداخلية السيد/ هاني طلب عبد الرحمن القواسمي
6. وزير النقل والمواصلات الدكتور/ سعدي محمود سليمان الكرنز
7. وزير شؤون الأسرى المحامي/ سليمان محمود موسى أبو سنينة
8. وزير التربية والتعليم العالي الدكتور/ ناصر الدين محمد أحمد الشاعر
9. وزير الاقتصاد المهندس/ زياد شكري عبد ربه الظاظا
10. وزير التخطيط الدكتور/ سمير عبد الله صالح أبو عيشة
11. وزير الشباب والرياضة الدكتور/ باسم نعيم محمد نعيم
12. وزير الصحة الدكتور/ رضوان سعيد سليمان الأخرس
13. وزير الأشغال والإسكان الدكتور/ سميح حسين عبد كراكرة
14. وزير الشؤون الاجتماعية السيد/ صالح محمد سليم الزيداني
15. وزير العمل السيد/ محمود عثمان راغب العالول
16. وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور/ يوسف محمود حامد المنسي
17. وزير الإعلام الدكتور/ مصطفى كامل مصطفى البرغوثي
18. وزير الأوقاف والشؤون الدينية الدكتور/ حسين مطاوع حسين الترتوري
19. وزير الزراعة الدكتور/ محمد رمضان محمد الأغا

20. وزير الثقافة السيد/ بسام أحمد عمر الصالحي

21. وزيرة شؤون المرأة السيدة/ أمل محمد الشيخ محمود صيام

22. وزيرة السياحة الدكتورة/ خلود فرنسيس خليل دعيبس

23. وزير العدل الدكتور/ علي محمد علي مصلح (سرطاوي(

24. وزير الحكم المحلي المهندس/ محمد إبراهيم موسى البرغوثي

25. وزير دولة المهندس/ وصفي عزات حسن قبها

آمل ان تحظى حكومتي هذه بثقتكم الغالية، شاكراً لكم جهودكم ومقدراً ثقة شعبنا بكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أخوكم / اسماعيل عبد السلام هنية رئيس مجلس الوزراء المكلف

غزة– فلسطين حرر يوم السبت ، السابع والعشرين من شهر صفر الخير من العام 1428 هـ الموافق السابع عشر من شهر مارس، عام 2007 م

المصدر: موقع المبادرة الوطنية الفلسطينية على الرابط الالكتروني:

http://www.almubadara.org/details_ar.php?id=mq7uexa1047ydvfebjfdu

ملحق (12) مذكرة صادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني بخصوص الاقتتال الداخلي وحكومة الوحدة الوطنية2007-6

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس التشريعي الفلسطيني

في هذه اللحظات التاريخية العصيبة من عمر قضية شعبنا وأمتنا تتجه أنظار كل شعبنا نحو مكة المكرمة، ونحن في المجلس التشريعي الفلسطيني ممثلاً برئاسته وكتله وقوائمه الانتخابية وأعضائه جميعاً، نشارك شعبنا أمله أن تسفر هذه اللقاءات في تلك البقعة الطاهرة عن اتفاق ينهي حالة الاقتتال المرفوضة شكلاً ومضموناً والمدانة وطنياً وأخلاقياً.

وفي الوقت الذي تصعد فيه قوات الاحتلال من اعتداءاتها الهمجية على شعبنا وممتلكاته ومقدساته. من خلال الجدار والاستيطان الذي ينهب الأرض الفلسطينية ويهدد ما تبقى منها، والحفريات المتواصلة تحت المسجد الأقصى المبارك، وتهدد أجزاء منه بالهدم بحجة إقامة الهيكل المزعوم، مما جعل القدس بكاملها والأقصى بشكل خاص في خطر حقيقي وغير مسبوق، في ظل صمت عربي وإسلامي ودولي عن جرائم الاحتلال.

وفي ظل هذه الأحداث المتسارعة، يستمر الاحتلال في ممارسة جرائمه حيث ينشغل البعض من أبناء شعبنا في الاقتتال الداخلي، الذي أزهق العشرات من الأرواح البريئة، والحق دماراً واسعاً بالممتلكات العامة والخاصة، وترك آثاراً سلبية سواء على مستوى الآثار الجسدية المتمثلة بالإصابات والإعاقات، أو الآثار النفسية التي خلقت جواً مشحوناً بين أبناء الشعب الواحد، وأصحاب المشروع الوطني الواحد.

وقد كان هذا المجلس باعتباره بيتاً لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وممثلاً لإرادته هو صاحب المبادرة لدعوة الفصائل والقوى والشخصيات إلى الحوار الوطني الذي أوصل الجميع إلى اتفاق حول تفاهم وطني تمثل بوثيقة الأسرى، وسمي بعد ذلك بوثيقة الوفاق الوطني.

فباسم أبناء شعبنا في الداخل والشتات ووفاءً لأرواح شهداء شعبنا وامتنا، والتزاماً مع أسرانا في سجون الاحتلال وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز الدويك وزملائه النواب، باسم التمسك بحق لاجئينا في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، باسم التمسك

بالحلم الفلسطيني وبوعد الحفاظ على قوت أطفالنا وعلاجهم، وباسم أكثرية موقفينا، باسم الفقراء والمعتقلين والمزارعين وأبناء اللجوء في الوطن والمنافي.

باسم هؤلاء جميعا نتوجه إليكم انتم المجتمعون اليوم في مكة المكرمة أن تكون نواياكم وإرادتكم وقراركم صادقاً وجدياً، ومستجيباً لإرادة شعبكم في حقن دماء أبنائنا والوصول إلى اتفاق مشرف ينقذ شعبنا وقضيتنا، لنتفرغ للدفاع عن القدس والمسجد الأقصى الذي يتعرض مجدداً لهجمة استيطانية شرسة، ونعلن ما يلي:

1. إن العدوان الإسرائيلي على المدينة بشكل عام وعلى المسجد الأقصى بشكل خاص، والهادف إلى تهويد المدينة العربية والإسلامية مستنكر ومرفوض، ولا ينشيء أو يلغي حقوقاً قانونية وتاريخية، وندعو أبناء شعبنا وامتنا للتصدي لهذا العدوان من خلال تحرك جدي وفاعل.
2. رفض المجلس التشريعي لكافة أشكال الاقتتال الداخلي أياً كانت الظروف والأسباب، وتحت أية ذريعة من الذرائع، باعتبار الدم الفلسطيني ومؤسسات شعبنا خطوطاً حمراء، وسلاح المقاومة سلاح نظيف لا يوجه إلى إلا لصدور العدو المشترك الذي لا يزال يسلب أرضنا ويقتل أبناءنا.
3. ضرورة تغليب العقل ولغة الحوار في أي إشكال يمكن أن يقع بين الإخوة وأبناء الدم والشعب الواحد، وان لا يتحول أي إشكال أو اختلاف إلى صراع على الأرض، باعتبار أن اختلافنا في الرأي لا يعني اختلافاً على الهدف.
4. نطالب بوقف كافة مظاهر التسلح، وسحب المسلحين من الشوارع والابتعاد عن أي مظهر يمكن أن يثير أو يشحن النفوس، وإعطاء جهاز الشرطة دوره في حفظ والنظام باعتباره الجهة الوحيدة المخولة بذلك وفقاً للقانون.
5. نوجه نداء للفصائل الفلسطينية جمعاء بضرورة تحقيق مصالحة شعبية ووطنية شاملة والتوقف عن الاستخفاف بأرواح أبناء شعبنا، والكف عن إراقة الدماء دون هدف يخدم المصلحة الوطنية، وادخار السلاح للمعركة الحقيقية مع الاحتلال.
6. نطالب المجتمعين بالخروج باتفاق حول شراكة سياسية حقيقية ممثلة بحكومة وحدة وطنية، لمنع الاقتتال، وإنهاء الاحتقان، والحفاظ على الثوابت الوطنية، وأيضاً كسر الحصار المالي والسياسي.

7. نؤكد على دورنا الذي كنا ولا زلنا نمارسه في احتضان أبناء شعبنا وفصائلنا في أي ظرف كان، ونفتح صدورنا لكم مرة أخرى لتعودوا إلى البيت الفلسطيني الواسع، إلى مقر الشعب، للمجلس التشريعي، للمصادقة وتثبيت أي اتفاق تتوصلون إليه بهدف تعزيز وحدتنا الوطنية التي من اجلها ارتقى الشهداء ولا زال يعاني ألاف الأسرى في سبيل تحقيق الحلم بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

8. ندين بأشد عبارات الإدانة الاعتداءات التي طالت المؤسسات العامة والخاصة من الجامعات والمدارس ومقرات الأمن والمساجد والجمعيات من أي طرف كان، ونعتبر ذلك هدما للبنية التحتية الفلسطينية وتخريباً للممتلكات العامة، وتقويضاً لكل الأسس التي تبنى للدولة المستقلة، ونطالب بان تكون هذه المؤسسات بعيدة عن أي خلافات شخصية أو حزبية.

9. نثمن عالياً دور الإعلاميين ووسائل الإعلام في فضح جرائم الاحتلال، ونطالب بتوفير الحماية لهم وإبقائهم بعيدين عن أي خلافات والكف عن استهدافهم. ونطالب وسائل الإعلام المحلية والفضائية بعدم بث أي تصريحات أو لقاءات من شانها توتير الأجواء وإثارة الفتن. كما نطالب المتحدثين الرسميين للفصائل بالكف عن المناكفات عبر وسائل الإعلام وتحريض الشارع المشحون.

هذه الرسالة نوجهها لكم اليوم، وكلنا أمل أن تجد صدى في عقولكم وقلوبكم، وان تفتحوا عيونكن على الأخطار المحدقة بشعبنا ومقدساتنا، وعلى مخططات الاحتلال الرامية إلى تحقيق كل أهدافه في ظل الانشغال بالاقتتال الداخلي، فلا تعطوا الاحتلال الفرصة لتمرير برامجه، ولا تعطوا العالم الفرصة للاستمرار في معاقبة شعبنا، والتدخل بشكل سافر في أموره الداخلية، ولتكن الوحدة الوطنية هي اللبنة الأولي الطريق للعمل المشترك على جميع الأصعدة في الساحة الفلسطينية.

المصدر موقع المبادرة الوطنية الفلسطينية على الرابط الالكتروني:

http://www.almubadara.org/details_ar.php?id=xw4d0fa1060y6k5t08ujq

ملحق (13) نص الاتفاق الرسمي بين حركة فتح وحركة حماس بتاريخ 20 ايار 2012 بشأن القضايا العالقة في وثيقة الوفاق الوطني

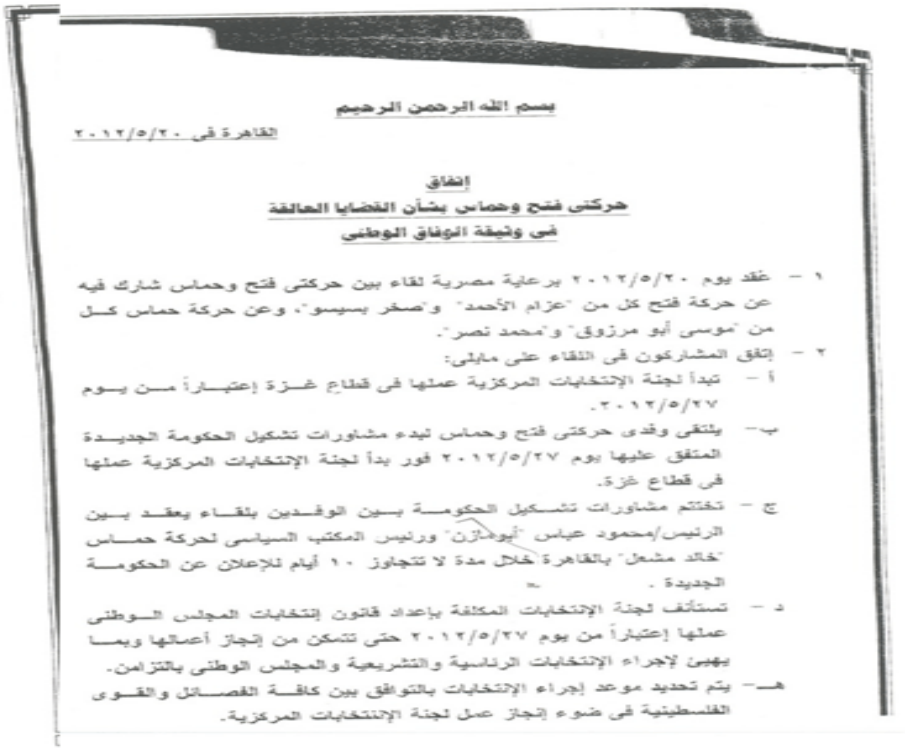

بسم الله الرحمن الرحيم

القاهرة في ٢٠١٢/٥/٢٠

إتفاق
حركتي فتح وحماس بشأن القضايا العالقة
في وثيقة الوفاق الوطني

١ – عُقد يوم ٢٠١٢/٥/٢٠ برعاية مصرية لقاء بين حركتي فتح وحماس شارك فيه عن حركة فتح كل من "عزام الأحمد" و"صخر بسيسو"، وعن حركة حماس كل من "موسى أبو مرزوق" و"محمد نصر".

٢ – إتفق المشاركون في اللقاء على مايلي:

أ – تبدأ لجنة الإنتخابات المركزية عملها في قطاع غزة إعتباراً من يوم ٢٠١٢/٥/٢٧.

ب– يلتقي وفدي حركتي فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم ٢٠١٢/٥/٢٧ فور بدأ لجنة الإنتخابات المركزية عملها في قطاع غزة.

ج – تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بلقاء يعقد بين الرئيس/محمود عباس "أبومازن" ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز ١٠ أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

د – تستأنف لجنة الإنتخابات المكلفة بإعداد قانون إنتخابات المجلس الوطني عملها إعتباراً من يوم ٢٠١٢/٥/٢٧ حتى تتمكن من إنجاز أعمالها وبما يهيئ لإجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.

هـ– يتم تحديد موعد إجراء الإنتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الإنتخابات المركزية.

و – تُحدد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن ٦ أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الإنتخابات – البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الإنتخابات.

ز – في حالة عدم إجراء الإنتخابات في الموعد المتوافق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

ح – التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد بإتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الإنتخابات وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى حكومة التوافق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الإنتخابات وفق القانون.

٣ – يُعد ما ورد في هذا الإتفاق رزمة واحدة وتُعد التوقيعات الواردة به ملزمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لإلتزاماته بما في ذلك قضايا الحريات العامة.

التوقيع:
ممثل حركة حماس
٢٠١٢/٥/٢٠

التوقيع:
ممثل حركة فتح
٢٠١٢/٥/٢٠

القاهرة في 20-5-2012

1- عُقد يوم 20-5-2012 برعاية مصرية لقاء بين حركتي فتح وحماس شارك فيه عن حركة فتح كل من " عزام الاحمد" و" صخر بسيسو"وعن حركة حماس كل من " موسى ابو مرزوق" و" محمد نصر."

2- اتفق المشاركون في اللقاء على ما يلي:

أ- تبدأ لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة اعتباراً من يوم 27 أيار 2012.

ب - يلتقي وفدي حركتي فتح وحماس لبدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها يوم 27 أيار 2012 فور بدء لجنة الانتخابات المركزية عملها في قطاع غزة.

ج- تختتم مشاورات تشكيل الحكومة بين الوفدين بلقاء يعقد بين الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالقاهرة خلال مدة لا تتجاوز 10 أيام للإعلان عن الحكومة الجديدة.

د- تستأنف لجنة الانتخابات المكلفة بإعداد قانون انتخابات المجلس الوطني عملها اعتباراً من 27 أيار 2012 حتى تتمكن من انجاز اعمالها وبما يهيئ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني بالتزامن.

هـ- يتم تحديد موعد إجراء الانتخابات بالتوافق بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية في ضوء إنجاز عمل لجنة الانتخابات المركزية.

و- تُحدَد مدة عمل الحكومة التي سيتم تشكيلها بفترة لا تزيد عن 6 أشهر لتنفيذ المهام المتفق عليها بما في ذلك (إجراء الانتخابات ــ البدء في إعادة إعمار غزة) مع ربط مدة هذه الحكومة بالموعد الذي سيتم التوافق عليه لإجراء الانتخابات.

ز- في حال عدم إجراء الانتخابات في الموعد المتوافق عليه نتيجة أي سبب خارج عن إرادة الأطراف يلتقي الطرفان لبحث إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة شخصية مستقلة يتم التوافق عليها.

ح- التأكيد على أهمية تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني بشأن تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات، وذلك من خلال سرعة العمل على تطبيق توصيات لجنتي الحريات العامة في الضفة

والقطاع، وعلى حكومة التوافق الوطني إنجاز ملف الحريات العامة كاملاً في أسرع وقت ممكن قبل إجراء الانتخابات وفق القانون.

3- يُعد ما ورد في هذا الاتفاق رزمة واحدة وتُعد التوقيعات الواردة به مُلزِمة للطرفين وستقوم مصر من جانبها بالمراقبة والإشراف على تنفيذ كل طرف لالتزاماته بما في ذلك قضـــايا الحريات العامة.

التوقيع ممثل حركة فتح **التوقيع ممثل حركة حماس**

عزام الاحمد **موسى ابو مرزوق**

20/5/2012 20/5/2012

التوقيع: الراعي المصري

20/5/2012

المصدر: مركز المعلومات الوطني

ملحق (14) "محضر اجتماع" بيان التفاهمات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع

بيان التفاهمات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي فتح وحماس بالقاهرة يوم ٢٠١١/٤/٢٧ وبحث القضايا الخاصة بانهاء الانقسام وتحقيق المصالحة و على رأسها الملاحظات الحادثة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني لعام ٢٠٠٩.

اتفق الطرفان على ان تكون التفاهمات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال اجتماعات ملزمة لطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

تشمل التفاهمات التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في الاتي :-

١ الانتخابات

أ. لجنة الانتخابات

اتفق الطرفان فتح وحماس على تحديد اسماء اعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية على ان ترفع للرئيس الفلسطيني ليصدر مرسوما بتشكيل هذه اللجنة.

ب. محكمة الانتخابات

- اتفق الطرفان فتح وحماس على ترشيح ما لايزيد عن (١٣) من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات على ان ترفع الى الرئيس الفلسطيني لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية.

ج. توقيت الانتخابات

تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.

٢ منظمة التحرير الفلسطينية

- اتفقت حركتا فتح وحماس على ان تكون مهام وقرارات الاطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٣ الامن

التاكيد على ان تشكيل اللجنة الامنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما بشأنها وتتكون من ضباط مهنيين تكون بالتوافق.

٤ الحكومة

أ. تشكيل الحكومة

اتفقت حركتا فتح وحماس على تشكيل الحكومة الفلسطينية من كفاءات وطنية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق.

ب. مهام الحكومة

- تهيئة الأجواء لاجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.
- الاشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات اعادة اعمار قطاع غزة وانهاء الحصار الاسرائيلي.
- متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني وفقا لصلاحياته.
- معالجة القضايا المدنية والمشاكل الادارية الناجمة عن الانقسام.
- توحيد موسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
- تسوية أوضاع الجمعيات والموسسات الاهلية والخيرية.

٥ المجلس التشريعي

- اتفق الطرفان على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني طبقا للقانون الاساسي.

حركة فتح	حركة حماس
الاسم/	الاسم/
التوقيع/	التوقيع/
٢٠١١/٤/٢٧	

ثالثاً: تم التوافق على أن تسمي حركة حماس مستقلين الوزارات التالية:
التخطيط ووزير دولة

رابعاً: تسمي حركة فتح مستقلين

خامساً: الوزارات التالية: الإعلام، السياحة، المرأة والثقافة تعين بحسب التوافق بين رئيس الوزراء والكتل البرلمانية، على أن تكون ثلاث وزارات لكتل البرلمانية فيما تختار حماس الوزارة الرابعة.

سادساً: رئيس الوزراء تسميه حماس (إسماعيل هنية) و نائب رئيس الوزراء يتم تسميته من قبل الأخ الرئيس من الوزارة بالتوافق مع رئيس الوزراء.
الوزارات السيادية الثلاث تم تقسيمها على النحو التالي:

أ- الخارجية: مستقل مقبول من الجانبين (د. زياد أبو عمرو)

ب- المالية: من نصيب الكتل البرلمانية (د.سلام فياض) كثالث الطريق الثالث

الداخلية: مستقل تسميه حركة حماس ويوافق عليه سيادة الرئيس

سابعاً: بدء الاجراءات الدستورية بالنسبة لتشكيل الحكومة الجديدة حسب القانون.

ثامناً: يتم حسم تسمية وزير الخارجية كمستقل على حساب فتح أو حماس من قبل الرئيس ورئيس الوزراء المكلف.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
د. خليل اسماعيل

حركة التحرير الوطني الفلسطيني(فتح)
عزام الاحمد

ملحق (15) إعلان الدوحة 2012/2/6

تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتأسيساً على اتفاق المصالحة الذي تم في القاهرة برعاية جمهورية مصر العربية الشقيقة بين سيادة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، عقد اجتماع بينهما في الدوحة بتاريخ 2012/2/5، حيث جرى استعراض الخطوات التي تمت حتى الآن لتنفيذ آليات اتفاق المصالحة والعقبات التي اعترضت تنفيذه، وأكدا ضرورة تذليلها.

وبروح من المسؤولية والصراحة والشفافية والإصرار على التطبيق الأمين والدقيق لاتفاق المصالحة ببنوده كافة.

تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على الاستمرار بخطوات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها من خلال إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن مع الانتخابات الرئاسية والتشريعية. كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع الثاني للجنة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها بتاريخ 2012/2/18 في القاهرة.

ثانياً: تشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية من كفاءات مهنية مستقلة برئاسة سيادة الرئيس محمود عباس تكون مهمتها تسهيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبدء بإعمار غزة.

ثالثاً: التأكيد على استمرار عمل اللجان التي تم تشكيلها، وهي لجنة الحريات العامة المكلفة معالجة ملفات المعتقلين والمؤسسات وحرية السفر وعودة الكوادر إلى قطاع غزة وجوازات السفر وحرية العمل ولجنة المصالحة المجتمعية. وفي هذا السياق، أبلغ الرئيس محمود عباس المجتمعين بأنه تم إطلاق 64 معتقلاً في إطار الاتفاق بإطلاق جميع المعتقلين.

رابعاً: التأكيد على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القاهرة لبدء عمل لجنة الانتخابات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

وعبر سيادة الرئيس محمود عباس والأخ خالد مشعل عن بالغ شكرهما وتقديرهما للجهود المخلصة التي بذلها سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد من أجل إتمام عملية

المصالحة وإنهاء حال الانقسام في الساحة الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من أجل الصمود وإنهاء الاحتلال واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة، بما فيها قيـــام دولتـــه الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.«

الموقعون

محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئـــيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي في حركة حماس.

الشاهد، حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

ملحق (16) النص الكامل لاتفاق المصالحة «اتفاق الشاطئ»نيسان / ابريل 2014

بيان إعلان المصالحة الوطنية..

بسم الله الرحمن الرحيم

واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا

بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية

في الوقت التي تتعاظم فيه الهجمة على القضية الفلسطينية وفي الوقت التي تزداد فيه الاعتداءت على المسجد الأقصى أولى القبلتين، وتتكاتف فيه عمليات تهودي القدس المحلة وتصفية هويتها العربية وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية ويتغول فيه الاستيطان على أراضي الضفة الغربية الصامدة ويتنكر الاحتلال لكل الاتفاقات والمواثيق الدولية، فيكثف جيشه اعتداءاته ويتجاوز كل الحدود، ويزايد قادته على شعبنا، ويعربد مستطنوه على البشر والشجر والحجر ويتعرض أسرانا وأقيراتنا في سجون الاحتلال إلى أبشع صنوف التنكيل، وفي الوقت الذي يشتد الحصار الخانق على قطاعنا الشامخ، وتتفاقم المشكلات الإنسانية على أهلنا الصابرين، وفي الوقت التي تستمر فيه معاناة شعبنا في الوطن والشتات، فإن المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة الوحدة الوطنية وتمكينها ووضع الضوابط التي تكفل ثباتها وتعاظمها تصبح واجباً وطنياً.

وحيث استعرض الإخوة الأوضاع السياسية التي تمر بها قضيتنا الوطنية وحالة الانسداد السياسي بسبب السياسة والتعنت الاسرائلي وقد استحضر الجميع المسؤولية الوطنية في العمل المشترك وضرورة تعزيز الشراكة في السياسة والقرار حتى يتسنى لشعبنا مواصلة مسيرة الحرية والعودة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس،.

ومن هذه المنطلقات الوطنية والدينية والقومية السامية فقد تداع وفد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقامة الإسلامية حماس للقاء على أرض غزة الصمود للاتفاق على وضع الجداول الزمنية لإنهاء الانقسام وتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية.

وتضمن بيان الاتفاق سبعة بنود اتفق الطرفان عليها وجاءت على النحو التالي.

أولاً: التأكيد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة والتفاهمات الملحقة وإعلان الدوحة واعتبارها المرجعية عند التنفيذ.

ثانياً: الحكومة، يبدأ الرئيس مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني بالتوافق، من تاريخه وإعلانها خلال الفترة القانونية المحددة بخمسة أسابيع استناداً إلى اتفاق القاهرة والدوحة.

ثالثاً: الانتخابات، التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني ويخول الرئيس بتحديد موعد الانتخابات بالتشاور مع القوى الوطنية على أن يتم إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل، وتتم مناقشة ذلك في لجنة تفعيل منظمة التحرير في اجتماعها القادم، وإنجاز مقتضيات إجراء الانتخابات المذكورة.

رابعاً: منظمة التحرير؛ تم الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة مهامها المنصوص عليها في الاتفاقات في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، والتأكيد على دورية اجتماعاتها بعد ذلك.

خامساً: لجنة المصالحة المجتمعية، الاستئناف الفوري لعمل اللجنة ولجانها الفرعية استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

سادساً: لجنة الحريات؛ التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في ملف الحريات العامة ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع لاستئناف عملها فوراً وتنفيذ قراراتها.

سابعاً: المجلس التشريعي؛ التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه بتفعيل المجلس التشريعي والقيام بمهامه.

غزة / فلسطين/ 2014/4/23م

مع التحية كل التحية لشهدائنا الأبرار التحية كل التحية لأسرانا الأبطال

التحية كل التحية لجرحانا الميامين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المصادر:

صحيفة الحدث على الرابط الالكتروني:
http://www.alhadath.ps/article.php?id=683f7y426999Y683f7

صحيفة فلسطين اليوم على الرابط الالكتروني:
http://paltimes.net/details/news/64251/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B7%D8%A 6.html

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

Palestinian National Interest Concept and its Impact on the Palestinian National Unity Since Oslo Accords 1993

By
Mu'tasim Muhammad Muflih Al-Kilani

Supervised By
Dr. Othman Othman

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2015

Palestinian National Interest Concept and its Impact on the Palestinian National Unity Since Oslo Accords 1993

By
Mu'tasim Muhammad Muflih Al-Kilani
Supervised By
Dr. Othman Othman

Aestract

This study aims to identify the Palestinian national interest concept, and to shed light on the evolution of this concept and its historical phases. The actors that influence in identifying it, and the criteria upon which, identifying the concept is based. It also aims to shed light on the impact of this concept in achieving the Palestinian National Unity, and how the Oslo Agreement affected that.

The researcher discussed these topics through the five chapters of his thesis as follows:

The first chapter, which defined the thesis preface and its problem, its objectives and its premise and previous studies. The second chapter discussed the origins and evolution of the national interest concept and its basis. The third chapter discussed the development of the Palestinian national movement, the Palestinian political thought, the determinants and the general characteristics of the Palestinian factious system. The fourth chapter addressed the relationship between the national interest concept and the national liberation phase, the Oslo Agreement - its causes, the positions towards it, and its consequences. The fifth chapter has highlighted the

positions of the Palestinian factions from the national interest concept and their impact on achieving the national unity.

The researcher followed several research approaches, including the descriptive analytical approach, the historical approach and the comparative one. In addition to interviews with the Palestinian factions leaders to stand on their vision to the national interest concept. The study concluded many consequences, most notably, that there is a difference between researchers in approving a specific definition to the national interest. Moreover, the parties, the organizations and the elites are the most influential actors in the formulation of the national interest concept. Additionally, the Palestinian national interest concept is affected by internal and external factors. Furthermore, the Palestinian national movement has a conflict in visions, as each faction tries to confer its political ideas, its programs and its methods on the concept. Finally, the Oslo Agreement led to the lack of an obvious political or military strategy. According to many specialists, after Oslo Agreement, after the peace process halt and the escalation of Hamas power, the Palestinian division was an expected result. What happened in Gaza Strip in the summer of 2007 is considered with its results as a blow that harmed the Palestinian national interest.

The study suggests that the national interest concept is covered with special interests of the organizations and the concept is declining in favor of two elements, the factious factor and the social division. The agreement

on the national interest basis is a prerequisite for the national unity. The study also indicates that there is no obvious reference or specific definition to the national interest concept in the Palestinian organizations literature. Most of the Palestinian factions consider that there is no concept agreed on by factions.